Gulf Research Center

Knowledge for All

التقرير الاستراتيجي السنوي
مركز الخليج للأبحاث
٢٠٢٣

المحتويات

القسم الأول

تشكيل البيئة الإقليمية لمنطقة الخليج العربي في ٢٠٢٣ ٦

د. عبد العزيز بن صقر

قضايا الخليج والبيئة الدولية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأوروبا- ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ١٤

د. كريستيان كوخ

التطورات الأمنية داخل دول مجلس التعاون الخليجي ٢٨

د. مصطفى العاني

القسم الثاني

هيمنة الشكوك على اقتصادات الخليج ٣٦

عبد الله المطبقاني

القسم الثالث

التغيرات الاستراتيجية الطارئة على قطاعي النفط والغاز ٢٠٢٢-٢٠٢٣ ٤٢

بروفيسيور جياكومو لوتشياني

القسم الرابع

قضايا تغير المناخ والبيئة على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي «كوب ٢٠٢٣» ٥٠

د. محمد عبد الرؤوف وأسوكا ناجاساوا

القسم الخامس

قائمة المراجع ٦٢

مقدمة

لا تكل دول مجلس التعاون الخليجي عن بذل مساعيها الرامية إلى ترسيخ مكانتها بصفتها صانع قرار سياسي واقتصادي له ثقله على الصعيدين الإقليمي والدولي، حيث شهدت الفترة بين ٢٠٢٢-٢٠٢٣ العديد من التطورات التي أكدت هذا الدور المركزي المتنامي بدءاً بالجهود التي بذلتها المملكة العربية السعودية لاستضافة القمة العربية في شهر مايو ٢٠٢٣ والتي تكللت بالنجاح، مرورا بما دار على هامشها من اجتماعات جمعت على طاولتها بين كل من دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية والصين على التوالي، وإعادة مد جسور التواصل الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران التي كانت الصين طرفًا مساعداً فيها، وصولًا إلى النجاح المدوي الذي حققته قطر باستضافتها لبطولة كأس العالم لكرة القدم، إضافةً إلى مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ «كوب ٢٨» (المُعلق في الوقت الحالي) والمُزمع عقده في دولة الإمارات العربية المتحدة في نهاية عام ٢٠٢٣، وبذلك فإن العديد من الفعاليات الجيوسياسية والجيواقتصادية الهامة تتخذ من المنطقة أرضًا لها كما أنها تتأثر بشكل متواتر بمشاركة دول مجلس التعاون الخليجي ومساهماتهم.

وعند النظر إلى البيئة الاستراتيجية الخليجية ومواقفها بدءاً من منتصف عام ٢٠٢٣ فإننا نلاحظ ثلاث تطورات رئيسية ولافتة للانتباه والتي يكمن أولها في مركزية الدور الخليجي في المشهد الدبلوماسي، حيث يُعد التقارب بين كل من المملكة العربية السعودية وإيران المثال الأكثر وضوحًا في هذا الصدد، لكن هذا لا يقلل من دور مجلس التعاون الخليجي الذي يقف في صدر وقلب العديد من الجهود المبذولة لتقليل مستوى التصعيد الإقليمي بما في ذلك الأحداث الدائرة في كل من سوريا وتركيا والعراق والسودان واليمن، بل إن جهود الوساطة وبناء الجسور قد امتدت لتشمل الأزمة الأوكرانية - الروسية حيث كان لمشاركة دول منطقة الخليج العربي دورًا ملحوظًا في الجهود المبذولة لتبادل السجناء بين البلدين.

أما ثاني تلك التطورات فيتمثل في إصرار دول مجلس التعاون الخليجي على وضع مصالحها الوطنية والإقليمية في مقدمة سياساتها وعدم الانحياز إلى معسكر بعينه دوليًا، وفي الوقت الذي لا تزال فيه الولايات المتحدة الأمريكية الكِيان الخارجي الأساسي صاحب الأهمية الكبرى لدول مجلس التعاون الخليجي، فإن هذه العلاقة لا تحول دون تعامل دول المنطقة مع شركاء آخرين، أو بناء علاقات استراتيجية معهم، أو تعزيز تلك العلاقات، وفي الوقت الذي تلعب فيه الصين دورًا متناميًا في المنطقة في الوقت الراهن فإن دولًا آسيوية أخرى مثل كوريا الجنوبية والهند وإندونيسيا قد بدأت تحذو حذوها، كما أن الكِيانات الناشئة متعددة الأطراف مثل البريكس ومنظمة شنجهاي للتعاون قد بدأت في اكتساب أهميتها أيضًا دون الإخلال بالعلاقات القائمة بالفعل مع المؤسسات الدولية، وبالتالي فليس هناك حدودا مسبقة تقيد تواصل دول مجلس التعاون الخليجي مع العالم من حوله.

ثالثًا وأخيرًا، تتجلى الحنكة الاقتصادية في صميم مشاركة دول مجلس التعاون الخليجي الإقليمية والدولية الأوسع والأشمل؛ فبدلاً من مجرد إعادة صياغة الاستراتيجيات الجيوسياسية التي سادت في الماضي فإن دول مجلس التعاون الخليجي تعمل اليوم على صياغة استراتيجيات جيواقتصادية جديدة تركن إلى التواصل وفرص الوصول إلى أسواق وشبكات أوسع، كما يُنظر إلى التكنولوجيا على كونها عامل تمكين رئيسي حيث أن دول مجلس التعاون الخليجي قد عقدت العزم على تحقيق الاستفادة القصوى من الفرص التي توفرها لها البيئة الحالية من حولها.

وعلى الرغم من أن المشهد الأمني العام في كل من منطقة الخليج والشرق الأوسط ما يزال يتسم بالتقلب والهشاشة فإن نطاق الحلول الموضوعة لتناول المشاكل الإقليمية قد ترسخ بالفعل، وإننا من خلال ما نقدمه عبر فصول المجلد الماثل نسعى لتقديم نظرة ثاقبة حول كيفية رؤية المنطقة للمشهد الإقليمي والدولي المتغير، كما تتناول تلك الفصول أيضًا مركزية الدور الذي تضطلع به المنطقة في مخرجات التطور الجارية، وبالأصالة عن نفسي فإنني آمل أن تجدوا في تلك الإسهامات رؤى ثاقبة تعينكم وتلهمكم فهمًا أفضل للواقع.

د. عبد العزيز بن صقر

رئيس مركز الخليج للأبحاث

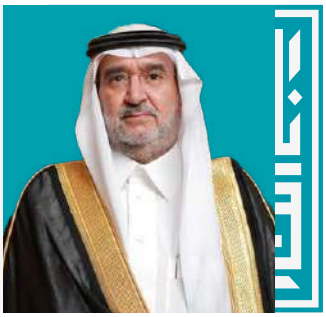

د. عبد العزيز بن صقر

تشكيل البيئة الإقليمية لمنطقة الخليج العربي في ٢٠٢٣

الدور الذي تضطلع به المملكة العربية السعودية في خلق الحوار البناء: النظام الإقليمي والدولي

ما يزال المشهد السياسي في منطقة الخليج يتسم بتقلبه وعدم استقراره، فقد كان عام ٢٠٢٣ يمثل نقطة الوسط بين تأريخ إطلاق المملكة العربية السعودية لرؤيتها «رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠» في شهر أبريل ٢٠١٦ على يد ولي العهد، رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان، وبين تأريخ إنجازها المزمع، وعلى الرغم من القضايا التي شغلت المنطقة خلال السنوات الماضية إلا أن تلك القضايا كانت بمثابة القاعدة التي استندت عليها دول المنطقة؛ ولاسيما السعودية، حيث بُذلت الجهود وتضافرت لخلق مناخ تتحقق معه سبل الأمن والازدهار الاقتصادي للمنطقة العربية ككل، وقد كان للسعودية دورها الرائد، فاستضافت القمة العربية في دورتها الثانية والثلاثين في ١٩ مايو ٢٠٢٣، ويُعد ذلك أحد المخرجات الرئيسية التي سلطت الضوء على مكانة المملكة إقليميًا ودوليًا، وتمكنت المملكة من خلال القمة التأكيد على أولوياتها التي تعكس أهمية تنشيط العلاقات العربية وتحسين سبل التواصل مع البلدان المجاورة، كما أن هناك اقتناعا متزايدا داخل المملكة مفاده أنه ولمواجهة التحديات التي تواجهها المملكة فإنه يتعين أن يكون هناك تعاونا أوثق وحوارا بناءً، ومن الجدير بالذكر فإن التطورات التي تشهدها كل من سوريا واليمن والسودان بالإضافة إلى العلاقات الإيجابية بين الدول العربية وجيرانها من شأنها أن تزيد من الآثار السلبية للتدخل الخارجي، كما تدل على ضرورة وجود موقف قوي وموحد لدول العالم العربي.

المصدر: موقع «العربية» بالإنجليزية

ومن الجلي فالوقت قد حان لخلق حوار إقليمي؛ حيث شهد شهر مارس عام ٢٠٢٣ إعلان كل من المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية عزمهما على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، وبشكل عام فإن الرياض- جنبًا إلى جنب مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي- تسعى لخفض مستوى التصعيد في المنطقة بشكل دائم، ويمكن القول بأن استئناف العلاقات الدبلوماسية مع إيران يعكس مستوىً عاليًا من البراجماتية والقدرة على التكيف من جميع الأطراف، مما يفتح بدوره الباب أمام احتمالية إنهاء أحد أهم الخصومات احتدامًا في المنطقة، كما أن هذا الاتفاق سيمهد السبيل لخلق حوار أمني أوسع بين كل من دول الخليج العربي وإيران والعراق، فضلاً عن دور ذلك في توسيع رقعة العلاقات الاقتصادية عبر دول الخليج، ويُعد خلق حوار أمني شامل بمثابة فرصة كي تسعى الدول المشاركة فيه إلى مناقشة وتطوير السبل الممكنة لتناول مخاوفها الأمنية الرئيسية ومعالجتها، بما في ذلك الصراع المستمر والدائرة رحاه في اليمن والعراق ولبنان وسوريا على سبيل المثال والذي يؤثر بشكل مباشر على أمن الخليج واستقراره.

ومن الجدير بالذكر فهناك بعد دولي يلزم الاعتراف به حيث يتعين النظر في مسألة حضور الرئيس الأوكراني للقمة العربية في جدة من منظور جهود الوساطة التي تبذلها دول مجلس التعاون الخليجي على الصعيدين الإقليمي والدولي، وقد عبر ولي العهد رئيس مجلس الوزراء الأمير محمد بن سلمان عن استعداده للبحث عن حلول لإنهاء الحرب المشتعلة بين المعسكرين الروسي والأوكراني حيث صرح سموه قائلًا «إننا نؤكد ثانيةً على استعداد المملكة لاستكمال جهود الوساطة بين روسيا وأوكرانيا ولدعم كل ما يُبذل من جهود دولية ترمي إلى حل الأزمة الاقتصادية بطريقة تساهم في تحقيق الأمن»، وبالحديث عن الأزمة السودانية والتي تشتد احتدامًا بمرور الوقت فقد أخذت المملكة زمام المبادرة الساعية إلى إجلاء الرعايا الأجانب، كما أن المملكة العربية السعودية قد انضمت إلى الولايات المتحدة الأمريكية لتشكيل ضغط أكبر على الأطراف المتناحرة في السودان وذلك من خلال دعوتهما إلى إنهاء الصراع، وإقرار وقف إطلاق النار، وفتح ممرات إنسانية.

وعلى الرغم من الاضطرابات التي شهدتها العقود الماضية فلا يمكن لأحد أن ينكر أن دول مجلس التعاون الخليجي قد أثبتت نفسها كأكثر دول العالم استقرارًا وحداثةً من الناحية الاقتصادية حيث تم التعامل مع التحديات التي لا حصر لها بحكمة ورجاحة عقل، وبصفتها منطقة متجاورة فإن لدول مجلس التعاون الخليجي مصالح مشتركة على الصعيد الأمني والاقتصادي وكذلك فيما يخص الأهداف الرامية للازدهار العالمي والإقليمي والمحلي، ونتيجة لذلك يُنظر إلى جهود المملكة العربية السعودية المبذولة في خلق حالة من التقارب الإقليمي كجزء لا يتجزأ من الجهود الخليجية الأوسع والمبذولة لتعزيز العلاقات والفرص من أجل خلق مستقبل أفضل للشعوب العربية، وتقر دول مجلس التعاون الخليجي بأن حالة عدم اليقين التي تتسم بها التطورات المستقبلية هي حالة مستمرة بما في ذلك مرور المنطقة بفترة طويلة من التقلبات ذات الصلة بالسياسة العالمية والنظام الدولي، وفي الوقت نفسه تُحمِّل دول مجلس التعاون الخليجي نفسها مسؤولية لعب دور حيوي في تشكيل الصورة الدولية المستقبلية والعمل كوسيط بين دول أوروبا وآسيا وإفريقيا، وبذلك لا يمكن لأحد ببساطة أن ينكر الدور الراسخ الذي تضطلع به دول مجلس التعاون الخليجي فيما يُشار إليه أحيانًا باسم الجنوب العالمي واضعين في اعتبارنا ما يمر به المجتمع الدولي من تغيرات وتقلبات.

وبالرجوع إلى البيئة الإقليمية فإن لدول مجلس التعاون الخليجي دورها المحوري فهي توازن علاقاتها مع كل من مصر وإيران وتركيا سعيًا منها لحماية أمنها وممارسة نفوذها الإقليمي، فقد كان المشهد الذي تضَّمن جلوس القادة العرب إلى مائدة مستديرة وهم يصغون إلى بعضهم البعض في ظل التواجد في منطقة يسودها التباين المستمر في المصالح والصراعات المسلحة المتعددة من أهم التطورات المشهودة، وبرئاسة المملكة العربية السعودية واستضافتها للقمة العربية ٢٠٢٣ عكست المملكة - وعلى وجه الخصوص- مهارات دبلوماسية متجددة ودقة تبنتها وهي ترسم الطريق لخلق مسار جديد.

الجهود المبذولة للتقارب مع إيران

عندما تم إجلاء المواطنين الإيرانيين العالقين في السودان عبر المملكة العربية السعودية استقبلتهم الأخيرة بأذرع مفتوحة بعد أن كان من المستحيل ولوقت ليس بالبعيد تصور وجود ٦٥ إيرانيًا يتم إجلاؤهم ويكون في استقبالهم أفراد من الجيش السعودي في جدة وذلك جراء انخراط كل من إيران والمملكة العربية السعودية في صراعات إقليمية متعددة بالوكالة، لقد كانت الجهود الدبلوماسية المبذولة بين المملكة العربية السعودية وإيران هي أقوى نتيجة متوجة لذلك المحور الاستراتيجي- حتى الآن- بعيدًا عن حقيقة أن أكثر من عقدٍ قد مضى في ظل المواجهة الخارجية من كلا الجانبين.

ومن منظور خليجي فإن استقرار المنطقة يُعد عاملًا رئيسيًا من العوامل التي ترتكز عليها خطط التنويع الاقتصادي الحيوية حيث يُنظر إلى مسألة تعميق سبل التعاون الاقتصادي مع طهران بصفتها نتيجة ثانوية للاستقرار السياسي في المنطقة والذي تهدف دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيقه أولاً للتعامل مع مخاوفها الأمنية الإقليمية، وبذلك تكمن أولويات المملكة في نقطتين ألا وهما تأمين نفسها ضد ما يحيط بها من تهديدات وتوسيع قاعدتها الاقتصادية.

وفيما يخص المملكة فإنها قد عقدت العزم على أن تطرق كل درب ممكن لإيجاد حل لمعضلة الأمن الإقليمي وهو الأمر الذي تجلى خلال زيارة وزير الخارجية الأمير فيصل بن فرحان إلى طهران في ١٧ يونيو ٢٠٢٣ حيث جاءت تصريحات الأمير فيصل خلال هذه الزيارة لتؤكد وبوضوح أولويات المملكة وبهذا تكون قد وضعت الكرة لتحقيق النجاح النهائي بشكل مباشر في الملعب الإيراني وذلك من خلال حث طهران على الامتناع عن تصعيد التوترات وإنهاء تدخلها في الشؤون الإقليمية.

المصدر: آراب نيوز

وتظل الجهود المبذولة لمنع الانتشار النووي والمبذولة أيضًا لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لتحقيق الاستقرار في المنطقة مسألتان يشوبهما الحذر الشديد حيث يُعد إخفاق إيران المستمر في الوفاء بالتزاماتها تجاه الوكالة الدولية للطاقة الذرية إضافةً إلى موقفها السلبي تجاه العودة إلى طاولة التفاوض بشأن خطة العمل الشاملة المشتركة من الأمور التي تزيد من زعزعة استقرار المنطقة وتقرب إيران من المواجهة مع إسرائيل، ومن الجدير بالذكر أن المواجهة بين إيران وإسرائيل من شأنها أن تقوض استقرار دول مجلس التعاون الخليجي ولذلك يبقى من مصلحة دول الخليج حل الأمور دبلوماسياً مع إيران.

وفي نفس الوقت فإنه يتعين على إيران أن تبدي استعدادًا للانخراط وبشكل إيجابي في فهم التصورات التي تنطوي عليها التهديدات المختلفة التي تمر بها المنطقة، كما أكدت دول مجلس التعاون الخليجي على حاجة إيران للالتزام بمبادئ حسن الجوار واحترام سيادة دول المنطقة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحل النزاعات القائمة بطرق سلمية والنأي عن استخدام القوة واستغلال المواقف الطائفية.

وقد شهدت العلاقة بين الجانبين حالة من التحسن الملحوظ، إلا أن القضايا الرئيسية ذات الصلة بمجلس التعاون الخليجي قد بقيت على حالها وذلك من حيث التزام إيران بسياسات عدم التدخل في شؤون دول الخليج العربي والمنطقة العربية الأوسع، وفي هذا السياق تعكس المصالحة الجارية جهدًا تكتيكيًا يهدف إلى تقليل التصعيد إلى حد كبير مما يقلل التوترات على المدى القصير بدلاً من حل المشكلات الاستراتيجية التي تكمن وراء هذه العلاقة.

ونظرًا لأن إعلان مارس ٢٠٢٣ لا يُعد اتفاقًا شاملاً فمن غير المحتمل أن تشهد البيئة السياسية الإقليمية تغيرًا جوهريًا على المدى القصير، حيث لا يغير ذلك الإعلان الحسابات الاستراتيجية لأي من الجانبين بشكل رئيسي؛ بيد أنه يتعين النظر في أهمية الإعلان وما يلعبه من دور حيوي لتعزيز مبدأ الثقة المتبادلة وإرساء الأسس اللازمة لتحقيق المزيد من التكامل الإقليمي، ومع ذلك فإن النتيجة الأشمل لعملية التقارب السعودي-الإيراني تدور حول ما إذا كانت طهران عازمة على استثمار جهودها في تلك العلاقة وتوسيع تلك الجهود لتحسين سياساتها في المنطقة؛ لا سيما فيما يتعلق بسياساتها التدخلية والردعية، ويبقى هنا تساؤلًا رئيسيًا يتناول السبل الواجب اتباعها لجعل المناخ السياسي الراهن دائمًا ومتماسكًا بما فيه الكفاية لتحقيق المساعي الأمنية الإقليمية الرئيسية لجميع الأطراف المعنية، ومع اقتراب نهاية ٢٠٢٣ فإنه من الضروري أن نتساءل عما تخبئه ٢٠٢٤ للعلاقات الدبلوماسية التي تربط بين الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي وإيران.

الهدنة في اليمن

شهد المجتمع الدولي في العاشر من أبريل من عام ٢٠٢٣ اللقاء الذي جمع بين كل من الزعيم السياسي للحوثيين مهدي المشاط والسفير السعودي في اليمن محمد آل جابر، ويُعد هذا اللقاء الذي تم بوساطة عُمانية بمثابة الحلقة الأخيرة من سلسلة المحادثات غير الرسمية التي امتدت لعامين بين طرفين رئيسيين من أطراف الصراع اليمني، وإلى حدٍ ما يمكن النظر إلى ذلك اللقاء بصفته نتيجة غير مباشرة لعملية التقارب الأخيرة والتي تمت بين كل من المملكة العربية السعودية وإيران، مع الأخذ في الاعتبار رعاية طهران ودعمها لقوات الحوثي، وفي الوقت نفسه فإن المملكة العربية السعودية كانت تسعى منذ فترة للوصول إلى حل سياسي.

من جانبه فقد صرح المبعوث الأممي لليمن هانز جروندبرج بأن اللقاء الذي جمع المملكة العربية السعودية والحوثيين كان أقرب حالة سلام يشهدها اليمن منذ اندلاع الأحداث، إلا أن هذا التفاؤل ما يزال عرضة لاحتمالية وقوع الخلافات حول

المصدر: آراب نيوز

الوفود المشـــاركة في أي محادثات ســـلام، والشـــكوك حول مصداقية الحوثيـــين علاوة عـــلى المطالـــب القادمة من داخل جنـــوب اليمن التـــي تنادي بقيـــام دولـــة ذات ســـيادة في أراضيها، وقـــد كانت احتماليـــة توطيـــد الهدنة في اليمـــن أحد أهم الجوانـــب الإيجابية التـــي حققتها المملكـــة عند قيامهـــا بإصلاح العلاقات مـــع إيران. يجـــدر الإشـــارة إلى أن الجمع بين مبـــادرات الاحتـــواء والمبادرات الدبلوماســـية واســـتراتيجيات الردع يُعـــد أمرًا ضروريًا لمســـاعدة المنطقـــة على التحرر مـــن دائرة عـــدم الاســـتقرار المفرغة؛ خاصة عندمـــا يتعلق الأمـــر بما يـــدور في اليمـــن، في هذا الســـياق فإن الوضـــع في اليمن يُعد اختبـــارا أوليا لمعرفة جـــدوى عملية التقارب الســـعودي - الإيراني.

في هذا الســـياق فقد تســـلمت الأطراف اليمنية المنخرطة في الصراع اتفاقيـــة تنادي بإيقـــاف إطلاق النار لمدة ســـتة أشـــهر في المرحلة الأولى مـــن المفاوضات وذلك لتعزيـــز الثقة بين الأطـــراف المعنية، ثم تـــلي تلك الفترة فترة أخرى مدتها ثلاثة شـــهور مـــن المفاوضات التـــي تتناول المرحلـــة الانتقالية والتي تســـتمر لمـــدة عامين، ومن المزمـــع خلال تلـــك الفترة أن تلتـــف جميع الأطراف حـــول طاولة المفاوضات للوصـــول إلى حل جذري ونهائي، ولإثبـــات نوايا الأطراف لتحقيق مســـتقبل آمن ومســـتقر فإنـــه يتعين عليهـــم قبول هذا الاقـــتراح بصفتـــه خارطة طريق قابلـــة للتطبيق لإنهـــاء الصراع، إلا أنـــه ولحقيقة أن اللقاء قـــد عُقد في صنعاء فـــإن التقدم المحقق لم يكن ملحوظًـــا خاصةً بعد أن قـــام الحوثيين مرة أخرى بالتمســـك بموقفهم والســـعي للحصول عـــلى تنازلات اعتبرهـــا المجتمع الدولي غـــير مقبولة، وهـــذا يؤكد حقيقـــة أن الصراع في اليمـــن وفي نهاية المطاف يعكـــس نزاعًـــا داخليًا حيث يكـــون للتقـــدم المحرز على الجبهـــة الإقليمية تأثـــيرًا محدودًا عـــلى الوضع الداخلي فحســـب وبالتـــالي فإن مســـألة إمكانية الوصـــول إلى حل وســـط تبقى مثار شـــك حتى وقت كتابة التقريـــر الماثل.

العراق

مـــازال العراق يشـــهد وحتى يومنـــا هذا العديد مـــن صور العنف المســـلح وإن كان نزاعـــاً محليـــاً متقطعًا ومجزئا. وما يـــزال العراق أيضًـــا منقســـمًا وضعيفًـــا الى حد الهشاشـــة حيث يواجه شـــعبه العديد مـــن التحديات العميقة التي تســـعى الدولـــة للتصدي لها، ومن الجديـــر بالذكر أن العراق قد ســـعى خلال الســـنوات الأخيرة إلى تنويـــع علاقاته الدبلوماســـية والاقتصادية بمـــا في ذلك تلك التي تربطـــه بدول منطقـــة الخليج العـــربي وكذلك بمـــصر والأردن، وما يـــزال النفوذ الإيـــراني في العراق - والذي نشـــهده بشـــكل أكبر من خلال الفصائل السياســـية الشـــيعية - يشـــكل مصدر قلق وتهديد رئيـــسي للمنطقة؛ خاصة وأن الميليشـــيات المدعومة مـــن قبل إيران قد تســـببت بدورهـــا في خلق حالة مـــن عدم الاســـتقرار الإقليمي، أمـــا بالحديث عـــن المملكة العربية الســـعودية والتي تشـــترك مع العـــراق في حدود بريـــة بطول ٨١١ كيلـــو مترًا فـــإن الرياض تُولي العـــراق أهمية إســـتراتيجية كبيرة فـــلا يُنظر إلى الوضـــع في العراق عـــلى أنـــه يختلف كثـــيرًا عـــن مثيلـــه في اليمن حيث تســـتخدم الميليشـــيات المســـلحة تلـــك المناطـــق كقاعدة لإطـــلاق هجماتها المســـلحة ضد المملكة.

وبذلـــك يكـــون الحســـاب الاســـتراتيجي لموازنـــة النفـــوذ الإيراني في العـــراق - وخاصـــةً داخل الدوائـــر الحكومية - مـــن الأولويات الرئيســـية التي تشـــغل المملكة العربية الســـعودية، إضافةً إلى ذلك فـــإن دول مجلس التعـــاون الخليجي قـــد أبدت رغبتهـــا التامة في دعـــم جهود العراق المبذولة لتعزيز الاســـتقرار المحـــلي والاقتصادي مع حرص الجانبين على توســـيع وتعزيز ســـبل التعـــاون الثنائي على النحو الـــذي يخدم مصالـــح البلدين في مختلف المجـــالات وخاصةً التجارة والاســـتثمار والثقافـــة والتعليم والســـياحة والطاقة، ويُعد ذلك مســـألة حيوية لمجلـــس التعاون الخليجي الذي يســـعى بدوره إلى الارتـــكاز عـــلى النتائج الإيجابيـــة التي تحققـــت في ظل تبادل الزيـــارات السياســـية بـــين الدول خـــلال العام الماضي بمـــا في ذلك زيـــارة قطـــر وأميرها إلى العـــراق والتي تمت في شـــهر يونيو ٢٠٢٣، ومن الجديـــر بالذكر فإن المناقشـــات القائمة لتنـــاول آفاق التعاون وفـــرص التكامل والســـعي لبنـــاء شراكات اســـتراتيجية في مناطق اقتصادية خاصـــة، من شـــأنها أن تمنح العراق الفرصـــة لإعادة بناء البـــلاد وتعزيز هويـــة العراق العربيـــة وانتمائـــه إلى المنطقة، ولن يـــؤدي ذلك إلى تعزيز ســـبل التعاون الأوســـع بين الـــدول العربية فحســـب بل إنـــه - والأهم من ذلك - ســـوف يهـــدف إلى الحد من حالـــة عدم الاســـتقرار التي يشـــهدها العراق، كما أنه ســـوف يحد أيضًـــا من انتقـــال حالة عدم الاســـتقرار تلك إلى جيرانـــه في منطقة الخليج العربي.

مصر ودول مجلس التعاون الخليجي: علاقات وأواصر استراتيجية

تربـــط دول مجلـــس التعاون الخليجـــي ومـــصر في منطقة الشرق الأوســـط شراكة اســـتراتيجية تدعمهـــا المصالح المشـــتركة وتصورات معينة للتهديـــدات الراهنـــة في المنطقة، ومن الجديـــر بالذكر فإن مجلـــس التعـــاون الخليجي يعي ويقـــدر حجم القوة العســـكرية المصرية التي تســـاهم في حماية البحر الأحمر الاســـتراتيجي بموقعه، وتنظـــر المملكة العربية الســـعودية بعين الاهتـــمام للوجود البحري المـــصري في البحر الأحمـــر وللتدريبـــات البحرية والبرية المشـــتركة التـــي تجريها مصر مـــع شركائها.

وعـــلى مدار العقد المـــاضي وضعت دول مجلس التعـــاون الخليجي سياســـة حماية تجاه مصر، فمدت الأخيرة بمســـاعدات كبيرة حالت دون انهيار الدولة اقتصاديًا وسياســـيًا، وبشـــكل عـــام ما تزال هناك تداخـــلات كبيرة في رقعـــة الأهداف الاســـتراتيجية المرجوة وســـبل التعاون الاقتصادي ومســـتويات التنســـيق العالية بين الجانبين. وفي نفس الوقـــت أعلنت كل من الإمـــارات العربية المتحـــدة والمملكة العربية الســـعودية عـــن تحول سياســـتها الاقتصاديـــة تجاه مصر حيث ركـــزت كلًا منها بشـــكل أكبر على تحقيق العائد الاســـتثماري في مصر عِوضًا عن اســـتمرار توفير المســـاعدات غـــير المقيدة لها.

على الصعيد الســـياسي وبالرغم مـــن انتقال مركز القيـــادة العربية في العقـــود الأخيرة إلى دول الخليـــج العـــربي، إلا أن القاهرة لم تزل حاضرة في المشـــهد، وبذلك تصبح العلاقـــات القائمة بين دول مجلس التعـــاون الخليجـــي ومصر خاضعـــة لعملية إعادة تقييـــم يتخللها تحرر الجيل الجديد مـــن القادة في دول مجلـــس التعاون الخليجي من الالتـــزام بالبعد التاريخـــي للعلاقات، وقد كان عـــام ٢٠٢٣ هو العـــام الأول الذي اتضحـــت فيه آثـــار عملية إعـــادة التقييم تلك وإن كان من المتوقع أن تســـتمر تلك التطورات مســـتقبلًا.

عودة سوريا إلى البيت العربي (جامعة الدول العربية)

لم يكن حضور الرئيس بشار الأسد القمة العربية في مايو ٢٠٢٣ والتي انعقدت في جدة إلا نتيجة للتحولات الكبيرة التي شهدتها السياسة المتبعة من قبل الدول العربية والتي كانت قد دعمت في وقت سابق خصومه في الحرب الأهلية الدائرة على الأراضي السورية، حيث أبدت الرياض موقفًا حازمًا ضد الأسد في وقت مبكر من تلك الحرب بشكل عكس أيضًا مخاوفها بشأن النفوذ الإقليمي لحليف الأسد «إيران»، وفي الوقت الذي أظهرت فيه بعض الدول العربية تغيرًا ملحوظًا في سياساتها تجاه الأسد؛ ولا سيما الإمارات العربية المتحدة، فإن المملكة العربية السعودية لم تبدِ في بداية الأمر أي تغير من جانبها تجاهه.

غير أن الموقف السعودي بدأ في التغير خلال عامي ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ في ظل عملية إعادة تقييم الوضع وفهم الحقائق الفعلية والتي أكدت على أن نظام الأسد باقٍ وليس من المحتمل أن يُزال في أي وقت قريب، بالإضافة إلى ذلك فقد أثبت الواقع أيضًا أن أي بديل حالي لنظام الأسد هو بديل غير مقبول ولا يفي بأهداف المملكة ومصالحها، وقد جاء الزلزال المدمر في فبراير ٢٠٢٣ والذي ضرب شمال سوريا وجنوب تركيا وأودى بحياة ما يقرب من ٥٦٠٠٠ شخص ليجدد المخاوف من احتمالية تعرض سوريا للمزيد من التشرذم، وبذلك وجدت الكثير من الدول العربية نفسها في موقف يدعو إلى العمل من أجل تحسين العلاقات مع دمشق من خلال إيصال المساعدات الإنسانية، فاستغلت المملكة العربية السعودية هذه الفرصة لوضع حجر الأساس لإعادة عملية التطبيع المحتمل مع الحكومة السورية، ومن هذا المنطلق فقد كان هناك إجماع بين دول العالم العربي على أن الوضع الراهن والمتمثل في الاستمرار في عزل سوريا عن بقية الدول العربية لن يكون وضعًا قابلاً للاستمرار، وأنه ومن خلال هذا الانفتاح يمكن معالجة المخاوف التي تعيشها دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية الأخرى، ومنها استمرار النفوذ الإيراني في سوريا بشكل أفضل، لذلك فإن الهدف المرجو من إعادة سوريا للسياق العربي هو الحفاظ على وحدتها وتعزيز هويتها العربية وإعادتها إلى النسيج العربي.

جدير بالذكر فإن عودة سوريا إلى كِيان جامعة الدول العربية هذا العام إلى جانب استعادة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران يعكس عملية إعادة تنظيم أكبر تشهدها المنطقة، وحسبما جاء في إعلان القمة فإن عودة سوريا إلى جامعة الدول العربية من شأنه أن يسهم في خلق حالة من الاستقرار في البلاد وإعادة وحدتها، كما «سيساعد سوريا على تجاوز أزمتها تماشيًا مع الجهود العربية المشتركة». وهو ما يؤكد السياسة الإستراتيجية لمجلس التعاون الخليجي والتي يطبقها من خلال تحسين العلاقات مع الخصوم مثل سوريا.

الوساطة في السودان

في السادس من مايو ٢٠٢٣ بدأت المملكة العربية السعودية في استضافتها لمحادثات ما قبل المفاوضات والتي جمعت على طاولتها كل من القوات المسلحة السودانية بقيادة اللواء عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع شبه العسكرية برئاسة محمد حمدان دقلو- المعروف أيضًا باسم حميدتي، وقد استعانت المملكة العربية السعودية بنفوذها في السودان للتوسط في عقد محادثات الهدنة بين قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية، كما أن المملكة قد لعبت دورًا فاعلًا في إجلاء المدنيين من السودان، ونظرًا للموقع الجغرافي للمملكة العربية السعودية القريب من الأراضي السودانية، فضلاً عن الاتصالات التي أجرتها المملكة مع الفصائل المتناحرة، فقد كانت المملكة في وضع يؤهلها للتعامل مع الأزمة الإنسانية التي خلفها الصراع الدائر، كما أن ذلك الوضع قد مكنها أيضًا - وهو الأمر الأهم - من العمل كوسيط للمساعدة في إنهاء دائرة العنف واستعادة الاستقرار في البلاد.

وبالنسبة للمملكة فقد كان شاغلها الأكبر يكمن في احتواء الصراع الدائر والتوسط فيه لمنع تصعيد الأزمة والذي يمكن بدوره أن يؤدي إلى خلق تدفقات كبيرة من اللاجئين في المنطقة، وبالتالي خلق آثار قد تساهم في زعزعة الاستقرار ليس في دول الخليج فحسب بل أيضًا في مصر وفي منطقة القرن الأفريقي وفي بقية الدول المجاورة للسودان، كما أن المخاوف من الجماعات الإرهابية التي قد تبسط نفوذها في المياه المشتركة للبحر الأحمر قد تزايدت، وقد كانت الاجتماعات التي عُقدت في جدة بدءً من السادس من مايو ٢٠٢٣ بين الجماعات السودانية بمثابة أولى الخطوات الجدية تجاه إنهاء الأزمة واستعادة حالة الاستقرار في السودان وربما في المنطقة المجاورة له، تجدر الإشارة هنا إلى أن

تلك الأزمة قد أوضحت الهشاشة التي تتسم بها العديد من النزاعات التي لم يُبت في أمرها في المنطقة كما أنها أوضحت أيضًا التأثير الفوري الأوسع الذي يمكن أن تحدثه تلك النزاعات في قلب أي محاولة للتهدئة.

التطلع الى المستقبل

في الوقت الذي تنظر فيه دول مجلس التعاون الخليجي إلى البيئة الإقليمية من حولها على كونها هشة ومتقلبة فإن ثمة اعتقاد متنامي بأن هناك حاجة إلى مد قنوات اتصال تهدف إلى دعم كل ما يُبذل من جهود لإدارة النزاعات الدائرة وتهدئة الأوضاع وذلك للخروج بالمنطقة من دائرة عدم الاستقرار المفرغة التي تدور فيها، لذا فإن مسألة تحسين أنظمة الحوكمة في منطقة الشرق الأوسط الكبير تُعد التحدي الأكبر الذي يمكن أن تشهده المنطقة في السنوات المقبلة في ضوء المحاولات القائمة للتكيف مع التحديات المتزايدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحديات الأمن الغذائي وتحول الطاقة وتغير المناخ وتعزيز المرونة داخل الأنظمة الصحية، ولبدء رحلتها على هذا الطريق فإنه يتعين أن تُولى الأهمية الأكبر للمساعي الرامية إلى تهدئة الأوضاع وتحقيق أكبر قدر من الاستقرار، وبذلك ينبغي علينا ألا نتوقع استمرار دول مجلس التعاون الخليجي في الاستثمار في تعزيز قدراتها لتكون أكثر اعتمادًا على نفسها ولتكون أكثر استقلالية عند سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية وحمايتها فحسب، بل إنها سوف تسعى أيضًا للتأكيد على الحاجة إلى خلق حوار وآليات تواصل أخرى لتضفي صبغة الاستدامة على الجهود الأولية المبذولة لتهدئة الأوضاع. وفي الوقت الذي لا تتظاهر فيه دولة مثل المملكة العربية السعودية بلعب دور الوسيط المحايد، فإن لمثل تلك الدولة ثقلها ضمن حسابات العديد من الأطراف الفاعلة في المنطقة خاصةً وأن المملكة عازمة على استخدام نفوذها لمواصلة تخفيف التوترات.

د. كريستيان كوخ

قضايا الخليج والبيئة الدولية بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين وأوروبا- ٢٠٢٢-٢٠٢٣

لقد شهد الخليج منذ الأشهر الأولى من عام ٢٠٢٢ نشاطًا دبلوماسيًا ملحوظًا حيث أعلنت المنطقة عن اعتزامها الأخذ بزمام المبادرة لإيجاد حلول للنزاعات الدائرة والعمل على فتح صفحة جديدة في العلاقات القائمة بين بلدان المنطقة، وبشكل عام يمكننا أن نلمس عددًا من التحولات التي تعكس تزايد مفهوم الوكالة الإقليمية في بيئة قائمة على التوافق المتعدد، القائم بدوره على الواقعية البراجماتية، وذلك في ظل غياب الدور الذي تضطلع به الدول الغربية في الصفقات المبرمة.

وبشكل أشمل فإن منطقة الخليج ما زالت تلعب دورًا رئيسيًا في المجتمع الدولي؛ فقد استمدت المنطقة أهميتها الدولية من ثرواتها الطبيعية وموقعها الجغرافي المميز، وعند الحديث عن الشؤون السياسية والأمنية فإن الصراعات المستمرة ومصادر التهديد المتعددة داخل منطقة الخليج قد أدت إلى خلق حالة من عدم الاستقرار في ربوع المنطقة حيث جاءت الحرب العراقية الإيرانية ١٩٨٠-١٩٨٨ وغزو الكويت ١٩٩٠ وحرب تحرير الكويت ١٩٩١ والحرب ضد الإرهاب والتي بدأت في ٢٠٠١ وغزو العراق ٢٠٠٣ إضافةً إلى الحرب اليمنية التي بدأت في أواخر ٢٠١٤ لتخلف وراءها تداعيات تمتد إلى ما هو أبعد من منطقة الخليج نفسها، كما أن غياب نظام الأمن الجمعي الفاعل بين دول المنطقة قد ساهم بدوره في خلق حالة التقلب العام الذي شهدته المنطقة.

وفي هذا السياق يبقى التساؤل قائما حول ما إذا كنا نشهد ولادة نظام عالمي جديد أم أن ما يحدث لا يَمّت لذلك بصلة، وسواء كانت الإجابة على هذا التساؤل تؤكد تلك الفرضية أو تدحضها فإن الاعتقاد الراهن والسائد بين دول مجلس التعاون الخليجي يرمي إلى أن أي تحول يشهده العالم سوف يتسم إلى حد كبير بالغموض وعدم اليقين؛ لا سيما خلال الفترة التي قد تشهد أي نوع من الترتيبات الجديدة والمختلفة، كما أن تقييم الأوضاع ما يزال أمرا يتسم بالغموض، رسيما وأن الاعتقاد العام داخل دول مجلس التعاون الخليجي يفترض أن هيمنة الولايات المتحدة على الشؤون العالمية لن تنتهي قريبًا.

ومن المنظور الخليجي تبقى الحرب الدائرة على الأراضي الأوكرانية عاملًا حاسمًا في تحديد مستقبل النظام العالمي، حيث أن هذا الصراع الأوروبي يبشر بسيناريوهين لا ثالث لهما؛ يتمحور أولهما حول استمرار النظام الدولي الذي شهده العالم بعد عام ١٩٩٠ والذي تحتفظ فيه الولايات المتحدة الأمريكية بقبضتها على ترتيبات القوى العالمية، أما السيناريو الثاني فهو ينطوي على نظام جديد تزداد فيه قبضة كل من روسيا والصين تأثيراً وقوة، وفي كلتا الحالتين يمكننا أن نلمس تراجع الدور الأوروبي خاصةً إذا كانت روسيا قادرة على السيطرة على معركتها.

ومهما كانت النتيجة الحاصلة فإن الأثر الواقع على منطقة الخليج سوف يكون جليًا، وفي غضون ذلك فإن المنطقة تسعى لدمج تداعيات المشهد العالمي المتغير ضمن آلياتها لصنع السياسات وتطوير سبل استجابة قادرة على حماية مصالحها وتعزيز جهود الاستقرار الإقليمي قدر الإمكان.

ويشمل هذا ضمان أن التطورات الإقليمية الراهنة لا تحول دون تقدم خطط التنويع الاقتصادي المستمر والتحول الاجتماعي الأوسع الذي تنتهجها المنطقة، وهذا بدوره ينطوي على الاستفادة من أدوات القوة التي تمتلكها دول مجلس التعاون الخليجي بطريقة أكثر صبراً وأكثر واقعية، وتُعد عملية التقارب

السعودي - الإيراني الرامية إلى إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين والنجاح الذي حققته القمة العربية المنعقدة في جدة في مايو ٢٠٢٣ أمثلة أولية على الاتجاه الذي يمكن للوكالة الخليجية وتأثيرها المتنامي أن تقود في ظله البيئة الإقليمية.

الوكالة الخليجية

لقد كانت فاعلية الحلول الإقليمية المقترحة للتعاطي مع المشاكل التي تشهدها منطقة الخليج من أهم الرسائل التي أبدتها الأطراف الفاعلة في دول مجلس التعاون الخليجي منذ بداية عام ٢٠٢٢، فهناك إصرار على نقل منطقة الشرق الأوسط من كونها منطقة تعُج بالأزمات، إلى وضعها في إطار المجهودات المبذولة لتهدئة الأوضاع، أملًا في حل النزاعات على المدى الطويل، وفي هذا الصدد نجد أن دول مجلس التعاون الخليجي قد أخذت بزمام المبادرة لتؤكد عزمها على بث روح التفاؤل من جديد في المنطقة وتولي الريادة في ظل وكالتها التي تعهدت بالالتزام بها.

ومن الجدير بالذكر فإن هذا النهج قائم على إدراك دول المنطقة لحقيقة أن الأطراف الفاعلة الخارجية في معظمها - وحسبما يؤكد التاريخ - قد أدارت شؤون الشرق الأوسط بدلاً من المساهمة فيها أو العمل لإيجاد حلول فعالة للمشاكل القائمة داخلها، وفي ظل التنويع الاقتصادي، والتغير المناخي، وتحول الطاقة والحرب الدائرة رحاها في أوكرانيا وغيرها من النزاعات الإقليمية التي لم يتم حلها والتي خلفت وراءها سيلًا من التهديدات، فإن دول الخليج وببساطة ترى أنها لا تتمتع برفاهية الوقت للاستمرار في مثل هذا الطريق، بل إنها ترى أن المطلوب هو العمل بشكل أكثر تضافراً من الداخل لتوجيه التطورات في اتجاه مختلف ولتشجيع المنطقة نفسها كي تتولى زمام المبادرة لتدلو بدلوها وتقدم حلولها.

ومن الممكن أن ننظر إلى النهج الذي تتبعه منطقة الخليج بصفته نهجًا براجماتيًا للغاية يقوم على تصور متعدد ومحاذٍ للأطراف التي يمكنها تقديم النتائج وإيجاد الحلول لما يدور في المنطقة من أزمات، وفي سياق الأوضاع الراهنة فليست هناك أي تحالفات يمكن افتراضها تلقائيًا كما أن العلاقات القائمة يتم التعامل معها بناءً على مدى مساهمتها في خلق الاستقرار العام في المنطقة، ومن المهم أن نفهم أنه - وعند الحديث عن دول مجلس التعاون الخليجي - لا ينبغي النظر إلى بعض المشاركات الخليجية كونها تشكل دعمًا لطرف أو آخر لاسيما فيما يتعلق بالصراع الأوكراني. فعلى سبيل المثال قام رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بزيارة إلى الرئيس الروسي بوتين، بينما قام الرئيس الأوكراني زيلينسكي بحضور القمة العربية المنعقدة في جدة، وبذلك يكمن الحل في إنشاء قنوات اتصال والحفاظ عليها مفتوحة وتجنب أشكال الاستقطاب التي يمكن أن تؤثر سلبًا على استقرار منطقة الخليج.

وبالمثل فقد تمكنت الصين من تحقيق انفراجة في العلاقات الدبلوماسية السعودية – الإيرانية، بينما التف كبار المسؤولين الأمريكيين حول طاولات المحادثات رفيعة المستوى و«البناءة» مع القيادة السعودية في المملكة، وفي غضون ذلك فقد تقدمت كل من المملكة العربية السعودية ومصر وتركيا بطلب الانضمام - كأعضاء محتملين - إلى مجموعة منتدى بريكس الدولي، وبغض النظر عن أن مثل هذا النوع من سبل التواصل ينطوي على تناقضات متأصلة، فإن دول مجلس التعاون الخليجي تجد في هذه السياسة السبيل الوحيد للمضي قدمًا لضمان تحقيق مصالحها الوطنية.

وقد شهد الأسبوع من ١٦ إلى ٢٣ يونيو ٢٠٢٣ فعاليات عدة أظهرت من خلالها منطقة الخليج دبلوماسيتها بشكل جلي؛ ففي غضون زيارة وزير الخارجية السعودي الأمير فيصل بن فرحان لطهران للمرة الأولى منذ عام ٢٠٠٦ لتعزيز عملية إعادة التقارب الدبلوماسي بين البلدين، قام ولي العهد السعودي محمد بن سلمان بزيارة إلى فرنسا حيث التقى خلالها بالرئيس إيمانويل ماكرون في قصر الإليزيه كما أنه قد شارك أيضًا في قمة ميثاق التمويل العالمي الجديد. ومن الجدير بالذكر فإن زيارة رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ محمد بن زايد آل نهيان إلى روسيا والتي قام بها لإجراء محادثات مع الرئيس فلاديمير بوتين قد جاءت في أعقاب رحلته إلى تركيا حيث التقى خلالها بالرئيس المنتخب حديثاً رجب طيب أردوجان.

وفي نفس الأسبوع توجه أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني إلى بغداد حيث التقى رئيس الوزراء العراقي وتعهد باستثمارات تُقدر بمليارات الدولارات «خلال السنوات المقبلة»، كما قام الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي جاسم البديوي

المصدر: الجزيرة

بزيارة بروكسل حيث التقى بكل من الممثل السامي للاتحاد الأوروبي جوزيب بوريل وممثل الاتحاد الأوروبي الخاص بمنطقة الخليج لويجي دي مايو قبل سفره إلى ألمانيا لعقد المزيد من الاجتماعات، وقد تناول الجانبان الحديث حول الاجتماع المقبل بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الوزاري والذي من المزمع أن يُعقد في عُمان في أكتوبر ٢٠٢٣، واختتمت فعاليات ذلك الأسبوع بزيارات وزير الخارجية الإيراني حسين أمير عبد اللهيان إلى كل من عُمان والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة حيث أكد اللهيان خلال تلك الزيارات على ضرورة «المشاركة الجماعية لدول المنطقة» باعتبارها أنسب السبل للمُضي قدمًا في إيجاد حلول للتحديات القائمة، ومن الجدير بالذكر فإن السلطان العُماني هيثم بن طارق آل سعيد قد قام بزيارة إيران في نهاية مايو ٢٠٢٣.

ومن الضروري هنا ألا يُنظر إلى ما يجري في الوقت الراهن من تطورات على أنها أحداث تقع لمرة واحدة أو أنها لن تشكل نمطًا أو أن يُتوقع أن تتعرض لأي تباطؤ ملحوظ في أي وقت قريب، فهناك في الوقت الراهن - وبشكل عام - التزام واضح تبديه دول المنطقة لمواصلة السير على هذا المضمار الدبلوماسي الذي ينطوي على الحث على بذل الجهود لتحقيق المزيد من النتائج الملموسة، ففي الوقت الذي تُعد فيه الجهود المبذولة مؤخرًا لتهدئة الأوضاع بدورها تقييمًا صادقًا مفاده أن ما تم اتخاذه ليس سوى خطوات أولية إلا أن هناك عزمًا وإصرارًا مماثلًا على الاستمرار في هذا المسار المسبق، فعلى سبيل المثال ما تزال عُمان طرفًا مشاركًا في فعاليات الوساطة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وإيران لاحتمال استئناف المحادثات النووية، كما أنها تقوم أيضًا بنفس الدور- الوسيط - بين كل من المملكة العربية السعودية والحوثيين في اليمن للحفاظ على وقف إطلاق النار الهش وتعزيز العملية السياسية، وبين مصر وإيران في ظل سعيها لإعادة العلاقات بين البلدين، وقد عززت المملكة العربية السعودية أيضًا من جهودها الإقليمية وهذا ما أكدته القمة العربية السلسة التي عُقدت على أراضيها في مايو ٢٠٢٣.

إن كل ما سبق توضيحه يشير إلى وجود زخم مختلف تسعى في ظله منطقة الخليج إلى رسم مسار جديد مقارنةً بالفترة التي هيمنت عليها أجواء الصراعات في العقد الأول من القرن الحادي

والعشرين، ومن الجدير بالذكر فإن كلمة السر خلال الفترة المقبلة هي نقل المحاولة التكتيكية الراهنة لتهدئة الأوضاع إلى شكل أكثر إستراتيجية يمكنه أن يولد في المنطقة نظامًا أكثر استدامة ونظامًا طويل الأمد قائم على التفاعل والتعاون، وعلى الرغم من أن هذه الرؤية قد تبدو بعيدة المنال في الوقت الراهن بالنسبة لمنطقة الخليج فإن ذلك لا يغير حقيقة أن الخطوات الأولى قد تم اتخاذها بالفعل.

تأثير الأطراف الخارجية

إن الوكالة الخليجية وتأثيرها المتزايد في شؤون المنطقة والتي سبق أن أشرنا إليها لم تكن من فراغ، فهناك عوامل أساسية أسهمت في وجود تلك الوكالة على أرض الواقع؛ وبالفعل فإن تلك الوكالة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتطورات التي طرأت على المشهد الدولي الأوسع، حيث شهدت السنوات الماضية تحالفات دولية ناجمة عن العولمة وصعود الصين فضلاً عن تلك الآثار التي خلفتها جائحة COVID-١٩ والغزو الروسي لأوكرانيا، وقد منحت كل تلك التطورات الفرصة لدول مجلس التعاون الخليجي للاضطلاع بأدوار إقليمية ودولية أكثر بروزاً، وبأخذ الموقع الجغرافي للمنطقة ومواردها الاقتصادية واسعة النطاق في عين الاعتبار فإن دول مجلس التعاون الخليجي قد استفادت من الوضع القائم واتخذت لنفسها مقعدًا في قلب العديد من طاولات النقاشات الدولية، وفي الوقت نفسه فإن المنطقة تراقب التغييرات التي طرأت على المشهد الدولي بشيء من التخوف مدركة تمامًا أن الأطراف الخارجية ستستمر في لعب دورها في تنمية المنطقة نفسها؛ لا سيما ذلك الدور الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية والذي تأخذه منطقة الخليج في الاعتبار أولاً وقبل كل شيء.

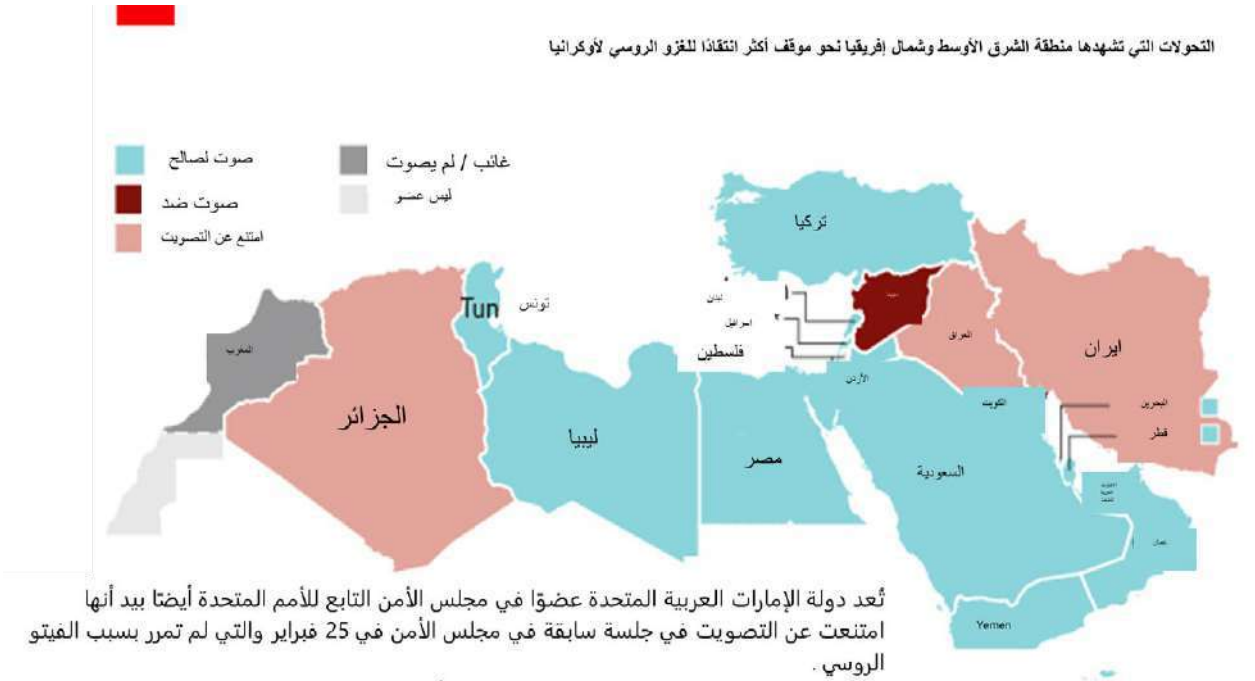

تُعد دولة الإمارات العربية المتحدة عضوًا في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أيضًا بيد أنها امتنعت عن التصويت في جلسة سابقة في مجلس الأمن في 25 فبراير والتي لم تمرر بسبب الفيتو الروسي.

ملاحظة: تتمتع فلسطين بمركز المراقبة فقط في الأمم المتحدة. امتنعت الإمارات العربية المتحدة عن التصويت في جلسة مجلس الأمن السابقة.

المصدر: وحدة الاستخبارات الاقتصادية

الولايات المتحدة الأمريكية

مما لا شك فيه فإن منطقة الخليج العربي قد شهدت انخفاضًا تدريجيًا في الدور المهمين الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية لمدة من الزمان في هذا الجزء من العالم، ويُعد ذلك بدوره تطورًا ينطوي على مخاوف وأسباب تدعو للقلق، وعليه فقد اختلفت الرؤى وبشكل مربك حول أهداف الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة، بل وحول سياساتها التي جاءت في أعقاب الفشل الذريع للتدخل العسكري الأمريكي في كل من أفغانستان والعراق فضلاً عن إخفاقها في احتواء أزمة إيران بشكل فعال.

وقد يكون من غير المحتمل القول بأن الولايات المتحدة الأمريكية تمارس انسحابًا من منطقة الخليج العربي بينما ما يزال هناك ٣٥٠٠٠ جندي أمريكي متواجد على الأرض في المنطقة، فلا تزال الولايات المتحدة الأمريكية القوة العسكرية المهيمنة، كما أن المستقبل القريب لا يحمل لنا أي إشارة تدل على تولي أي دولة أخرى ذلك الدور الأمني الذي تضطلع به واشنطن في المنطقة، بل إن ما يحدث هو ما أشارت إليه مساعدة وزير الدفاع الأمريكي للشؤون السياسية مارا كارلين بوصفه «نقلة نوعية» في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية بعيدًا عن النهج التحولي «غير الواقعي» للماضي مقارنةً بالنهج الذي يسعى إلى الاستناد إلى الميزة النسبية التي تنطوي عليها التحالفات القائمة والذي يركز على بناء تحالفات فعالة يمكنها تحقيق أهداف واضحة وقابلة للإنجاز. والأمر في حقيقته هو تحرك نحو الموقف الأمريكي الذي كان قائمًا قبل عام ١٩٩٠ والذي كان يتألف من الحد الأدنى من الوجود العسكري في المنطقة، إلى جانب الاعتماد على الحلفاء الإقليميين للحفاظ على الاستقرار النسبي للمنطقة على حالته، وبشكل عام فإنه يتعين أن يتم النظر في تلك المسألة على كونها مجرد تحول في النَهْج وليس في الجوهر.

وفي هذا السياق لا يمكن القول مثلًا بأن العلاقات الأمريكية - السعودية تمر بأزمة عميقة؛ ففي الفترة الممتدة بين شهري أبريل ويونيو من عام ٢٠٢٣ قام وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين، ومستشار الأمن القومي جايك سوليفان، ومنسق مجلس الأمن القومي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بريت ماك جورك، والمبعوث الرئاسي الخاص عاموس هوشتاين، بعدة زيارات إلى المملكة العربية السعودية، وفي المجمل فقد جاءت تلك الزيارات لتشير إلى التحول الإيجابي الذي شهدته العلاقات بين البلدين، حيث تدرك الولايات المتحدة الأمريكية المكانة التي تحتلها المملكة بصفتها شريكًا أساسيًا في تعزيز عملية السلام، ودعم مفهوم الاستقرار الإقليمي والعالمي على أصعدة مختلفة، وقد أوضح وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكين بأن العلاقات الثنائية بين البلدين تمر اليوم بمرحلة «تقارب متزايد» حيث أكمل الوزير قائلًا: «لقد جمعتنا شراكة لعقود من الزمن ترتكز على الأمن والتعاون والطاقة - وفي السنوات الأخيرة - مكافحة الإرهاب، ويظل هذا هو الأساس ... ولكن من منظورنا - وحسبما تؤكده هذه الزيارة مرة أخرى - فإن هناك فرصًا مهمة لبلدينا للعمل معًا وللمضي قدمًا في ضوء تناولنا لبعض القضايا والاتجاهات الإيجابية للغاية».

وتبقى مخاوف دول مجلس التعاون الخليجي على حالها؛ فضمان الأمان الذي تعهدت به الولايات المتحدة الأمريكية لم يعد بنفس القوة الذي كان عليها في الماضي، كما أن كل ما يصدر عن واشنطن من تأكيدات شفهية لا حصر لها لم يعد أيضًا كافيًا لتلك الدول، وعلى الرغم من تصريحات الرئيس الأمريكي جو بايدن والتي أدلى بها خلال زيارته إلى المملكة العربية السعودية في شهر يوليو ٢٠٢٢ والتي أشارت إلى استمرارية انخراط الولايات المتحدة الأمريكية النشط في الشرق الأوسط وأن واشنطن لن تنسحب من المشهد لتترك فراغًا تملأه روسيا أو الصين أو إيران فإن تساؤلات دول المنطقة ما زالت مطروحة حول ما الذي قد يثير الجانب الأمريكي ويجبره على إبداء رد فعل تجاه حدث يهدد - وبشكل مباشر- أمن دول مجلس التعاون الخليجي، فالرد الأمريكي على الهجمات القادمة من الأراضي الإيرانية والتي شُنت على المنشآت السعودية في ٢٠١٩ وكذلك الصواريخ والطائرات المسيرة بدون طيار والتي تم إطلاقها من الأراضي اليمنية في أوائل ٢٠٢٢ قد أبقى ذلك التساؤل مطروحًا دون إجابة.

لذا فإنه يتعين علينا أن نقر بأن العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي تمر بمرحلة تحول خاصة بها يظل فيها الالتزام الأساسي بخلق علاقة استراتيجية بين البلدين على حاله لا يتغير لكنها تعكس أيضًا ذلك الخلاف بين الجانبين والدائر حول الآليات السياسية الملائمة للتطبيق في سياقات معينة.

وتُعد الانتقادات الأخيرة التي أبدتها الولايات المتحدة الأمريكية

المصدر: أراب نيوز

تجاه السياسة السعودية داخل أوبك + أو تلك الانتقادات المماثلة ذات الصلة بتواصل دول مجلس التعاون الخليجي مع الصين لا سيما على الأصعدة العسكرية والأمنية، من الأمثلة على ذلك الخلاف المشار إليه. كما أن التقارير التي أفادت بانسحاب دولة الإمارات العربية المتحدة من التحالف البحري بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية رداً منها على إخفاق الأخيرة في الرد على الاستفزازات الإيرانية المتجددة ضد حركة الشحن الدولي داخل مياه الخليج، مثالًا آخر في هذا الصدد.

وللتأكيد ليس إلا فإن آخر ما قد تسعى إليه دول مجلس التعاون الخليجي أن تقف على خط المواجهة بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين خاصةً وأن كلاهما قد أكد أن الأمر ليس بمسألة اختيار مصيري بينهما، لكن هذا لا يعني أيضًا أن يُنظر إلى مساعي دول الخليج لإقامة علاقات مع أي من بكين أو واشنطن على أنها خسارة لطرف وفوز للطرف الآخر، بل إن الأولوية هنا - ومن منظور خليجي - موجهة لعمل أفضل ما يمكن لضمان الأمن الإقليمي.

كما أن المملكة العربية السعودية قد لجأت إلى الصين لعقد اتفاق رأت فيه المملكة اتفاقًا جوهرياً للمصالح الوطنية السعودية بعد أن أدركت أن الولايات المتحدة لن تكون قادرة على تقديم حلول لتهدئة الأوضاع على الصعيد الإيراني. وعلى كل حال فإن الاتفاقية لم تؤت ثمارها المرجوة ولم تغير الموقف الإستراتيجي الأشمل، لذا حتى وإن كانت الصين قد عززت دورها السياسي فإن الولايات المتحدة الأمريكية تظل هي الشريك الأمني الذي لا غنى عنه لدول مجلس التعاون الخليجي.

وخلاصة القول فإنه بينما تستمر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول مجلس التعاون الخليجي على حالها من القوة والصمود فإن التطورات التي تشهدها المنطقة، بل والعالم أجمع تتسم بوتيرتها السريعة التي تعكس احتياج العلاقات الثنائية إلى شيء من الاهتمام والمرونة الدائمين. وبذلك فإن واشنطن لا تزال تتكيف مع التوجهات الجديدة التي بدأت دول مجلس التعاون الخليجي تنتهجها مؤخرًا عند تناولها للشؤون الإقليمية.

الصين

تأتي الصين في المرتبة اللاحقة للولايات المتحدة الأمريكية وذلك فيما يخص الاهتمام الذي تبديه دول مجلس التعاون الخليجي تجاه سياساتها الخارجية، وقد جاءت زيارة الرئيس الصيني شي جين بينج إلى المملكة العربية السعودية في شهر ديسمبر ٢٠٢٢، حيث استضافت المملكة ولعدة أيام عددًا من القمم التي جمعت بينها وبين الصين إضافةً للقمم التي جمعت أيضًا بين الصين ودول الشرق الأوسط لتشير إلى جاهزية دول مجلس التعاون الخليجي للارتقاء بعلاقاتها مع الصين، وقد شهدت تلك الزيارة أيضًا الاقتراح الذي تقدم به الرئيس الصيني للتوسط بين كل من إيران والمملكة العربية السعودية والسعي بشكل سياسي كافي للتوصل إلى اتفاق بينهما، وقد كانت القوة الدافعة وراء هذا الاقتراح ـ بالنسبة لكل من الصين ودول مجلس التعاون الخليجي ـ تكمن في تحقيق درجة أكبر من الاستقرار في المنطقة حيث تُعد الأسواق المستقرة هي كلمة السر وراء التنمية الاقتصادية وبالتالي خلق حالة من الاستقرار السياسي المحلي.

وبصورة عامة فإن العلاقات القائمة بين دول مجلس التعاون الخليجي والصين تظل علاقات قوامها الغالب هو الاقتصاد؛ فمن جانبها تحرص دول مجلس التعاون الخليجي على الاستمرار في تقوية فرصها الاقتصادية داخل الصين خاصةً وأن إجمالي حجم التجارة القائمة بين المملكة العربية السعودية والصين يقدر بـ ١١٦ مليار دولار في عام ٢٠٢٢ محققًا زيادة كبيرة مقارنةً بالإجمالي المسجل في العام الأسبق له بـ ٨٧ مليارًا. علاوةً على ذلك فإن للكِيانات الصينية الكبيرة مثل PetroChina وHuawei تواجدًا ملحوظًا ودائماً في المملكة فقد استقبل مؤتمر الأعمال العربي الصيني العاشر المنعقد في الرياض في شهر يونيو ٢٠٢٣ أكثر من ١٢٠٠ من رواد الأعمال ورجال الأعمال الصينيين. فحقيقة أن الصين لا تتصرف من منطلق مشروط وأن مثل تلك العلاقات الاقتصادية المتنامية تأتي بلا قيود تبشر باستمرارها مستقبلًا خاصةً وأن هناك اهتمامًا كبيرًا بالتكنولوجيا القادمة من الصين والتي تستند إليها مساعي التنمية الخليجية الشاملة.

وبتناول الأمر من منظور جيوسياسي فإننا نلاحظ أن الوضع قد أصبح أكثر إشكالية، وقد يُعزى ذلك إلى رغبة الولايات المتحدة الأمريكية ألا تصبح تلك العلاقات الاقتصادية ذات طبيعة استراتيجية وبشكل خاص عسكرية. وقد أصاب التوتر بالفعل العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبين دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك فيما يخص العلاقات العسكرية المحتملة بين بكين وأبو ظبي، إلا أنه - ومن وجهة نظر دول مجلس التعاون الخليجي- لا يوجد ما يُعرف بالحصرية حتى فيما يتعلق بالعلاقات الأمنية، وقد تجلى ذلك من خلال صفقة شراء الصواريخ الصينية التي أتمتها المملكة العربية السعودية في الثمانينيات عندما لم تكن تلك الصواريخ متوفرة لدى الولايات المتحدة الأمريكية، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي قد أبدت استجابة إيجابية للمبادرات السياسية التي طرحتها الصين في مبادرة التنمية العالمية ومبادرة الأمن العالمي ومبادرة الحضارة العالمية، كما أن الاهتمام الذي أبدته كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة للانضمام إلى منظمة شنجهاي للتعاون أو منتدى بريكس يُعد تأكيدًا على وجهة النظر الخليجية بأن المنظمات الدولية القائمة لا تلعب الدور الكافي للوفاء بما تسعى إليه دول ما يُسمى بالجنوب العالمي، لذا فإن الصين تُعد اليوم عامل تمكين رئيسي يساهم في توسيع رقعة مشاركة هذه الدول في الشؤون الدولية.

لا تسعى الصين إلى عقد منافسة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول الدور الذي تضطلع به الأخيرة أمنيًا في منطقة الخليج العربي؛ لا سيما وأن الصين تُعد مستفيدًا مباشرًا من الحماية التي توفرها الولايات المتحدة الأمريكية للممرات المائية الدولية، ومن المرجح أن تشهد السنوات القادمة تزايد الدور السياسي للصين والمبني على النجاح الاقتصادي المتحقق بالفعل، ووصولًا إلى هذه النقطة فإن الصين تسعى لتحل محل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لتكون مثالًا تحتذي به منطقة الخليج العربي.

أوروبا

بالحديث عن الأمن الطاقي فقد أصبح لمنطقة الخليج العربي دورًا له أهميته المتنامية من المنظور الأوروبي خاصةً في ظل الحرب الروسية-الأوكرانية الدائرة على الأراضي الأوروبية، ومن الجدير بالذكر أن التحول الواقع في مجال الطاقة الخضراء من شأنه أن يمثل المحور المركزي للعلاقات القائمة بين كل من الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي حيث تسعى أوروبا لتأمين مصادر طاقة منبعها الخليج لتعوض اعتمادها الكبير في

التجارة الثنائية بين الصين ودول مجلس التعاون الخليجي في 2021

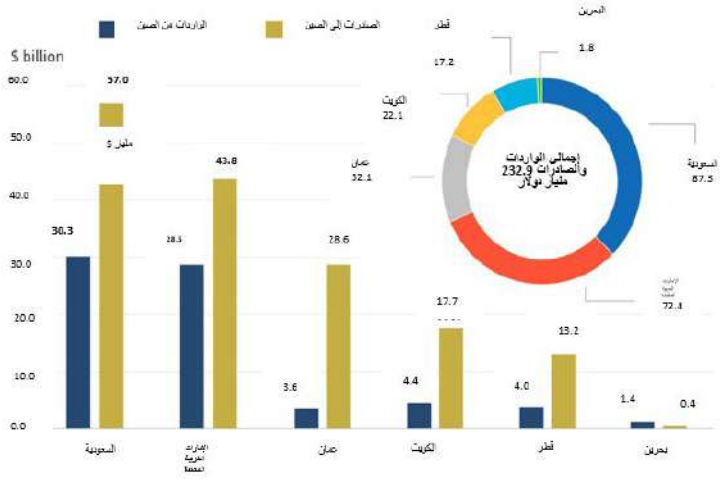

تصدير الوقود الأحفوري إلى الصين عام 2021

البلد	المملكة العربية السعودية	سلطنة عُمان	الإمارات العربية المتحدة
مليار دولار أمريكي	44.9	25.4	21.3

المصدر: الإدارة العامة للجمارك الصينية

الماضي على روسيا لتوفير تلك الطاقة. وفي ظل إدراك أوروبا التام بأنها بصدد الاعتماد على واردات الطاقة في المستقبل- حتى فيما يتعلق بمصادر الطاقة المتجددة- فإنه يمكن النظر إلى الإمكانات الهائلة التي توفرها منطقة الخليج في هذا الصدد بكونها القوة الدافعة التي تمضي بعلاقاتها القائمة مع أوروبا قدمًا.

وقد أوضحت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين ضمن كلمتها الرئيسية التي ألقتها خلال قمة حوار المنامة الثامن عشر المنعقد في البحرين في شهر نوفمبر ٢٠٢٢ أن «أمن الخليج مسألة تهم أوروبا والعكس صحيح»، وأردفت قائلةً: «لقد أطلقت العديد من دول المنطقة ولسنوات عدة تحذيرات حول الخطر الذي ينطوي عليه قيام إيران بتزويد دول العالم أجمع بطائرات مسيرة بدون طيار، ولقد استغرقنا وقتًا طويلاً لفهم حقيقة بسيطة للغاية ألا وهي أنه في الوقت الذي نعمل فيه على منع إيران من تطوير الأسلحة النووية فإنه يتعين علينا أيضًا التركيز على الأشكال الأخرى لتطوير الأسلحة ونشرها بدءاً من الطائرات المسيرة بدون طيار وصولًا إلى الصواريخ البالستية». لقد كان اعتراف أوروبا بأنها كان يجدر بها أن تصغى لشركائها الخليجيين بمثابة بيان مهم سلط الضوء على تحول الخطاب الأوروبي وتوجهه نحو خلق حالة أكثر اتساقًا وتوقعًا في نهجه العام تجاه منطقة الخليج.

لقد جاء خطاب رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين لتختتم به سنة ٢٠٢٢؛ تلك السنة الحافلة بالأحداث على صعيد العلاقات القائمة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، فقد تضمنت تلك الفترة انعقاد أول اجتماع مشترك بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الوزاري بعد انقطاع دام لست سنوات حيث عُقد الاجتماع في شهر فبراير ٢٠٢٢، وقد تلى هذا الاجتماع الوزاري صدور بيان المفوضية الأوروبية المشترك بعنوان «عقد شراكة استراتيجية مع دول الخليج العربي» في شهر مايو والذي جاء في شكل وثيقة أوضحت وبشكل صريح أن «لأمن منطقة الخليج واستقرارها نتائج مباشرة يعيشها الاتحاد الأوروبي» وشددت الوثيقة على أن «الاتحاد الأوروبي ينتظر الكثير من وراء تلك الشراكة الأقوى

والأكثر استراتيجية مع مجلس التعاون الخليجي ودوله الأعضاء»، كما أن الوثيقة أكدت على إصرار الاتحاد الأوروبي المتمثل في «عقد شراكة مع منطقة الخليج وتنشيط سبل التعاون من خلال شراكة إستراتيجية قوية وأطر مؤسسية ثنائية متينة»، وقد أصبحت تلك الوثيقة بمثابة السياسة الرسمية للاتحاد الأوروبي بموجِب الموافقة التي أصدرها مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي في شهر يونيو ٢٠٢٢.

ومن الجدير بالذكر فإن التوجه الأوروبي للتواصل مع دول مجلس التعاون الخليجي والمنطقة ككل ينطوي على العديد من النقاط التي يتعين أن تسترعي انتباهنا على النحو التالي:

أولًا/ تُوفر الوثيقة المُشار إليها إطارًا واسعًا لتعزيز سياسة الاتحاد الأوروبي في المنطقة وذلك من خلال صب التركيز على عدة مجالات ومنها - بجانب المجالات المعهودة لتعزيز سبل التجارة والاستثمار والأمن الطاقي- مجالات مثل الصحة العالمية والتحول الأخضر والرقمنة والتنقل والبحث والتنمية والاحتياجات الإنسانية، فضلاً عن المساهمة في الجهود المبذولة لتخفيف حدة التوترات في المنطقة ككل.

ثانيًا/ تؤكد الاستراتيجية الدور النشط الذي تضطلع به دول مجلس التعاون في المنطقة واصفةً إياها بأنها «أطرافًا ناشئة على الساحة الدولية» كما أنها تؤكد أيضًا على التأثير «الكبير» لدول مجلس التعاون الخليجي - على سبيل المثال - في المجال الإنساني والتنموي، ومن الممكن اعتبار ذلك محاولة لخلق حالة من التعاون الأكثر توازناً والأكثر موضوعية بين كل من الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي.

ثالثًا/ تؤكد الوثيقة الحاجة إلى اتباع نهج يعتمد على شقين ألا وهما: الشراكة الثنائية والشراكة متعددة الأطراف، كما أنها تقترح أيضًا فكرة إشراك «دول خليجية مهمة أخرى» في بعض المجالات وهي تشير بذلك إلى كل من إيران والعراق مما يترك الباب مفتوحًا أمام الاتحاد الأوروبي ليتبنى بدوره سياسة خليجية أكثر شمولاً.

رابعًا/ وحسبما جاء في معرض التصريحات التي أدلت بها رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين فإن الساحة تشهد اليوم تحولًا ملحوظًا فيما يخص الدور الأمني الأوروبي المحتمل في منطقة الخليج بما في ذلك الإقرار بأن الأنشطة الإيرانية في الشرق الأوسط الكبير قد ساهمت وبشكل كبير في خلق حالة التقلب التي تمر بها المنطقة، وقد أشارت التقارير الاستنتاجية الصادرة عن مجلس الاتحاد الأوروبي في العامين ٢٠٢٢ و٢٠٢٣ إلى تلك الأنشطة الإيرانية المزعزعة لاستقرار المنطقة، كما أن الاتحاد الأوروبي قد أقر بأنه يتعين النظر في الاتفاق النووي مع إيران على أنه «وسيلة لبذل المزيد من الجهود للحد من التوترات في المنطقة وبناء الثقة بين بلدانها» مما يسمح بدوره إلى الوصول إلى موقف تتبناه دول مجلس التعاون الخليجي ترى من خلاله أن أي اتفاق بشأن برنامج إيران النووي لا يمكن أن يُنظر إليه على أنه غاية في حد ذاته.

وأخيراً، فإن الوثيقة تتضمن عددًا من الاقتراحات التي تناولت السبل الواجب اتباعها لتوطيد العلاقات ومنها على سبيل المثال إجراء حوار استثماري وتجاري معزز بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي، وتشكيل مجموعة خبراء مكرسة لمناقشة شؤون المناخ والطاقة، وعقد اجتماع بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي على المستوى الوزاري لمناقشة المساعدات الإنسانية والمزمع عقده في شهر أكتوبر ٢٠٢٣.

وقد شهد شهر يونيو ٢٠٢٣ تعيين الاتحاد الأوروبي لوزير الخارجية الإيطالي السابق لويجي دي مايو ليشغل المنصب المستحدث «الممثل الخاص للاتحاد لمنطقة الخليج»، وتكمن الفكرة هنا في تبني الاتحاد الأوروبي لنقطة محورية في نهجه المتبع عند تناوله القضايا الخليجية بما في ذلك تأكيده على أن الاتجاهات المختلفة لسياسات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تتضافر معًا وبطريقة أكثر تماسكًا من تلك الجهود التي تبذلها بروكسل.

وفي الوقت الذي تتسم فيه سبل التعاون بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي بالوضوح فإن هناك- وفي الوقت نفسه- شعورًا بأن ما يحدث ليس بالأمر الجديد كليًا؛ فقد شهد الماضي بالفعل العديد من التصريحات التي لم تتحقق أبدًا على أرض الواقع ناهيكم عن المبادرات الأخرى التى لم ترقَ إلى مستوى توقعاتها. ويُعد الإخفاق في التوصل إلى اتفاقية لإنشاء

منطقة للتجارة الحرة منذ توقف المفاوضات في ٢٠٠٨ أوضح مثال في هذا الصدد.

ومن التساؤلات الرئيسية التي يتعين الالتفات إليها في هذا السياق هو ذلك التساؤل الذي يتناول الكيفية التي يمكن اتباعها من قبل كل من الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي لتجنب الوقوع في فخ ما يُعرف باسم الاحتمالات غير المُحققة، فمن ناحية يمكننا أن نشعر بالأثر الفعلي لهذا التعاون الأكبر بين الجانبين خاصةً إذا كان الأمر له علاقة بمسألة المعضلة الإيرانية وأزمة الطاقة، ومن ناحية أخرى نجد أن السياق المؤسسي يظل على حالته حيث تبقى الآلية الاقتصادية هي الآلية الأكثر تفضيلًا لدى الاتحاد الأوروبي والتي يتعامل من خلالها مع شركائه الخارجيين. وبالحديث عن وجهة النظر السائدة داخل البيت الخليجي فإننا نجد أنها مازالت ترى في أوروبا ذلك اللاعب الجيوسياسي المتردد والذي يصب تركيزه وبشكل شبه حصري على اتخاذ خيار التدابير الأمنية اللينة بدلاً من التدابير الأمنية الصارمة. كما أنه يعمل من منطلق مشروط عندما يتعلق الأمر بالمقترحات المقدمة لدول مجلس التعاون الخليجي، وتأتي الانتقادات الشائكة والتي وجهتها أوروبا لقطر واستضافتها الأخيرة لكأس العالم ٢٠٢٣ كمثال واضح للمعايير المزدوجة التي تتبناها أوروبا والتي لا تكن أي نوع من الاحترام للوكالة الخليجية. ومن جانبه فقد أبدى الاتحاد الأوروبي مخاوفًا من أن دول مجلس التعاون الخليجي تتبنى سياسة الوقوف على الحياد حتى أن البعض في أوروبا مازال غير متأكد من الموقف الخليجي عندما ينطوي الأمر على قضايا حرجة وحساسة مثل إدانة ماتقوم به روسيا على الأراضي الأوكرانية، ونتيجةً لذلك تبقى المناطق الرمادية العديدة ذات الصلة بمسألة التحالف المحتمل بين دول مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي عالقة دون حل.

إن الحديث عن دخول العلاقات القائمة بين الاتحاد الأوروبي وبين دول مجلس التعاون عهدًا جديدًا من «الشراكات الإستراتيجية» يظل أمرًا غير متّضح الملامح، إلا أن التركيز في الوقت الراهن ينصب على نطاقات عمل محددة تعكس بدورها تغيرًا في المصالح؛ وهو التغير الذي سيمنح تلك العلاقات فرصة حقيقية. ومع ذلك وحسب المنظور الأوروبي فإن حاجة أوروبا إلى فرض

المصدر: الإدارة العامة للجمارك الصينية

سيطرتها بشكل سريع وأقوى على ما يطرأ من ديناميكيات حديثة في منطقة الخليج في ظل السياسة الخليجية تُعد أهم ما استخلصته أوروبا من الدبلوماسية الخليجية، كما أن المجازفة بعدم اقتناص الفرصة التي تتيحها الوكالة الخليجية تعني أن ثمة تهميش يشهده الدور الأوروبي أو أن المصالح الأوروبية لم تعد تأخذ الاهتمام الكافي. إن دول مجلس التعاون الخليجي على استعداد للعمل مع أوروبا على أساس المصالح والمخاوف المشتركة لكنها- وفي نفس الوقت- على استعداد أيضًا للتحرك قدمًا وحدها أو بصحبة شركاء آخرين إذا استدعى الأمر منها ذ لك .

وبالتأكيد فإن أوروبا شريك خياري وغير مفروض على دول مجلس التعاون الخليجي حيث تتسم العلاقات القائمة بين الاتحاد الأوروبي وبين دول مجلس التعاون بالاتساع والشمولية بشكل عام كما أن مثل تلك العلاقات تشكل أساسًا متينًا يُعتمد عليه، ومع ذلك فإذا كانت أوروبا جادة فيما أصدرته مؤخرًا من تصريحات أوضحت فيها أن أمن الخليج يعكس بدوره أمن أوررا فإن انخراط أوروبا يتطلب منها التزامًا أكبر وتفهمًا أفضل للسياسات التي ينتهجها شركاؤها الإقليميون.

روسيا

تنظر كل من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا إلى الموقف الخليجي تجاه الصراع الأوكراني على أنه موقف تحيط به التناقضات من كل جانب. أما دول مجلس التعاون الخليجي فهي لا تجد في الأمر أي تناقض يُذكر؛ فهي تقر بأن الصراع الأوكراني، وكما تراه أوروبا، هو بمثابة عامل ساهم في قلب الموازين التي ترتكز إليها العلاقات القائمة مع روسيا وسياسة الدفاع الأوروبية أيضًا، كذلك تعي دول مجلس التعاون الخليجي التداعيات التي يخلفها هذا الصراع وأثره على حالة الاستقرار الأوسع في منطقة الخليج حينما يتعلق الأمر على سبيل المثال بقضايا الأمن الغذائي أو انتشار الأسلحة أو الأمن الروسي-الإيراني المتزايد. ومع ذلك فإن دول مجلس التعاون لا تنظر إلى الأزمة الأوكرانية بوصفها تهديداً استراتيجياً لها، وبالتالي ترى قيادات المنطقة أن لديها مجالاً للمناورة.

وفي المجمل فإن دول مجلس التعاون الخليجي ومن منظورها الخاص ترى أنه لا يجب على أحد الخلط بين سياساتها وبين الحيادية أو عدم التحيز. وبالحديث عن روسيا فإن دول مجلس التعاون الخليجي قد صوتت لصالح قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي نادت بانسحاب عسكري للقوات الروسية والسماح بوصول المدنيين وتوفير سبل الحماية لهم في أوكرانيا، كما أن دول مجلس التعاون الخليجي قد أدانت وبنفس القدر التدخلات المشابهة، بل ونادت أيضًا بإنهاء القتال. وخلال زيارته إلى العاصمة موسكو والتي أُجريت في شهر مارس ٢٠٢٣ صرح وزير الخارجية السعودي- الأمير فيصل بن فرحان آل سعود- بالأهمية التي تشكلها عملية «البحث عن سبل لتسهيل الحوار بين الجانبين»، وبالمثل فقد أبرزت دولة الإمارات العربية المتحدة الحاجة الماسة إلى فتح خطوط اتصال لتضييق الفجوة التي خلفتها المواقف المستقطبة، وقد أعقبت تلك الزيارة المشار إليها زيارة أخرى أجراها الأمير فيصل إلى أوكرانيا حيث تعهد خلال زيارته تلك بتقديم المساعدات الإنسانية الإضافية، كما أن الرئيس الأوكراني قد حل ضيفًا على القمة العربية التي عُقدت في جدة في شهر مايو ٢٠٢٣.

قد يكون من المتوقع أن تستمر دول مجلس التعاون الخليجي في مواصلة تعاملها المتوازن مع روسيا، وإن كان من الواضح أن التوقعات التي تتناول الدور الذي يمكن لروسيا الاضطلاع به على الصعيد الإقليمي والدولي قد شهدت انخفاضًا بسبب التواجد الروسي في ساحة القتال. وبينما تظل العلاقات الاقتصادية على حالها إلا أنها لم تكن يومًا لتشكل أهميةً كتلك التي تشكلها غيرها من العلاقات الاقتصادية التي تربط دول مجلس التعاون الخليجي بغيرها من دول العالم. كما أن المخاوف قد تزايدت بشأن التفكير في خلق استثمارات في ضوء القلق حول الاستقرار المستقبلي لروسيا نفسها. وكمثيله السوري، فإن الدور الروسي في المشهد العالمي آخذ في التضاؤل. وتسعى دول مجلس التعاون الخليجي إلى تعزيز دورها داخل سوريا لملء الفراغ الروسي المحتمل. وفي المجمل فإن الصين اليوم هي من يُنظر إليها على أنها القوة المقابلة للولايات المتحدة الأمريكية في الخليج بدلاً من روسيا. وبينما تظل العلاقات القائمة بين دول مجلس التعاون الخليجي وروسيا على حالها فإن قيمة الأخيرة ومكانتها في البيئة الدولية الشاملة آخذة في التدهور، وبطبيعة الحال فإن بكين هي المستفيد الرئيسي.

النشاط الروسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الحرب على أوكرانيا.

أحدث الاجتماعات رفيعة المستوى بين روسيا ودول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

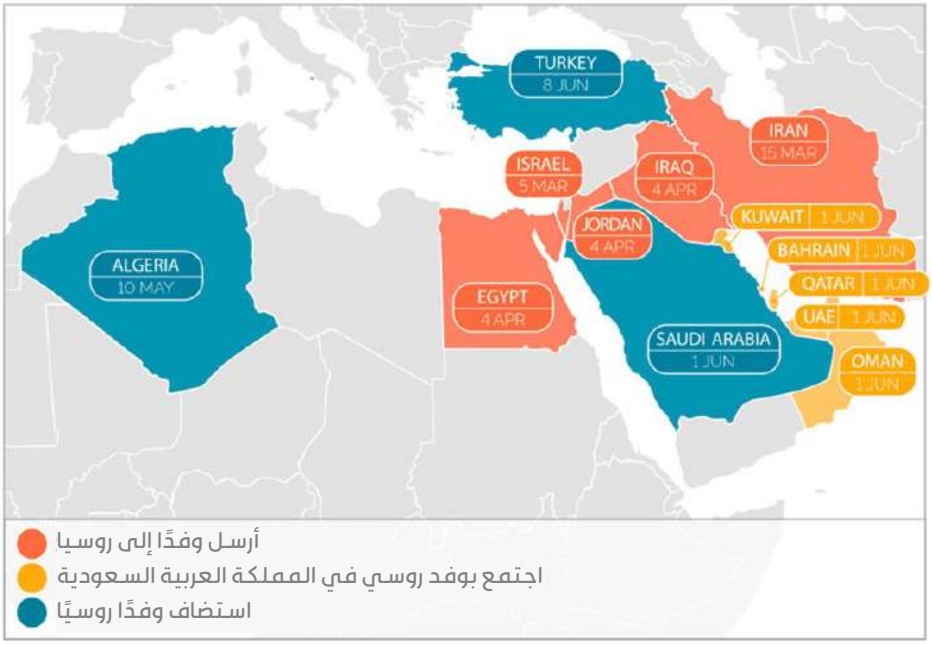

المصادر: آرب نيوز , رويترز , ذا ناشيونال , تاس

ISPI

المصدر: معهد الدراسات السياسية الدولية

الخاتمة

إن الكثير من الاهتمام موجه اليوم إلى التحولات التي تشهدها الساحة السياسية الدولية في ظل تحديات أمنية عدة تواجهها دول مجلس التعاون الخليجي. كما أن شق كبير من الاستجابات الإقليمية سوف يرتكز إلى الدور المستقبلي للولايات المتحدة الأمريكية مع الأخذ في الاعتبار مركزية دورها الذي لعبته على مدار العقود العديدة الماضية. وفي ظل عزوف الولايات المتحدة الأمريكية المتنامي عن الحفاظ على تواجدها العسكري العميق في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك في سياق عالم تسوده العولمة، فإن الدور الذي تضطلع به القوى الخارجية في منطقة الخليج- نتيجة لذلك- قد أصبح أكثر تدويلًا. وبينما تظل الشؤون ذات الصلة بمسألة الأمن أساسًا للعلاقات القائمة بين كل من دول مجلس التعاون الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية فإن لأوروبا وآسيا أيضًا دورهما المتنامي والأكثر مركزية من الناحية الاقتصادية حيث تُعد كل من الصين والهند واليابان المستوردين الرئيسيين للطاقة الخليجية، كما أن العلاقة الوطيدة التي تربط بين المنطقة وبين الدول الآسيوية في مجال التكنولوجيا تشهد تطورات كبيرة. وعلى الجانب الآخر فإن أوروبا منخرطة مع منطقة الخليج من خلال نهجها الجديد القائم على فكرة «عقد الشراكات الاستراتيجية مع الخليج» والذي تسعى من خلاله إلى الاضطلاع بدور أكثر أهميةً ضمن برامج التنويع الاقتصادي التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي وسبل تطوير شراكة في مجال التحول الأخضر وأمن الطاقة المستدامة والمساهمة في إنماء الأمن الإقليمي.

ومع ذلك فإن ثمة عامل آخر ينطوي على أهمية أكبر في هذا الصدد ألا وهو الوكالة الخليجية المتنامية والتي تمارسها دول مجلس التعاون الخليجي نفسها؛ فهي لم تعد مستعدة للجلوس مكتوفة الأيدي في انتظار العواقب لتؤثر في أمنها القومي نتيجة

لما تقوم به القوى الخارجية. إن ما نشهده اليوم هو استعداد متزايد للانخراط في المساعي السياسية والاقتصادية والدبلوماسية من أجل تشكيل البيئة الراهنة. واليوم هناك اهتمام أكبر بقضايا التنمية المحلية والتنويع الاقتصادي المستمر كجزء من عملية التحول في مجال الطاقة والجهود المبذولة لمكافحة ظاهرة التغير المناخي والتواصل التكنولوجي من أجل بناء القدرات وتأمين المستقبل الاقتصادي للخليج العربي. إضافةً إلى ذلك ونظراً لما تتطلبه التنمية الاقتصادية من استقرار إقليمي فقد مُنحت الأولوية لسياسات تهدئة الأوضاع في المنطقة، ويشمل ذلك إنهاء الصراع الدائر في اليمن وإقامة علاقات سياسية مع إيران وفتح الباب أمام سوريا من الناحية الدبلوماسية مما يمهد الطريق لعودتها إلى النسيج العربي مرة أخرى.

إن ما تسعى دول مجلس التعاون الخليجي لتحقيقه في المنطقة يُعد أمرًا له أهميته إلا أنها لا ترغب أبدًا في أن تكون في قلب صراع القوى العظمى بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين أو بين الغرب وروسيا، وبذلك فهي تسعى لانتهاج سياسات متوازنة تسمح بطرح أكبر عدد ممكن من الخيارات عند تحديدها لمسارها المستقبلي، وهناك إقرار جلي من دول مجلس التعاون الخليجي بأن الفترة المقبلة للسياسة الدولية تنطوي على قدر كبير من عدم اليقين ناهيكم عن وجود فترة طويلة من عدم الاستقرار، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تعي أن لها دورًا أساسيًا في تطوير النظام الدولي المستقبلي، فهي وبفضل موقعها الجغرافي المميز تُعد الجسر الممتد بين أوروبا وآسيا وإفريقيا.

د. مصطفى العاني

التطورات الأمنية داخل دول مجلس التعاون الخليجي

إنَّ «اتفاق العُلا» الذي وقَّعه قادة الوفود الخليجية المشاركة في القمة الخليجية الحادية والأربعين، التي عقدت في ٥ يناير ٢٠٢١، في مدينة العلا بمنطقة المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية، كان له دورٌ حاسمٌ في تعزيز التغييرات الإيجابية والحَدِّ من التوترات بين دول مجلس التعاون الخليجي من خلال إعادة التعاون بنجاح بين الدول السِّت الأعضاء في المجلس. كما كان هذا الاتفاق بمثابة نقطة الانطلاق لإنهاء الصراعات الداخلية والتنافس بين دول مجلس التعاون الخليجي، بالإضافة إلى تسوية النزاعات وتوحيد المواقف. وقد ثبت بوضوح فعالية التنسيق السعودي القطري رفيع المستوى حول مختلف الجوانب السياسية الإقليمية خلال هذه الفترة. وقد شهد عام ٢٠٢٢ أيضا إنهاء معظم دول مجلس التعاون الخليجي للقيود المفروضة بسبب وباء Covid-١٩، والتي كانت سارية أثناء تفشي الوباء من ٢٠١٩ إلى ٢٠٢١.

الغزو الروسي لأوكرانيا

فَاجَأَ الغزو العسكري الروسي لأوكرانيا في فبراير ٢٠٢٢ دول مجلس التعاون مثلما فَاجَأَ عدد كبير من دول العالم. حدث ذلك الغزو خلال فترة تحسُّن العلاقات الروسية – الخليجية عموماً، وتأسيس علاقات تواصُل بين القيادة الروسية والقيادات الخليجية وكانت أهم نتائجها توقيع اتفاقية «أوبك +» عام ٢٠١٦ للسيطرة على أسعار النفط في السوق الدولي، والتي قامت روسيا والمملكة العربية السعودية بدورٍ محوريٍّ في نجاحها واستمرارها. وبالرغم من أنَّ التعاون الروسي - الخليجي الذي سبق اندلاع الأزمة الأوكرانية لم يشمل مجال التعاون العسكري أو التحالف الاستراتيجي، واقتصر بشكل عام على التعاون فيما بينهما وتنسيق سياسات الطاقة ومحاولات دفع التعاون الاقتصادي وتبادل الاستثمارات، فإنَّ العلاقات الروسية – الخليجية كانت في بداية عام ٢٠٢٢ في أفضل حالاتها .

ومن ضمن أسباب تحسُّن العلاقات بين روسيا ودول مجلس التعاون الخليجي هو القلق المُتزايد داخل الخليج بشأن مدى التزام الولايات المتحدة تجاه الخليج، مما أدى إلى انخفاض الثقة في الدور الأمني الأمريكي وتزايد الفجوة في العلاقات بين الولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي بصفة عامة.

إنَّ تذبذب السياسة الأمريكية تجاه دول الخليج وانخفاض الثقة بالتعهُّدات الأمنية الأمريكية واتِّساع الهُوَّة في التحالف الأمريكي-الخليجي التقليدي، كانت كلها أسباب منطقية لدول الخليج العربية لكي تأخذ مجموعة من خطوات التقارب تدريجياً تجاه روسيا والصين. وعندما اندلعت الأزمة الأوكرانية تولَّدت ضغوط غربية كبيرة على دول الخليج العربية لاتخاذ موقف مُعادٍ لروسيا. ومَرَّت القيادات الخليجية بفترة من الحيرة في كيفية إيجاد مخرج يضمن مصالحها والحفاظ على أمنها دون الانحياز إلى إحدى الدَّولتين رغم تنامي الصراع الروسي – الغربي بشأن أوكرانيا.

فمعظم دول الخليج العربية لم تجد لها مصلحة في الانضمام إلى موقف المعسكر الغربي بقيادة الولايات المتحدة، والاستجابة للمطالبة بعزل روسيا ومعاقبتها اقتصادياً وسياسياً وتوفير الدعم للجهد العسكري الأوكراني والوقوف مع حلف شمال الأطلنطي (الناتو) في خطة احتواء روسيا. لم يكن الخوف من رد الفعل الروسي هو العامل الرئيسي في رفض المطالب الغربية، بل كانت الحكمة السياسية في عدم الرغبة في التورط في صراع الحرب الباردة الجديدة هي أساس اتخاذ دول الخليج ذلك الموقف.

فحـــرب أوكرانيا هي حـــرب أوروبيـــة بعيدة جغرافيـــاً عن منطقة الخليج وتأثيراتـــها الـــمباشرة على الـــمنطقة تكاد تكون محدودة. لذلـــك تقتضي الحكمة عدم اســـتعداء روســـيا بالدخـــول كطرفٍ في الصراع.

وبالرغم مـــن كل الضغوط الأمريكية والغربيـــة تمكنت دول الخليج العربيـــة من تطوير موقف يـــدل على الحكمة السياســـية ومحاولة حمايـــة الـــمصالح القوميـــة وتأكيد اســـتقلالية القـــرار الخليجي. وارتكز الـــموقف الخليجي عـــلى ثلاثة أســـس أو مُقَوِّمَات، وهي:

أولاً: إدانـــة القـــرار الـــروسي بغـــزو الأراضي الأوكرانية لأنه يُعَـــدُّ انتهاك للقانون الدولي وأســـس الشرعية الدولية. وتَجَسَّدَ الـــموقف الخليجـــي في إدانة الغـــزو الروسي في جميع الـــمحافل الدولية ومن ضمنهـــا دعم قـــرارات الأمم الـــمتحدة ومنظماتهـــا الفرعية التي أدانت اســـتخدام القوة العســـكرية وقرار غـــزو الأراضي الأوكرانية. وانضمَّت دول الخليج لغالبية الـــمجتمع الدولي في مطالبة روســـيا بإيقاف عملية الغزو والانســـحاب من الأراضي الأوكرانية الـــمحتلة وعـــدم الاعـــتراف بإجـــراءات الضَّم الروســـية لأجزاء مـــن الأراضي الأوكرانيـــة. فقد دعمت دول الـــمجلس قـــرارات الجمعية العامة للأمم الـــمتحدة (المُـــنعَقِدَة في ٢ و ٢٤ مـــارس و ٢٦ أبريل و ١٢ اكتوبـــر و ١٤ نوفمبر ٢٠٢٢) بتوجيه إدانات شـــديدة اللهجة لعملية الغزو العســـكري الروسي لـــلأراضي الأوكرانية.

النشاط الروسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بعد الحرب على أوكرانيا.

المصدر: دي دبليو

ثانياً: تقديم الدعم الإنساني والمساعدات المالية للشعب الأوكراني. فقد قدمت دول مجلس التعاون حتى الآن ما يقرب من ٥٥٠ مليون دولاراً أمريكياً في شكل مساعدات نقدية أو عينية دعماً للجانب الانساني في أوكرانيا .فقد قدَّمت المملكة العربية السعودية ما يبلغ ٤١٠ مليون دولاراً أمريكياً على شكل حزمتين من المساعدات لأوكرانيا، وقدَّمت الإمارات العربية المتحدة ١٠٥ مليون دولاراً أمريكياً، وقدَّمت قطر ٥ ملايين، والكويت ٢ مليون ، والبحرين مليوناً واحداً. وكانت الخارجية السعودية أعلنت في ١٥ أكتوبر ٢٠٢٢ أنَّ الرياض قرَّرت تقديم ٤٠٠ مليون دولاراً أمريكياً إضافية كمساعدات إنسانية لأوكرانيا، وأوضحت أنَّ ذلك جاء في أعقاب محادثة هاتفية بين ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، والرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي. وفي ١٣ أبريل ٢٠٢٢ طلب الملك سلمان بن عبد العزيز، من مركز الملك سلمان للإغاثة والأعمال الإنسانية تقديم مساعدات طبية وإيوائية عاجلة بقيمة ١٠ ملايين دولاراً أمريكياً للاجئين من أوكرانيا إلى الدول المجاورة، وبالأخص بولندا، وذلك بالتنسيق مع الحكومة البولندية ومنظمات الأمم المتحدة. ووقَّع البلدان في «كييف»، مذكرة تفاهم لتمويل مشتقات نفطية بقيمة ٣٠٠ مليون دولاراً أمريكياً. وقد جاءت أكبر المساعدات العربية لأوكرانيا، بعد السعودية، من الإمارات التي أعلنت في ١٨ أكتوبر الماضي أنها قدَّمت ١٠٠ مليون دولاراً أمريكياً لإغاثة اللاجئين والمدنيين المتضررين من الأزمة. وكانت الإمارات أعلنت في ٢٢ مارس ٢٠٢٢ تقديم ٥ ملايين دولاراً أمريكياً، لأوكرانيا استجابةً لنداء الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الأوكرانيين. كما قدَّمت في ٢٣ ديسمبر ٢٠٢٢ مساعدات على شكل ٢٥٠٠ وحدة من المُوَلِّدَات الكهربائية.

ثالثاً: قرار عدم قطع العلاقات الدبلوماسية والتواصل السياسي مع روسيا وعدم الانضمام إلى قرارات العقوبات والمقاطعة الاقتصادية التي فرضتها دول العالم الغربي على روسيا. ومحاولة عدم المشاركة في سياسة احتواء روسيا وعزلها دولياً.

من خلال هذا الموقف حاولت دول الخليج العربية المحافظة على سياسة التوازن في الصراع الأوكراني، وبذلك تخلت دول مجلس التعاون الخليجي عن موقفها الأولي من عدم التحيز أو الحياد في الصراع من خلال الإدانة الصريحة لاستخدام روسيا للقوة وغزو الأراضي الأوكرانية.

لا تجد دول مجلس التعاون مصلحة في سعي الدول الغربية نحو إلحاق هزيمة عسكرية كبيرة ومُهينة بروسيا لأنَّ هذا السيناريو سيكون له تبعات خطيرة على الوضع الروسي الداخلي وعلى استقرار الدولة الروسية. كذلك سيكون له تبعات غير مرغوب فيها على الوضع الدولي. وهذه الدول تجد مصلحة بوجود عالم متعدد الأطراف والقوى مما يسمح بوجود خيارات في التعامل الدولي. ولا يُمكن رؤية الموقف الخليجي على أنه محاباة لروسيا، بل هو موقف نابع من سياسة حكيمة وحسابات واقعية تقوم على أسس تقييم المصالح القومية الفردية والجمعية لدول الخليج العربية.

إنَّ محاولة دول مجلس التعاون صياغة موقف متميز ومحدد المعالم تجاه الصراع الأوكراني يُعَدُّ تطوراً جديداً في الممارسة السياسية لدول الخليج. فربما ولأول مرة تتمكن دول المجلس من المحافظة على استقلالية قراراتها السيادية الخاصة بقضايا الصراع الدولي. حيث تمكنت دول المجلس من اتخاذ موقف مُوَحَّد في عدم الخضوع ولا الانسياق للضغوط الأمريكية وتمكنت من الدفاع عن حقها في حماية مصالحها.

الدور الذي تضطلع به الصين

لقد شهد عام ٢٠٢٢ ارتفاع وتيرة تطوُّر العلاقات الصينية – الخليجية ومحاولة انفتاح خليجي واسع على الصين، وبالمقابل ارتفاع وتيرة الضغوط الأمريكية الغربية التي تُطالِب بوجوب الحذر وتحجيم العلاقة مع الصين. فقد شهد ذلك العام زيارات القيادة الصينية لدول المنطقة وزيارات القيادات الخليجية للصين التي أثمرت عن توقيع عدد كبير من اتفاقات التعاون المشترك. ومثل موقف دول الخليج تجاه مطالب احتواء روسيا وعزلها دولياً، لم تجد القيادات الخليجية أسباب منطقية لدعم التوجهات الأمريكية – الغربية في احتواء الصين. فالصين لا تُشكل تهديداً استراتيجياً لدول الخليج العربية، ولا تحمل مطامع إقليمية أو نوايا تَدَخُّلِيَّة تُهدِّد الأمن والاستقرار الخليجي. وخلال مؤتمر القمة الصينية – الخليجية الذي عُقِدَ في الرياض في ديسمبر ٢٠٢٢، دعمت دول الخليج مبدأ «الصين الواحدة»، وهو مبدأ لازالت الولايات المتحدة ودول العالم الغربي داعمةً له.

سعت القيادة السعودية لعقد «قمة جدة للأمن والتنمية» حيث تم افتتاح القمة يوم ١٦ يوليو وشاركت فيها قيادة دول مجلس التعاون الخليجي بجانب الأردن ومصر والعراق ومُمثلين عن الولايات المتحدة. وكان هدف هذه القمة تأكيد رؤية القادة المشتركة لمنطقة يسودها السلام والازدهار وما يتطلبه ذلك من أهمية اتخاذ جميع التدابير اللازمة في سبيل حفظ أمن المنطقة واستقرارها وتحقيق أمن الطاقة واستقرار أسواقها مع العمل على تعزيز الاستثمار. وتكرَّر الدعم لمعاهدة تحريم انتشار الأسلحة النووية وتنفيذ متطلباتها في جميع دول منطقة الشرق الأوسط.

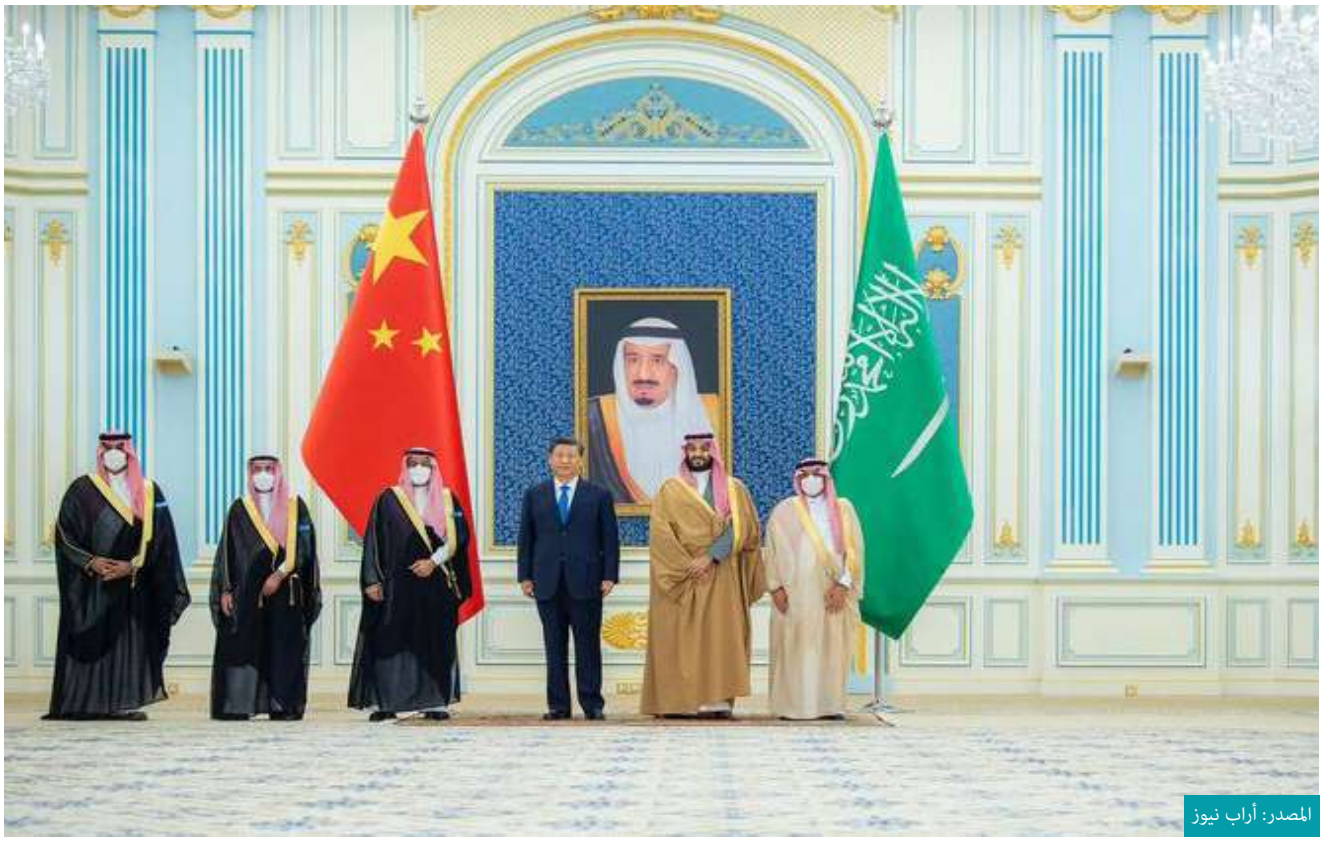

المصدر: أراب نيوز

المصدر: أراب نيوز

تميَّـــز عام ٢٠٢٢ أيضاً باتخـــاذ الخطوات العمليـــة لتعزيز التعاون الســـعودي – الصيني في جميع الـــمجالات. فخلال زيـــارة الرئيس الصينـــي «شي جين بينـــج» للرياض في ٨ ديســـمبر، وقَّـــعَ «اتفاقية الشراكة الاســـتراتيجية الشـــاملة» بـــين البلدين التـــي تبعها توقيع عـــدد كبير مـــن اتفاقيـــات التعـــاون في مختلف الـــمجالات مثل مجالات الاســـتثمارات الـــمشترك والطاقـــة والتصنيـــع والتعدين. وبعدهـــا انطلقت قمـــة الريـــاض العربيـــة – الصينيـــة للتعاون والتنمية برعاية ســـعودية.

وكان الـــموقف الصيني متفهـــماً للمخاوف الخليجية من الســـلوك الإيـــراني الـــمُزَعزِع للاســـتقرار، لذا اتفقـــت القيـــادات الخليجية والصينيـــة على تضمين فقـــرة في البيـــان الختامي للقمـــة الصينية – الخليجيـــة يُشـــير إلى ضرورة أن تقوم العلاقات بـــين دول الخليج العربيـــة وإيـــران على اتبـــاع مبدأ حُســـن الجوار وعـــدم التدخل في الشـــؤون الداخلية واحترام اســـتقلال الدول وســـيادتها وســـلامة أراضيها وحـــل الخلافـــات بالطرق الســـلمية وفقاً لـــميثاق الأمم الـــمتحدة والقانـــون الدولي وعـــدم اللجوء إلى اســـتخدام القوة أو التهديـــد باســـتخدامها والحفاظ عـــلى الأمن والاســـتقرار الإقليمي والـــدولي. وأكـــد القادة على أهمية الحوار الشـــامل بمشـــاركة دول الـــمنطقة لـــمعالجة الـــملف النووي الإيراني، والأنشطة الإقليمية الـــمُزَعزِعَة للاســـتقرار، والتَّصَـــدِّي لدعـــم الجماعـــات الإرهابية والطائفيـــة والتنظيمات الـــمُسَلَّحة غـــير الشرعية، ومنع انتشـــار الصواريخ الباليستية والطائرات الـمُسَيَّـــرة، وضمان سلامة الـملاحة الدولية والـــمنشآت النفطيـــة، والالتزام بقرارات الأمم الـــمتحدة والقرارات الشرعيـــة الدولية.

تداعيات الصراع اليمني

لا يـــزال الـــصراع المســـتمر في اليمـــن يشـــكل تهديدا أمنيـــا كبيرا لكل مـــن منطقة الخليج وشـــبه الجزيـــرة العربيـــة. في بداية عام ٢٠٢٢، اشـــتدت الاشـــتباكات داخـــل اليمن، خاصـــة في محافظتي مأرب وشـــبوة وأجـــزاء من تعز، مـــع تمكن القـــوات الحكومية من اســـتعادة الســـيطرة على أجـــزاء من مأرب وشـــبوة.

في بداية شـــهر أبريـــل أعلن مبعـــوث الأمم الـــمتحدة إلى اليمن، «هانـــز جروندبرج»، أنَّ الأطراف اليمنية اســـتجابت بشـــكل إيجابي على اقتراح الأمم الـــمتحدة للقبول بهدنة لـــمدة شـــهرين ، والتي جُـــدِّدَت بعدها لنفس الفـــترة الزمنية.

لكـــن بحلول أكتوبـــر ٢٠٢٢، اتخـــذ الحوثيون موقفاً أكثر تشـــدداً، مـــما أدَّى إلى عـــدم تمديد اتفـــاق الهدنـــة أكثر من ذلـــك. وحتى خـــلال الهدنة اســـتمر الحوثيـــون في ارتكاب الانتهـــاكات، بالإضافة إلى وجـــود عمليات عســـكرية محدودة وهجـــمات إرهابية متفرقة واغتيـــالات. ورأى الحوثيون مثل هذه الإجراءات وســـيلة لتحســـين موقفهم خـــلال المفاوضات السياســـية.

كان الحـــدث الأهم هـــو التغيرات التي شـــهدتها قيـــادة الشرعية اليمنيـــة العليـــا. ففـــي ٧ ابريل أصـــدر الرئيس اليمنـــي عبد ربه منصـــور هادي قـــرار بنقـــل جميع صلاحياتـــه وصلاحيـــات نائبه إلى مجلـــس قيادة رئاسي برئاســـة مستشـــاره الدكتور رشـــاد محمد العليمـــي وعضوية ســـبع قيـــادات كل منهم بدرجـــة نائب لرئيس الـــمجلس، وامتدت التغييرات لتشـــمل القيادات العســـكرية العليا ومعظم القيادات العســـكرية الـــميدانية. وهذا التغيير القيادي فتح صفحة جديـــدة في الوضع اليمنـــي، وأدَّى أعضاء القيـــادة الجديدة اليمين الدســـتورية أمـــام مجلس النـــواب اليمني الـــذي انعقد في مدينة عدن (العاصمة الـــمؤقتة). وفي ٢١ ابريل، أي بعد أســـبوعين صوَّت الـــمجلس لصالح برنامج حكومة الســـيد معين عبد الـــملك ومنحهـــا الثقة بعـــد ما يقرب من ثمانية عشر شـــهراً من تشـــكيلها بعـــد اتفاق الرياض الـــمُوَقَّع في نوفمبر ٢٠١٩ بـــين أطراف الشرعية ا ليمنية .

شـــهد الربع الأول من عـــام ٢٠٢٢ اســـتمرار الاعتـــداءات الحوثية على العُمق الســـعودي، وخاصة اســـتمرار اســـتهداف مواقع البنية التحتية بهجمات الـــطائرات الـمُسيَّـــرة والصواريخ مما أوقع بعض الخســـائر البشرية والخســـائر الـــمادية. فقد اســـتمرت الهجمات التي تســـتهدف مـــدن الجنوب الســـعودي، ومنها مُـــدُن «خميس مشيط» والـــمنطقة الصناعية في جنوب البلاد، ومطار مدينة أبـــها الدولي ومطار الـــملك عبد اللـــه في مدينة جـــازان بجانب عشرات الهجمات التـــي تم اعتراضها. لكـــنَّ أهم الهجمات كان اســـتهداف الـــمنشآت النفطية، ومنهـــا الهجوم على مصفاة تكريـــر البترول في الرياض في ١٠ مـــارس، تبعه الهجوم على محطة توزيع الـــمنتجات النفطيـــة التابعة لشركـــة أرامكو الســـعودية في مدينـــة جدة يوم ٢٠ مـــارس، ثم الهجـــوم في ٢٥ مارس الذي اســـتهدف محطة توزيع الـــمنتجات البترولية في شـــمال جدة ومحطة الـــمختارة في منطقة

جازان. بشكل عام ورغم كثافة الهجمات الحوثية الجوية على العُمق السعودي فإنَّ نظام الدفاع الجوي السعودي أثبت فعالية عالية في إحباط نسبة كبيرة من هذه الهجمات قبل وصولها إلى أهدافها.

وبالإضافة إلى الاعتداءات الحوثية على المملكة العربية السعودية، كانت الاعتداءات الحوثية على أراضي الإمارات العربية المتحدة الحدث الأهم في بداية عام ٢٠٢٢. ففي ١٧ يناير أعلنت شرطة أبو ظبي عن وفاة ثلاثة أشخاص وإصابة ستة آخرين نتيجة حريق أعقب حادث انفجار ثلاثة صهاريج نقل محروقات بترولية في منطقة مصفح الصناعية ومنطقة الإنشاءات الجديدة في مطار أبو ظبي الدولي بعد هجوم بالطائرات المُسَيَّرة والصواريخ الباليستية. وجاء رد الإمارات سريعاً حيث أعلنت قيادة العمليات المشتركة في وزارة الدفاع الإماراتية في يوم ٢٤ يناير تدمير منصة إطلاق الصواريخ الباليستية بمديرية «الحزم» في محافظة «الجوف» اليمنية التي يُعتقد أنها كانت مصدر الاعتداء الأخير. تبع هذا التطور سلسلة من الإعلانات صَدَرَت عن قيادة العمليات المشتركة تؤكد نجاح قوات الدفاع الجوي الإماراتية بتدمير صواريخ باليستية وطائرات مُسَيَّرَة استهدفت الأراضي الإماراتية أطلِقَت من مواقع تحت سيطرة المليشيات الحوثية في العُمق اليمني.

تسعى القيادة السعودية نحو إنهاء الصراع في اليمن، والسماح للأطراف اليمنية بالاتفاق على تسوية مشكلات البلاد والتوصُّل إلى اتفاق يضمن الأمن والاستقرار لليمن المُوَحَّد. وبناءً على هذا المفهوم لم ترد القيادة السعودية في فتح أبواب التفاوض المباشر مع الجماعة الحوثية. فخلال الأسبوع الأول من أبريل ٢٠٢٣ وصل إلى العاصمة اليمنية صنعاء - التي يُسيطر عليها الحوثيون- مفاوضون من سلطنة عُمان وآخرون من المملكة العربية السعودية، وذلك للتفاوض مع المسؤولين في جماعة أنصار الله -الحوثي- للوصول إلى اتفاق شامل يؤدي إلى وقف إطلاق النار بشكل دائم وإنهاء التدخل العسكري الخارجي في الحرب المستمرة منذ ثماني سنوات.

المصدر: أراب نيوز

ورغم سريان الهدنة وإيقاف العمليات العسكرية ونجاح عمليات تبادل الأسرى، ورغم تخفيف الحصار الذي كان مفروضاً على الأجزاء الخاضعة لسيطرة المليشيات الحوثية من البلاد بشكل ملموس، ورغم فتح أبواب عملية التفاوض السياسي المباشر مع قيادة التمرُّد الحوثي، فإنَّ التهديدات الحوثية بمهاجمة أراضي المملكة وأراضي دولة الإمارات لازالت تصدر بشكل دوري من القيادات الحوثية المختلفة. فالقيادة الشرعية اليمنية، بجانب المملكة العربية السعودية ودولة الامارات وباقي دول الخليج التزمت موقفاً واضحاً بقبول الجماعة الحوثية كشريك أساسي في العملية السياسية لإعادة تأسيس الدولة اليمنية الموحدة. وهناك رغبة حقيقية بالتوصُّل إلى تسوية سلمية للصراع اليمني.

لكن حتى وقت كتابة هذا التقرير، ظلَّت هذه النتيجة بعيدة المنال بسبب استمرار ردود الفعل السلبية لقيادة الحوثيين واستمرار تأثير العوامل الخارجية والقوى الخارجية.

تطورات أمنية داخلية أخرى

على صعيد التطورات الداخلية في دول المجلس خلال عام ٢٠٢٢، صَدَر في المملكة العربية السعودية في بداية العام قرار العاهل السعودي تحديد يوم ٢٢ فبراير من كل عام يوماً لذكرى تأسيس الدولة السعودية باسم «يوم التأسيس» ويتم الاحتفال به بشكل رسمي وشعبي كل عام. الفكرة من وراء الإعلان هي تسليط الضوء على التاريخ السياسي للمملكة وكذلك تأكيد وجودها الدائم وعمقها التاريخي.

من الممكن تسمية عام ٢٠٢٢ بعام التحرُّك لتعزيز وتوطين الصناعة العسكرية في المملكة. فقد شهد شهر مارس ٢٠٢٢ إعلان الهيئة العامة للصناعات العسكرية السعودية عن توقيع ٢٢ اتفاقية مشاركة صناعية مع عدد من الشركات المحلية والعالمية المتخصصة في الصناعات العسكرية والدفاعية بقيمة إجمالية تقارب ٢,١ مليار دولاراً امريكياً. وفي نفس الشهر أعلنت الهيئة عن موافقتها على مشروعيّ توطين صناعة منصات إطلاق صواريخ الاعتراض (نظام ثاد الصاروخي) الأمريكي، وتصنيع حاويات الصواريخ محلياً بالتعاون مع شركة لوكهيد مارتن – العربية السعودية المحدودة. ولم تمضِ أيام حتى أعلنت وزارة الدفاع السعودية عن توقيع ١٠ عقود إضافية مع شركات محلية وعالمية تعزيزاً لقدرات البلاد الدفاعية بقيمة إجمالية تتجاوز ١,٨٦٦ مليار دولاراً أمريكياً. كما قامت وزارة الدفاع السعودية في ديسمبر بتوقيع مذكرة تفاهم مع شركة «نافانتيا» الإسبانية المتخصصة في بناء السفن وذلك لبناء عدد من القطع البحرية متعددة المهام لصالح القوات البحرية الملكية السعودية. وفي أواخر عام ٢٠٢٢ تم التوقيع على «خطة عمل للتعاون الدفاعي» بين السعودية والمملكة المتحدة، بهدف دعم الأمن المشترك والتعاون في الشؤون الدفاعية. وعلى غرار الجهود المبذولة في المملكة العربية السعودية، واصلت الإمارات أيضاً تطوير صناعتها العسكرية المحلية. وشمل ذلك مذكرة تفاهم تم توقيعها في مايو ٢٠٢٢ بين الإمارات العربية المتحدة وتركيا لتعزيز تعاونهما في مجال الصناعات الدفاعية.

وفي نوفمبر ٢٠٢٢ وافق مجلس الوزراء السعودي على إنشاء «المجلس الأعلى للقضاء» برئاسة ولي العهد السعودي بهدف تطوير دور المملكة في مجال استكشاف الفضاء الخارجي وتطوير برنامج متكامل للرحلات الفضائية بالتعاون مع الأطراف الدولية.

في ١٢ مارس ٢٠٢٢، وضمن سياسة الدولة في التعامل الصارم مع الجماعات الإرهابية بجميع أصنافها، أعلنت وزارة الداخلية السعودية تنفيذ حكم إعدام ٨١ مُداناً بالجرائم الإرهابية، كان من ضمنهم ٧٣ مواطناً سعودياً، بجانب ٧ من مواطني اليمن، ومواطن سوري واحد. وخلال شهر أغسطس فَجَّرَ أحد الإرهابين نفسه في عملية انتحارية في محافظة جدَّة أثناء محاولة إلقاء القبض عليه مما أسفر عن إصابة ثلاثة من رجال الأمن بجروح.

وفي مجال مكافحة الجريمة الدولية وقَّع «مركز المعلومات الجنائية لمكافحة المخدرات» التابع لدول مجلس التعاون الخليجي ومقره الدوحة ، مذكرة تفاهم مع «الوكالة الوطنية البريطانية لمكافحة الجريمة» بهدف تعزيز التعاون في مجال مكافحة المخدرات. وفي أكتوبر ٢٠٢٢ قامت وزارة الداخلية القطرية بتوقيع «اتفاق عمل» مع وكالة الشرطة الأوروبية (اليورو بول) للتعاون في مكافحة الجرائم الخطيرة والجرائم الإرهابية.

في ١٣ مايو أُعلِنَ عن وفاة رئيس دولة الإمارات المغفور له الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، وفي يوم ١٤ مايو تم الإعلان

عن أنَّ المجلس الأعلى للاتحاد قد انتخب الشيخ محمد بن زايد آل نهيان بالإجماع رئيساً لدولة الإمارات العربية المتحدة. وقد اتسمت إجراءات انتقال السُلطة بالسلاسة والتنظيم، وباركت هذه العملية جميع قيادات دول مجلس التعاون، إلى جانب المباركة العربية والإقليمية والدولية.

إنَّ النجاح الباهر الذي حققته دولة قطر في تنظيم كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ (فيفا قطر ٢٠٢٢) قد عزز التقدير الإيجابي للدولة. قام أمير قطر الشيخ تميم بن حمد بافتتاح المونديال يوم ٢٠ نوفمبر والتي استمرت لمدة ٢٩ يوما حتى ١٨ ديسمبر بمشاركة ٣٢ منتخباً.

وأكد نجاحها على قدرة قطر على عقد مثل هذا الحدث العالمي الضخم في بيئة آمنة ودون أية انتهاكات أمنية.

واصلت قطر على مدار العام تطوير علاقاتها مع تركيا من خلال عقد ثماني اجتماعات للجنة الاستراتيجية العليا القطرية التركية، برئاسة رئيسي الدولتين. وأسفر الاجتماع الذي عقد في ١٤ أكتوبر ٢٠٢٢ في إسطنبول، عن توقيع ١١ اتفاقية تعاون جديدة لتعزيز سبل التعاون الاستراتيجية بين البلدين.

وشهدت مملكة البحرين في نوفمبر ٢٠٢٢ جولة انتخابات جديدة لاختيار ٤٠ عضواً في مجلس النواب، و٣٠ عضواً في المجالس البلدية. وسبق هذا إعلان العاهل البحريني الملك حمد بن عيسى في يونيو تعديلاً وزارياً محدوداً.

إنَّ زيارات القيادات الخليجية والعربية لمسقط خلال عام ٢٠٢٢ نتج عنها سلسلة من اتفاقيات التعاون لتعزيز العلاقات الثنائية. فخلال زيارة الرئيس المصري لمسقط أواخر يونيو تم التوقيع على عددٍ من الاتفاقيات شملت مجالات متعددة. وخلال زيارة رئيس دولة الإمارات في سبتمبر تم التوقيع على أكثر من عشرة اتفاقيات بعضها ذات بُعد استراتيجي، كان من ضمنها اتفاقية تأسيس «شركة عُمان والاتحاد للقطارات» المملوكة بالمناصفة بين الدولتين بهدف تصميم وتطوير وتشغيل شبكة سكك حديدية تربط ميناء صحار العُماني بشبكة السكك الحديدية الوطنية الإماراتية. وخلال زيارة العاهل البحريني تم التوقيع على عشرة مذكرات تفاهم وسبعة برامج تنفيذية لتوثيق العلاقات العُمانية - البحرينية.

المصدر: آرابيتن بيزنس

عبد الله المطبقاني

هيمنة الشكوك على اقتصادات الخليج

لقد سرى بين أروقة القيادات الملكية في منطقة الخليج شعورًا بإلحاح طارئ في ظل الآثار الاقتصادية التي خلفها تفشي جائحة Covid-١٩ واستمرار الحرب الدائرة رحاها في أوكرانيا، خاصةً وإن أخذنا في الاعتبار المخاوف المتعلقة بتطورات أسعار النفط، فنيران الحرب الأوكرانية لم ترغم أوروبا للتحول إلى الطاقة المتجددة فحسب؛ بل أشعلت تلك النيران أيضًا شرارة عملية إعادة تقييم عالمية لمصادر الأمن الطاقي الوطني مما دفع العديد من البلدان إلى تنويع محافظها الطاقية، وفي ظل التكهنات باحتمالية حدوث صدمات ناجمة عن تغيرات خارجية في المستقبل فإن هناك توقعات بأن تكون تلك آخر دورة نفطية يشهدها العالم مما يشير إلى انخفاض متوسط إلى طويل الأجل في الدخل المحقق من المصادر الهيدروكربونية، وفي الوقت نفسه فإن التضخم وانعدام الأمن الغذائي وتشديد السياسة النقدية العالمية يدفع العديد من بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى حافة الانهيار الاقتصادي. وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون الخليجي قد تكون بمعزل عن مثل تلك الضغوط فإنها ولأسباب متعددة تتأثر بشكل كبير بنجاح أو إخفاق دول مثل الأردن ومصر ويُعد هذا هو السبب وراء حفاظها على سياسة المساعدة الاقتصادية وبرامج الدعم مع تلك الدول عبر السنين، وقد تنذر التغيرات التي طرأت مؤخرًا على سياسة المساعدات التي تنتهجها دول مجلس التعاون الخليجي بتحول في نهجها والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات الاقتصادية الراهنة.

ونتيجة لذلك فإن السنوات المقبلة سوف تشكل اختبارًا للحكومات الخليجية وأجهزتها من حيث قدرتها على: ١) تنفيذ الخطط التنموية الوطنية الطموحة في ضوء ميزانيات مخفضة، ٢) تعزيز سبل الثقة من خلال تطوير النمو غير النفطي وتنويع اقتصاداتها «تُعد قدرة الأجهزة الحكومية على تنمية الصادرات غير النفطية إشارة لنجاحها على مدى أطول»، و٣) غربلة الأزمات الإقليمية لإيجاد الفرص الاقتصادية.

التحديات الرئيسية

شهدت أسعار الغذاء استقراراً عند المستويات التي كانت عليها قبل اندلاع الحرب الأوكرانية مما أسهم في خلق فترة هدوء كان العالم في حاجة ماسة إليها، وعلى الرغم من ذلك فإن هاجس ارتفاع التكاليف المعيشية يظل بمثابة المشكلة الكبرى التي يواجهها أفراد الطبقة المتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي، وفي تلك الأثناء جاءت أسعار النفط لتؤكد أنها وببساطة لم تكن مناسبة كتعويض لما يلاقيه المستهلك حيث انخفض سعر سلة أوبك بنحو ٦٠٪ منذ يونيو ٢٠٢٢ إلى ٧٢,٩٦ دولارًا للبرميل، وإن كان من الصعب قياس سعر التعادل المالي للنفط لكنه ومن المرجح أن جميع دول مجلس التعاون الخليجي - باستثناء قطر والكويت- سوف تخفق في تلبية التوقعات ذات الصلة بسعر التعادل للنفط ضمن ميزانياتها الوطنية.

وبعد سلسلة من الانخفاضات المبكرة جاءت السعودية لتضيف انخفاضًا جديدًا للقائمة حيث خفضَّت انتاجها من النفط بواقع مليون برميل بدءاً من شهر يوليو ٢٠٢٣ وباتت المملكة اليوم منتجة لمليون ونصف مليون برميل أقل مقارنةً بما كانت تنتجه في أوائل ٢٠٢٣، وهذا قد يُعد في حد ذاته إشارة إلى قدرة المملكة المحدودة على خلق تأثير في الأسعار النهائية حتى داخل إطار أوبك+. ومن الجدير بالذكر أن عدم امتلاك دول مجلس التعاون الخليجي لآلية واضحة تسهم في خلق الاستقرار في ميزانياتها يعني استمرار تلك الدول في تسريع جهودها المبذولة لتحقيق

التنويع الاقتصادي، وبذلك فإن التحدي القائم والذي تجابهه المنطقة خلال الفترة الراهنة يبقى على حاله دون تغيير أي أنه يتعين بذل الجهود اللازمة للقضاء على مفهوم الريعية وتنويع الصادرات وزيادة الإنتاجية والارتقاء في سلسلة القيمة العالمية.

واليوم عند وضع الأجندة الاقتصادية فإنها تُعد في ضوء ما تشهده دول الجوار من تدهور؛ حيث سُلطت الأضواء على التضخم الذي تشهده أسعار الغذاء المكونة من رقمين باعتباره المحرك الرئيسي للتباطؤ المتوقع في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فيما يتعلق بنمو الناتج المحلي الإجمالي؛ لا سيما في البلدان التي شهدت عملاتها حالة وهن وضعف، ووفقًا للتقارير الصادرة عن البنك الدولي فقد كان لتضخم أسعار الغذاء أثره الجلي على ثمانية من أصل ستة عشر من اقتصادات المنطقة، وقد كان الأمر أكثر تأثيراً في الطبقات الأفقر ممن اضطروا لتخصيص جزء كبير من دخولهم لتلبية حاجاتهم من الغذاء. وعلى سبيل المثال سجلت مصر معدل تضخم بلغ ٣١,٩٪ في شهر فبراير ٢٠٢٣ والذي جاء مقرونًا بتخفيض في قيمة الجنيه المصري كان قد قارب ٥٠٪ منذ شهر مارس ٢٠٢٢. وقد كان للتأثير المزدوج الذي خلفته جائحة كورونا والحرب الدائرة في أوكرانيا تداعياته الضارة على مصر وعلى قطاعي التجارة والسياحة فيها، فبعد أن استهلك البنك المركزي المصري جزءاً ضخمًا من احتياطاته من العملة الأجنبية لمواجهة الجائحة فإنه لم يعد بمقدوره الإتيان بأي آلية تساعده في الحفاظ على قيمة عملته في مواجهة الحرب الأوكرانية كما أنه اضطر أيضًا ولمرات عدة إلى تخفيض قيمة عملته، واعتبارًا من اليوم فإن ما يقرب من ٦٠٪ من الشعب المصري- والبالغ عدده ١٠٤ مليون نسمة- يعيشون تحت خط الفقر أو قاربوا منه. وتقديرًا منها للدور الذي تضطلع به مصر في التعامل مع شؤون منطقة الشرق الأوسط والذي يشمل مراقبة وإدارة عمليات قناة السويس فإن دول مجلس التعاون الخليجي قدمت دعمها الكبير لمصر والذي جاء في شكل ودائع وقروض ومنح من البنوك المركزية، وكما تشير التقارير فإنه واعتبارًا من عام ٢٠٢٣ تُعد مصر مدينة بالفعل للمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة والكويت بحوالي ٧,٧٢ مليار دولار و ٦,٤٣ مليار دولار و ٤,١٤ مليار دولار على التوالي (بوتر ، ٢٠٢٠). علاوة على ذلك فقد جاء تصريح وزير المالية السعودي- محمد الجدعان- والذي أوضح فيه أنه لن تُمنح أي مساعدات غير مشروطة بمثابة إشارة إلى أن دول الخليج بصدد تشديد مواقفها وهذا بدوره يسمح بفتح الباب على مصراعيه لاستمرار الهجرة الاقتصادية وحتى أنه يبشر بوقوع اضطرابات سياسية إذا استمرت الأزمة الاقتصادية المصرية على حالها دون تهدئة.

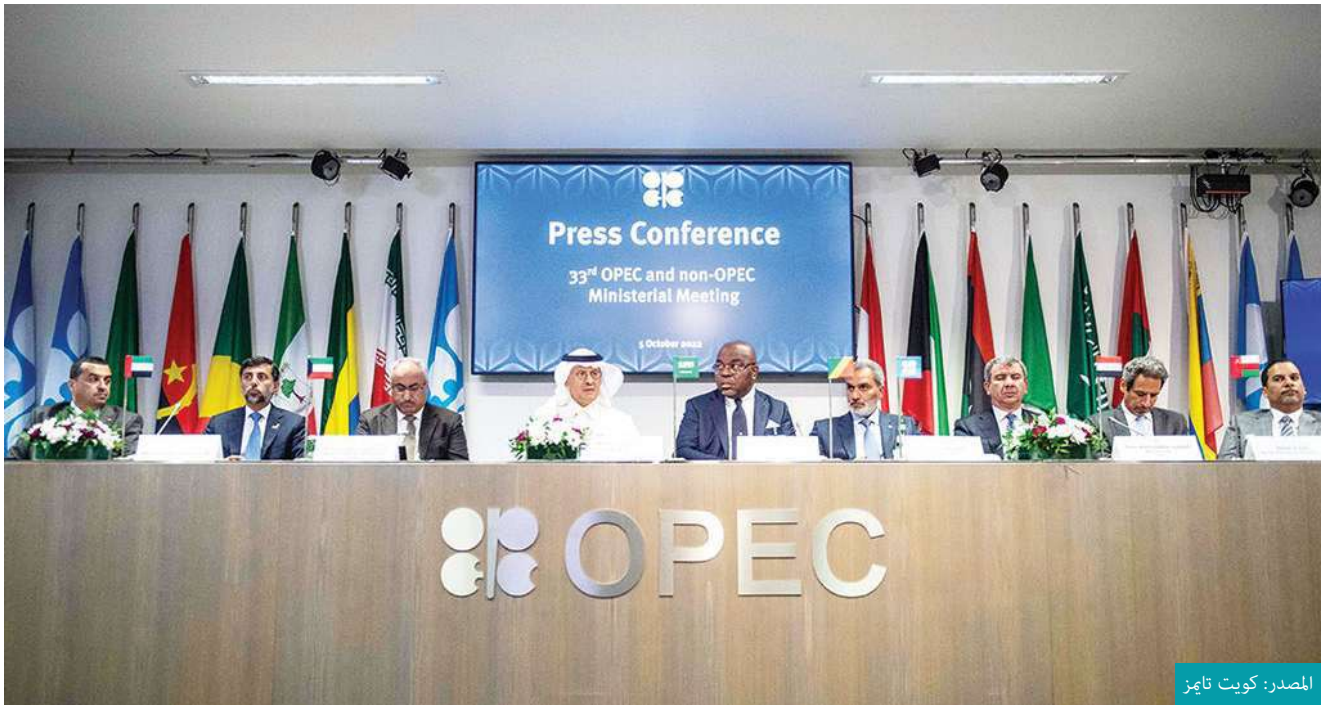

المصدر: كويت تايمز

وباعتبار أن بنوك دول مجلس التعاون الخليجي هي بنوك منفتحة ماليًا بالنسبة لمصر فإن نجاح الاقتصاد المصري أو وهنه سيكون له الأثر المباشر على الأسواق المالية في المنطقة، وهذا ما يمكن أن يُقال أيضًا في شأن تركيا حيث إنه ووفقًا للتقارير الصادرة عن وكالة فيتش الائتمانية «يمثل انكشاف العملة التركية خطرًا على المراكز الرأسمالية لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي وذلك جراء خسائر صرف العملات الناجم عن انخفاض قيمة الليرة التركية «(فيتش ٢٠٢٢)، فقد انخفضت قيمة الليرة التركية في السنوات الأخيرة وكان سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الليرة التركية يقترب من ١٨ مقارنة بـ ٢,٢ المسجل في شهر يناير ٢٠١٤. ووفقًا لتقديرات وكالة فيتش الائتمانية فإن خسائر تحويل العملات الإجمالية التي شهدتها بنوك دول مجلس التعاون الخليجي من خلال «الدخل الشامل الآخر» في ٢٠١٨-٢٠٢١ جاءت بقيمة ٦,٣ مليار دولار ويرجع ذلك في المقام الأول إلى انخفاض قيمة الليرة التركية بينما- وخلال نفس الفترة- بلغ إجمالي صافي الدخل للبنوك التركية الفرعية ما يقرب من ٣,٣ مليار دولار، وبذلك تتوقع وكالة فيتش الائتمانية أن تظل خسائر العملات على ارتفاعها حتى عام ٢٠٢٤ على الأقل، وفي الوقت الذي بدأ فيه الرئيس التركي أردوجان إجراء تعديلات على المسار الاقتصادي للبلاد بعد إعادة انتخابه مؤخرًا فإنه ما يزال على دول مجلس التعاون الخليجي أن تفكر في تبني استراتيجيات مختلفة تخدم مبادراتها ومساعيها الاقتصادية الخارجية.

وأخيرًا ... فإن المعضلة وراء تحقيق التنويع الاقتصادي في وقت يُمارس فيه التشديد العالمي للسياسة النقدية تكمن في حقيقة أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أصبح أمرًا يصعب الحصول عليه، لذا- وفي البداية- فإن فرص إقامة المشاريع المشتركة والشراكات الاستراتيجية بهدف تعزيز نقل المعرفة تتقلص، ثانيًا يتعين أن نتعامل بشيء من التريث مع الانطباع المُوحي بأن أي من الاتفاقيات المذكورة أعلاه سيكون لها نتائج مذهلة، كما أنه يتعين على كوادر الصناعات الخليجية إعطاء الأولوية للإنتاجية واكتشاف التكاليف وحتى «صناعة الخاسرين» بهدف تطوير المعرفة وتحسين التكاليف على النحو الذي يمكنهم من دخول السوق الدولية. وبفرضها الرسوم والضرائب على القطاع الخاص فإن المملكة العربية السعودية- على سبيل المثال- تخاطر بالتسبب في إحداث تَقَلُّص في القطاع الخاص قد يستمر لوقت طويل، كما أن الإنفاق المتزايد والذي تمارسه الحكومة قد يخلق حالة من المزاحمة مع القطاع الخاص مما يؤدي بدوره إلى نمو تقوده الدولة مما يصعب معه جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

تطورات الموقف

في ضوء مساعيها لتحسين مركزها المالي أخذت دول مجلس التعاون الخليجي بزمام المبادرة وبدأت في فرض مختلف الضرائب على مواطنيها؛ حيث اقترحت عُمان فرض ضريبة دخول عالية بينما تنظر دولة الإمارات العربية المتحدة في مسألة فرض ضريبة على أرباح الشركات أما بالحديث عن المملكة العربية السعودية فقد فرضت بدورها ضريبة قيمة مضافة قدرها ١٥٪. وقد سلكت الحكومات في منطقة الخليج العربي مثل هذا المسلك سعيًا منها لزيادة حجم الميزانيات التي هي بالفعل في حاجة ماسة لذلك، فضلاً عن أنها بذلك تعمل على تطوير القطاعات الناشئة، كما أن تلك الضرائب من شأنها أن تزيد -إلى حد ما- من حجم الاحتياطات المستقلة عن عائدات النفط مما يسهل إعداد ميزانية للمشاريع على مدار العام. ومن ناحية فإن لمثل هذه الخطوة تداعيات قد تنال من العقد الاجتماعي التقليدي المؤطر للعلاقة القائمة بين الفرد والدولة، ومن ناحية أخرى فإنه من الصعب التكهن إذا ما كانت هذه الخطوة سوف تؤثر على مساءلة الحكومة عند تنفيذ مشاريعها على الرغم من أنه يتعين أن تؤدي تلك الخطوة على الأقل إلى جعل الميزانية المؤسسية أكثر كفاءة.

وعلى عكس المتوقع تمامًا فقد كان لانخفاض أسعار النفط دوره المساعد في عملية التنويع الاقتصادي التي تسعي دول مجلس التعاون الخليجي إلى تحقيقها حيث تكشف لنا تجربة مفهوم التنويع والذي اشتملت عليه قصص النجاح القليلة أنه يحدث عادةً خلال فترة انخفاض عائدات النفط (شريف وحسنوف، ٢٠١٤)، أما بالحديث عن المؤسسات الحكومية التي تُعد الجهة المسؤولة عن تحقيق أهداف التنمية الوطنية فإن الميزانية المتقلِّصة قد تؤدي إلى خلق مزيد من الضغط لاستحداث مصادر بديلة للدخل، ومن الجدير بالذكر أن الاستراتيجيات الناجحة ترتكز إلى مجموعة من السياسات التي تعزز مفهوم التنويع الرأسي في قطاعات «الميزة النسبية» مثل النفط والغاز والبتروكيماويات، كما أنها ترتكز أيضًا إلى الجهود المبذولة لتوسيع رقعة التنويع الأفقي خارج آفاق تلك القطاعات. وعلى الرغم

أنــه من غــير المحتمل أن تنعــم المنطقــة في المســتقبل القريب بقطــاع قابل للتداول غير النفطي المتســم بالازدهــار فإن ثمة تركيز واهتــمام منصبان بالفعل عــلى التحديثات التكنولوجية والمنافســة في الأســواق الدولية، فعلى ســبيل المثال نجــد أن مجموعة EDGE الإماراتيــة تعمل بوتيرة هادئــة لوضع المعايــير ذات الصلة بكيفية تطويــر التقنيــات المتقدمة وتصديرهــا في المنطقة، وقد شــهدت الفــترة مــن ٢٠٢١ إلى ٢٠٢٢ زيادة مجموعــة EDGE لعدد عناصر محفظتهــا بأكثر مــن ٤٠٠٪ ومبيعاتها التصديريــة بأكثر من ٥٠٠٪ أي بإجــمالي ٤ مليــارات دولار، وقد ضمت تلك الصفقــة التاريخية بيع ٣ ســفن مــن فئة «كورفيــت» إلى أنجولا وهذا يســلط الضوء على قدرة دولــة الإمارات العربيــة المتحدة على إيجــاد عملاء لها في الأســواق الناشئة.

وقد بــدأت دول مجلس التعاون الخليجي أيضًا في تنفيذ مشــاريعها الاســتثمارية داخــل منطقــة الــشرق الأوســط وشــمال إفريقيا الكبير وذلك ســعيًا منهــا لتعزيز حالــة الاســتقرار والعائدات من تلــك الاســتثمارات، فبعد أن أُطلقــت الشركة الســعودية المصرية للاســتثمار (SEIC) وهــي الشركــة التابعة لصندوق الاســتثمارات العامة في شــهر أغســطس ٢٠٢٢ أعلنت المملكة العربية السعودية عن ســت شركات تابعة أخرى تســتهدف اســتثمارات بحجم يصل إلى ٢٤ مليــار دولار في كل مــن البحرين والعــراق والأردن وعمان والســودان ومــصر. وبالمثــل وفي ضوء سلســلة الجهــود المبذولة من قبل الــشركات الخاصــة والمدعومة مــن قبــل الحكومة فقد ضاعفــت دولة الإمــارات العربية اســتثماراتها داخــل مصر خلال النصــف الأول من العــام المــالي ٢٠٢١-٢٠٢٢ بأكثر مــن الضعف (كامــل، ٢٠٢٢)، أمــا قطر فقــد صرح أميرها- الشــيخ تميم- خلال زيارتــه للعــراق والتي كانت قد أُجريت في شــهر يونيــو ٢٠٢٣ أن بلاده بصدد اســتثمار مبلغ يقــدر بـ ٥ مليارات دولار في مشــاريع مختلفــة في العــراق خــلال الســنوات القليلة المقبلــة (محمود ، ٢٠٢٣). وبذلــك نجــد أن دول مجلــس التعاون الخليجي تســعى لنــشر مواردها بشــكل أكــثر فعالية بهــدف حماية المنطقة من خلال فتــح قنوات لتحقيــق التنميــة التجارية، وعــلى الرغم من أن مثل هــذه الاســتثمارات قد تنطــوي على مخاطــر عالية فإنه يتعين النظر إليها في ســياق استراتيجيات الدبلوماســية الاقتصادية، وبمــا أن المســاعي المبذولة بهدف توفير المســاعدة غــير المشروطة قــد أثبتت عــدم فعاليتهــا إلى حد كبير فــإن هذه الاســتثمارات من شــأنها أن تشــكل خيار أفضل للسياســة العامــة، وقد أثبتت مؤسســة Fundación Chile- وهي صندوق الثروة شــبه السيادي في تشــيلي- فعالية هــذا الخيار فقدمت بدورها درسًــا قيمًا في هذا الصــدد؛ حيث إنــه وعلى الرغم من اســتثماراتها واســعة النطاق-

المصدر: آراب نيوز

وأحيانًــا اســتثماراتها الأقل- فقــد تمكن نجاحهم في صناعة ســمك الســلمون وحده من تغطيــة جميع صناعاتهــم الأخرى.

وفيما يــلي نبذةً عن بعــض التطــورات التي شــهدتها اقتصادات دول مجلــس التعــاون الخليجي بشــكل فــردي لنقــدم لكم من خلالها نظــرة ثاقبــة إضافية على الوضــع الاقتصــادي الراهن.

الإمارات العربية المتحدة

مــن المتوقــع أن تحقــق دولــة الإمــارات العربية المتحــدة نموًا ملحوظًــا بمعــدل ٣,٥٪ في ٢٠٢٣ وهــي وبكل المقاييس المســتفيد الأكــبر من بين جميــع دول مجلــس التعاون الخليجــي في أعقاب الحــرب الأوكرانيــة، ووفقًا للتقاريــر الصادرة عن صنــدوق النقد الــدولي فقد شــهدت دولــة الإمــارات العربية المتحــدة تدفقات رأس مال كبــيرة قادمة من روســيا والتي وجــدت ضالتها في قطاع العقــارات الإماراتي، كــما أفصح وكلاء في دبي مثــل Metropolitan Group عــن مبيعاتهم المقــدرة بمبلغ ٢,٩٩٥ مليــار دولار في عام ٢٠٢٢ أي أنهــا قــد حققت زيــادة قدرها ١٣٠٪ مقارنــةً بمبيعات ٢٠٢١، وقــد انتقل هــذا الطلــب إلى العام اللاحــق ٢٠٢٣ حيث حققت شركــة Better Homes ذات المســؤولية المحــدودة- على

سبيل المثال- زيادة في مبيعاتها بنسبة ٢٠٠ ٪ في شهري يناير وفبراير ٢٠٢٣ مقارنةً بنفس الأشهر في عام ٢٠٢٢ (ليليوايت، ٢٠٢٣)، وقد شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة أيضًا تحسنًا في مجال التطوير الصناعي في ظل وجود كِيانات مثل مجموعة EDGE والتي تعمل بوتيرة هادئة لتطور مجموعة كبيرة من التقنيات العسكرية، ومن الجدير بالذكر أن الشركة المملوكة للدولة تمتلك بالفعل ٤٠ منتجًا متقدمًا قيد التطوير كما أنها تقوم الآن بتصدير منتجاتها إلى ٢٠ دولة حول العالم.

قطر

نجحت دولة قطر في استضافتها لفعاليات كأس العالم في نهاية ٢٠٢٢ وقد كان لنجاحها المدوي هذا الفضل في اكتسابها سمعة في مجال الإدارة الأمر الذي سيكون له أيضا انعكاسات إيجابية على النظرة الاقتصادية المستمرة للدولة، ومن المتوقع أن تحقق دولة قطر معدل نمو معتدل بنسبة ٢,٤٪ في ٢٠٢٣ حتى وإن لم يحقق قطاعها غير الهيدروكربوني نموًا ملحوظًا، وبالحديث عن أخر التطورات التي حققتها قطر هذا العام فقد كان أهمها على الإطلاق هو توقيعها لصفقة الغاز الطبيعي المسال مع ألمانيا والسارية لمدة ١٥ عامًا حيث تبدأ أولى عمليات التسليم في ٢٠٢٦، وإن أخذنا في اعتبارنا المخاوف المتنامية في أوروبا فيما يخص خطوط إمداد الطاقة المستقبلية فإننا نجد أن دولة قطر اقتنصت الفرصة لتعزيز مكانتها في السوق الأوروبية باتفاقها المبرم مع ألمانيا، وبالحديث عن الصناعات الزراعية والغذائية الناشئة فقد قطعت كل من شركة حصاد الغذائية وشركة أجريكو شوطًا كبيرًا كما أنهما تتطلعان إلى تحقيق تواجد كبير في السوق الإقليمية في السنوات القادمة.

المملكة العربية السعودية

قد تنبئ تخفيضات إنتاج أوبك+ في شهر أبريل ٢٠٢٣ بالحد من إجمالي النمو الحقيقي ليصل إلى ٢,١٪ في ٢٠٢٣ إلا أنه من المتوقع أن يصل متوسط النمو غير النفطي إلى ٥٪ هذا العام وأن يظل عند مستواه المرتفع وذلك نتيجة للإنفاق الاستهلاكي القوي وزيادة الطلب لتسريع تنفيذ المشروع، وبالحديث عن مؤشر أسعار المستهلك فإنه من المتوقع أن يصل المؤشر إلى معدل أعلى إلى حد ما مقارنةً بما وصل إليه في ٢٠٢٢ أي عند ٢,٨٪، كما أنه من المتوقع أن تتلاشى المكاسب الكبيرة في الحساب الجاري خاصةً في ظل استقرار أسعار النفط وزيادة حجم الواردات وزيادة حجم الإنفاق على البرنامج الاستثماري الكبير، وقد أعلنت شركة Lucid Motors- وهي الشركة المصنعة للسيارات الكهربائية والمملوكة لصندوق الاستثمارات العامة عن خسائرها التي قُدرت بحوالي ٧٨٠ مليون دولار في الربع الأول من ٢٠٢٣ كما أنها خفضت توقعات الإنتاج، وقد حدث هذا في وقت أشعل فيه أباطرة صناعة السيارات حرب أسعار السيارات الكهربائية في معاداة منهم للمنضمين الجدد إلى الأسواق، ومن الجدير بالذكر أن الكيفية التي سوف تدير بها المملكة هذه الخسائر سوف تلقى الضوء على أولوياتها فيما يتعلق بتجربتها في مجال صناعة السيارات.

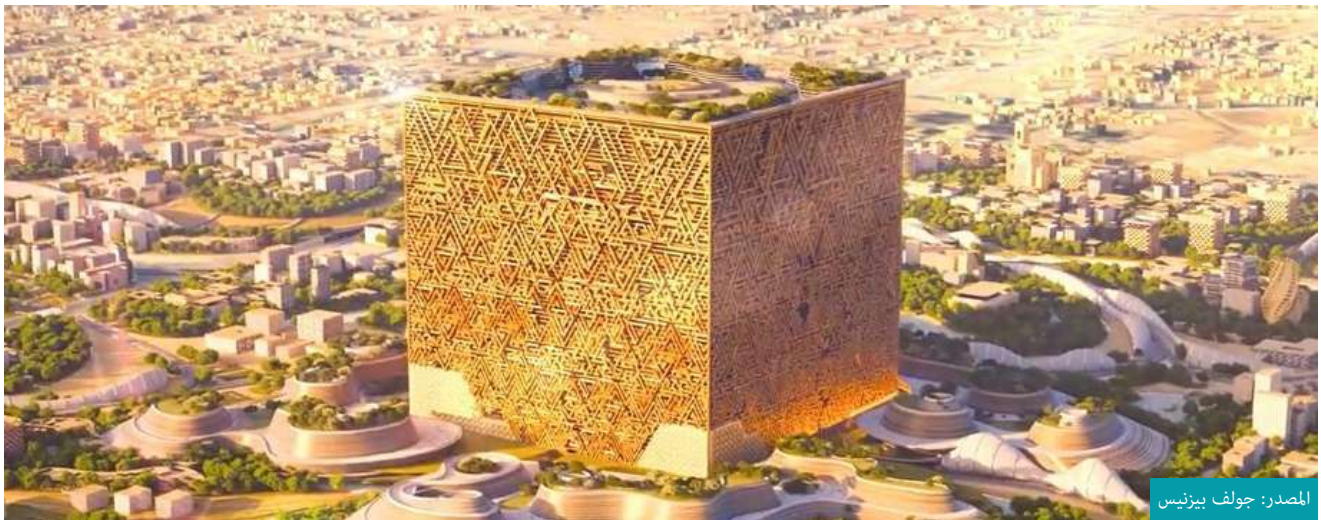

المصدر: جولف بيزنيس

مملكة البحرين

على الرغم من الانخفاض الذي تشهده أسعار النفط في الوقت الراهن فإن بناء مصفاة التكرير «سِترة» من شأنه أن يساهم في دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي والإبقاء على العجز المالي في مستوى منخفض بشكل معقول خلال الفترة المتوقعة، كما أنه من المتوقع أيضًا أن يواجه الحساب الجاري عجزًا طفيفًا، وفي خلال الفترة من ٢٠٢٣ إلى ٢٠٢٧ سوف يبلغ متوسط الدين العام أكثر من ١٠٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي مشكلًا ضغطًا على الخزينة العامة مع ارتفاع أسعار الفائدة (وفقًا للتقارير الصادرة عن وحدة الاستخبارات الاقتصادية)، وتحقيقا لهذه الغاية فقد وفرت الحكومة دعمًا ماليًا للأسر منخفضة الدخل كما أنها أوقفت فرض بعض الرسوم سعيًا منها لمعالجة قضية التضخم المتزايد، و من المقرر أن تحقق المملكة نموًا بنسبة ٣٪ في ٢٠٢٣ كما أنها سوف تتمكن من تقليص التضخم إلى ٢,٢٪.

الكويت

قد تتسبب عدة عوامل مثل الخلافات الواقعة بين الحكومة (الإدارة) والسلطة التشريعية والبيروقراطية المستنزفة للوقت في الحولِ دون تنفيذ تدابير الإصلاح الفعالة وبالتالي التسبب في عزوف بعض المستثمرين عن المشاركة في المشهد الاقتصادي، ويمكن أن يؤدي ذلك إلى الحد من تدفق مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومن المتوقع أن ينخفض معدل النمو إلى ٠,١٪ في ٢٠٢٣ ليعكس تخفيضات إنتاج النفط المتفق عليها من قبل منظمة أوبك+ وتباطؤ نمو الطلب الأجنبي، وعلى الرغم من تباطؤ معدلات نمو الائتمان الحقيقي فإنه من المتوقع أن يظل النمو غير النفطي قويًا عند ٣,٨٪ وذلك بفضل تدابير التحفيز المالي والعائد الطفيف المتحقق من توظيف الوافدين، وفي ظل الحركة الاقتصادية المتباطئة فإن التضخم يبقى محدودًا بينما يدعمه تراجع أسعار الغذاء والطاقة العالمية، وفي المجمل فإنه من المتوقع أن ينخفض فائض الحساب المالي والحساب الجاري في ٢٠٢٣ نتيجة للتوسع المالي وتراجع الإيرادات النفطية (وفقًا للتقارير الصادرة عن صندوق النقد الدولي).

سلطنة عُمان

مازالت فترة حكم السلطان العُماني هيثم بن طارق آل سعيد تشهد تنامي عدة قيود اجتماعية واقتصادية مع احتمالية فرض السلطنة لتدابير تقشف اقتصادي، ومن جانبها فإن الحكومة العُمانية كانت تسعى لتحسين المؤشرات المالية وذلك من خلال تنفيذها لمجموعة متنوعة من تدابير الضبط المالي مثل خفض الإنفاق وخفض الدعم وفرض الضرائب، ومن المتوقع أن يتباطأ النمو الإجمالي ليصل إلى ١,٥٪ في ٢٠٢٣ في ظل تراجع الطلب العالمي، وبذلك فإنه من المتوقع أن يتقلص نمو القطاع الهيدروكربوني بنسبة ٣,٣٪ في ٢٠٢٣ في انعكاسٍ لتخفيضات أوبك+ الأخيرة، وبالحديث عن الاقتصاد غير النفطي فإنه من المتوقع أن يشهد هذا القطاع نموًا بنسبة ٣,١٪ في عام ٢٠٢٣ حيث يدعم هذا النمو احتساب نفقات ومصاريف مشاريع البنية التحتية مقدماً وزيادة القدرة الصناعية من الطاقة المتجددة وقطاع السياحة وذلك وفقًا للبنك الدولي.

الملاحظات الختامية

في ظل الشكوك التي باتت تحيط بعائدات كل من قطاعي النفط والمنتجات الهيدروكربونية (الغاز الطبيعي) والتي زادت سوءًا بسبب الاتجاه العالمي الراهن بالتحول عن استخدام الوقود الحفري فإنه يمكننا القول بأن مخاوف الخليج باتت تتحقق بالفعل وإن كانت تُطبخ على نار هادئة؛ علاوةً على ذلك فإن الرؤى الوطنية التي تتبناها دول مجلس التعاون الخليجي لم تؤتِ ثمارها بعد كما أن تلك الرؤى ما زالت تحتاج الى بذل المزيد من الجهود لتطويرها لتصبح واقعًا ملموسًا، إلا أن التنويع - وكما أثبتت بعض دول المنطقة بما حققته من نجاحات صغيرة خلال العقد الماضي- ليس أمرًا يصعب تحقيقه بل هو أمر قد يتطلب تركيزًا ثابتًا على الصناعات الأفقية والتي لا تمثل بدورها تحديًا للقدرات والخبرات المحلية، ومن الجدير بالذكر أن كِيانات مثل ACWA Power و EDGE وغيرها تعمل اليوم على إنشاء قاعدة دولية من شأنها أن تؤدي في النهاية إلى وجود عمليات كبيرة تخلق بدورها وظائف جيدة ومحفزة لمتوسطي الدخل، وكما يُقال «رُب ضارةٍ نافعة» فربما كان لما مرت به دول مجلس التعاون الخليجي من مشاكل وأزمات نفعه حيث شكلت تلك المشاكل والأزمات فرصة للشركات الخليجية لتأخذ خطوتها الأولى لتختبر جودة صادراتها، وإن أخذنا في اعتبارنا قرب المنتِج الخليجي الجغرافي وسمعته الطيبة فإنه يكون بذلك قد نال مكانة خاصة به في قلب المنطقة والتي يمكنه الاعتماد عليها قبل الوصول إلى الاقتصادات الأكبر وقبل الدخول إلى سوق المنافسة العالمية، وهنا يبقى السؤال إن كان الانخفاض البطيء في أسعار النفط من شأنه أن يؤدي إلى تحفيز القيادات الملكية في منطقة الخليج للتحرك بشكل عاجل لإيجاد حلول، أم أن الأمر أكبر من الاستراتيجيات التي يطورها الخليج للتعامل مع ما يدور في المنطقة بل والعالم أجمع.

بروفيسيور جياكومو لوتشياني

التغيرات الاستراتيجية الطارئة على قطاعي النفط والغاز ٢٠٢٢-٢٠٢٣

لقد شهدت الساحة العالمية لتجارة النفط والغاز تغيرات جذرية خلال عام ٢٠٢٢ إضافةً إلى الشق الأول من عام ٢٠٢٣ ويُعزى ذلك أساساً إلى العدوان الروسي على أوكرانيا وردود الفعل التي ترتبت على العدوان والتي أبدتها مجموعة السبع دول[١] ، ومن الجدير بالذكر أن تلك الحرب قد أحدثت تغيرات كُبرى في استيعاب مفهوم الأمن الطاقي.

وقبل اندلاع الحرب ظن الجميع أن الأسواق هي العامل الضامن الأكبر للأمن الطاقي، وعليه فينبغي أن تظل تلك الأسواق حرة وشفافة وتنافسية، كما أنه يتعين أن تُتاح الفرصة لجميع المشاركين في القطاع سواء كانوا موردين أو مشترين للحصول على الموارد المتاحة من خلال اكتشاف الأسعار التي تحقق التعادل بين العرض والطلب بما يضمن تأمين سبل التوريد، وكان من المعتاد النظر إلى التدخل السياسي في آليات السوق- حتى وإن كان أمرًا متكرر الحدوث- بصفته طريقة لتشتيت السوق مما يصعب معها مسألة ضمان تأمين التوريد للجميع بأفضل شروط ممكنة.

وفي الواقع فقد كانت حالات التدخل السياسي في الاستثمارات والتجارة الدولية في قطاعي النفط والغاز أمرًا متكررًا منذ بدء صناعة النفط؛ ولا سيما في السنوات الأخيرة وخلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية حيث تعرضت صادرات النفط والغاز القادمة من الكتلة السوفيتية إلى الكثير من الانتقادات وخاصةً في الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الذي كان يُنظر فيه إلى التجارة الهيدروكربونية بصفتها أمرًا داعمًا للسلام في القارة الأوروبية من جانب بعض دولها، ولكن ما أقدمت عليه روسيا في ٢٠٢٢ حطم هذا الاعتقاد الراسخ كونها ركنًا ركينًا من أركان الدبلوماسية الأوروبية مما أدى بدوره إلى إعادة النظر في هذه الفكرة بشكل جذري.

وفي الماضي تم فرض حظر مبيعات النفط على دول عديدة من جنوب أفريقيا في عصر الفصل العنصري، بدءً من العراق بعد غزوها الكويت وصولاً إلى ليبيا عندما أثيرت الشبهات حول امتلاك القذافي لأسلحة نووية، وبالحديث عن إيران فهي حتى الآن ما تزال خاضعة للعقوبات المفروضة عليها بسبب ملفها النووي بينما تواجه فينزويلا أيضًا نفس المصير بسبب الادعاءات التي ترمي إلى عدم احترامها للشرعية الديمقراطية وحقوق الإنسان، ولكن كل حالة من تلك الحالات إذا أُخِذت على حدا لا تُنافي الاعتقاد الراسخ بأنه ينبغي تحقيق الأمن الطاقي من خلال أسواق حرة.

لكن هذا الوضع قد تغير اليوم، فبدءاً من فبراير ٢٠٢٢ أضحى الاعتقاد بأن صادرات النفط والغاز ذات حيثية سياسية ليس فقط من منظور ضمان تكافؤ الفرص في الوصول إلى الطاقة فحسب ولكن أيضًا لأن العائدات الكبرى التي تدرها صادرات النفط والغاز على الدولة المُنتجة تسمح لها بتخصيص جزءًا أكبر من مواردها لبناء ذراعها العسكري وتمويله والذي يمكن استخدامه في النهاية بشكل ينافي الأصول الدولية الأساسية والمتعارف عليها مثل حظر استخدام القوة العسكرية لحل

(١) في هذا المقال تتم الإشارة للدول السبعة العظام كونها التجمع المؤسسي الأساسي للدول المعارضة للغزو الروسي لأوكرانيا. لكنني وجدت أن التحدث عن «الغرب» أمرًا غير ملائمًا، لأن بعض الدول في شرق آسيا والمحيط الهادي تساهم بفاعلية في المعارضة، وفي الواقع تشارك مجموعة أكبر من الدول في دعم روسيا في مواجهة العدوان، وعلى الأخص جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إضافةً إلى الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وغالبية الدول التي تعارض العدوان الروسي هم أعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمؤسسات التابعة لها، ووكالة الطاقة الدولية، فعلى حسب الظروف تتخذ واحدة من هذه الدول أو غيرها تلك المبادرات، كما أن غالبية الدول أعضاء في تحالفات عسكرية، ولا سيما حلف الناتو- ولكن المؤسسات العسكرية ليست في نطاق التحليل في هذا الفصل.

النزاعات الدولية وفقًا للنصوص العريقة الواردة في الميثاق العام للأمم المتحدة.

وفي هذا السياق فإن تجارة النفط والغاز الدولية باتت مسألة مسيسة لأقصى درجة؛ إذ وجد مصدرو النفط أن قراراتهم وسياساتهم ستفسر بالضرورة إما على سبيل دعم جهود مجموعة السبع دول المبذولة لعزل روسيا اقتصاديًا. ولذلك فإن دول مجلس التعاون الخليجي حاولت أن تنأى بنفسها عن اتخاذ مثل هذا الاختيار، إلا ان البقاء على الحياد يكاد يكون أمرًا مستحيلاً؛ ففي الواقع الفعلي أعادت منظمة الأوبك تجديد اتفاقية الأوبك+ المبرمة مع روسيا حيث تم تبرير الاختيار المتبع على أنه يحقق مصلحة البلاد ولكن في الواقع فسره الجميع تقريبًا على أن دول مجلس التعاون الخليجي قد فعلت ذلك دعمًا لروسيا.

لقد تم تصوير إيقاف صادرات النفط والغاز الروسية بغرض حرمان الدولة من الوسيلة التي تمكنها من استكمال عدوانها على الفور بصفته ضرورة مُلِّحة، بما في ذلك الدول الأوروبية التي تعتمد بشكل كبير على الموارد الهيدروكربونية القادمة من روسيا، وفي نفس الوقت كان من المفهوم تمامًا أن الإيقاف السريع والكامل للواردات من شأنه أن يخلق تكلفة لا يمكن لاقتصادات الدول المعنية تحمله، و في الواقع فقد شهدت الشهور الأولى من النزاع تنامي الكثير من الشكوك حيال الاتساق داخل مجموعة السبع دول والاتحاد الأوروبي، وقد صدرت الكثير من النظريات التي تتنبأ بحدوث عجز وشيك في الطاقة وأن الحكومات بطيئة للغاية في اتخاذ التدابير التي تحد من الاستهلاك.

إلا أن التصورات عن وقوع أزمات هائلة قد ساهمت في دفع أسعار الغاز في أوروبا إلى مستويات غير مسبوقة، كما أنها ألقت بظلالها أيضًا على أسعار النفط؛ حيث وصل سعر نفط برنت للشهر اللاحق إلى ١٢٠ دولارًا للبرميل والذي لم يكن رقمًا قياسيًا تاريخيًا خاصة إذا تم قياس الأسعار بالدولارات الثابتة بدلاً من الدولارات الاسمية، ولكنه رغم ذلك ما يزال مرتفعًا جدًا.

لقد توقعت حكومات مجموعة الدول السبع وقوع أزمة اقتصادية كبيرة فامتنعت عن فرض عقوبات على صادرات النفط والغاز الروسية، وفي حالة الأخيرة فقد بدأت روسيا في خلق عقبات أمام الصادرات فطلبت إتمام عمليات الدفع بالروبل الروسي، وفي النهاية قامت بقطع صادراتها عن معظم العملاء الأوروبيين، وقد تحول الأمر من مجرد عقوبات مفروضة إلى حالة واضحة لاستخدام صادرات الغاز كسلاح في محاولة للتحريض على الانشقاق بين الدول الأوروبية، ومع ذلك فقد فشلت هذه المحاولة؛ حيث انفصلت المجر بشكل مفتوح عن بقية الاتحاد الأوروبي بينما استمرت بعض الدول الأخرى في تلقي بعض الغاز عبر الأنابيب على الرغم من فرض عقوبات على روسيا ودعم أوكرانيا بتسليم الأسلحة.

أما بالحديث عن النفط فقد بدأ فرض الحظر الرسمي على النفط الروسي في شهر ديسمبر ٢٠٢٢، وفي الأشهر السابقة لذلك بُذلت الكثير من المساعي لضمان تزويد سوق النفط العالمي بمخزون جيد حتى يمكن السيطرة على الأسعار، وقد أدت تلك الجهود إلى خلق محورين متزامنين: فمن جانب لم يتم فعل أي شيء لإثناء المشترين البديلين عن شراء النفط الروسي، وكانت النتيجة أن صادرات النفط لم تشهد أي انخفاض يُذكر، ومن جانب آخر فقد طُرِحَت مبادرات دبلوماسية لتشجيع مُصدري النفط الآخرين ولا سيما مُصدري النفط في منطقة الخليج العربي لزيادة مستويات انتاجهم وصادراتهم.

وسعيًا منهم لضخ المزيد من النفط في السوق لتضييق الخناق على المصدرين الروس فقد أقنع مسؤولون من الولايات المتحدة الأمريكية الرئيس بايدن بزيارة المملكة العربية السعودية في شهر يوليو ٢٠٢٢ بالرغم من تردده في القيام بتلك الزيارة حيث كانت هناك تكهنات بأن تؤدي تلك الزيارة لزيادة كبيرة في إنتاج وصادرات النفط السعودية.

لم تسِر الأمور كما هو متوقع لها: ففي بداية شهر أغسطس أعلنت منظمة الأوبك عن زيادة رمزية في الإنتاج قدرها ١٠٠٠٠٠ برميل يوميًا. ولكن ما حدث في الواقع أنه وقبل نهاية الشهر كانت المملكة العربية السعودية تتحرك في الاتجاه المعاكس. حيث تم محو الزيادة الرمزية من خلال خفض مكافئ قدره ١٠٠٠٠٠ برميل يوميًا حسبما تم مناقشته داخل الأوبك في شهر سبتمبر.

وفي غضون ذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإطلاق عدة مبادرات لخفض سعر النفط الخام بشكل رئيسي عن طريق

إصدار النفط من الاحتياطي الاستراتيجي للبترول (SPR)وتشجيع منتجي النفط الأمريكيين على زيادة الإنتاج وتعزيز فرض سقف سعر على النفط الروسي من قبل مجموعة الدول السبع (GV).

إصدار كميات كبيرة من الاحتياطي الاستراتيجي للبترول (SPR): بدءاً من الأول من شهر يناير ٢٠٢١ كان الاحتياطي النفطي السعودي يحوي ما يقرب من ٦٤٠ مليون برميل من النفط، وبحلول بداية يونيو ٢٠٢٣ تراجعت هذه الكمية لتصل إلى ٣٥٠ مليون برميل أي أنه قد تم توفير متوسط قدره ٣١٧ ألف برميل يوميًا للسوق من الاحتياطي بهدف احتواء الأسعار على نحو ملحوظ داخل الولايات المتحدة الأمريكية وعلى نحو غير مباشر على الصعيد العالمي أيضًا (انظر الرسم البياني).

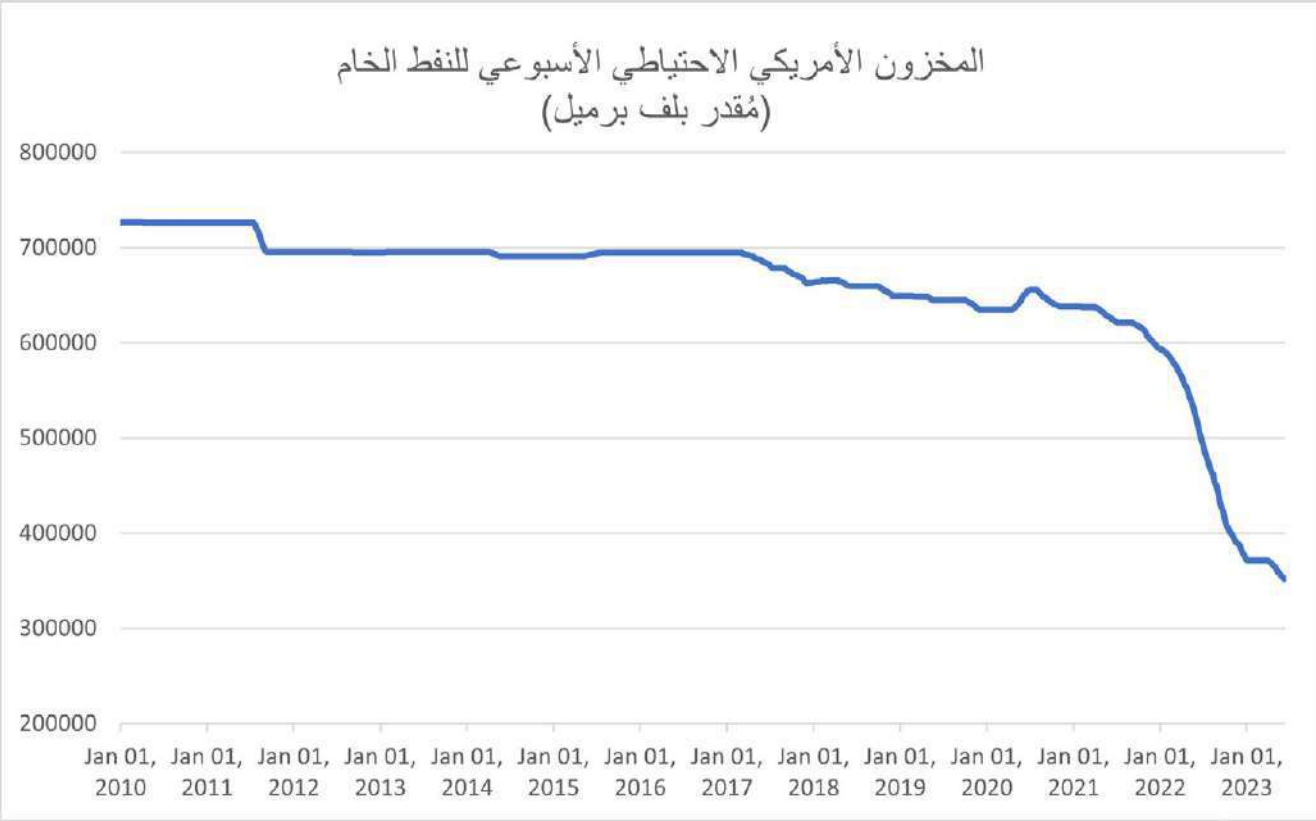

٢. تم دعم الدعوة الموجهة للمنتِجين الأمريكيين لزيادة استثماراتهم وإنتاجهم بالنتائج الإيجابية الاستثنائية التي أعلنتها جميع شركات النفط العالمية والتي أظهرت أنها قد استفادت بشكل كبير من بداية اندلاع الحرب، وبالطبع فقبل عامين فقط وفي خضم تفشي جائحة Covid-١٩ كانت ذات النتائج الاقتصادية سيئة جدًا ولكن يبدو أن ذاكرة العالم قصيرة وسرعان ما تُنسى الأحداث؛ ففي البداية على الأقل كانت توصف استجابة رواد صناعة النفط الأمريكية بأقل من «متحمسة»[١] ، ومع ذلك وفي نهاية المطاف أعلنت شركات النفط العالمية ممن أعلنوا استراتيجية تقليل إنتاجهم من النفط والغاز نظرًا للقلق البيئي وانتقادات المجتمع المدني عن مراجعة قراراتهم والإبقاء على نفس مستويات الإنتاج على الأقل.

٣. وافقت مجموعة السبع دول على مبدأ وضع سقف لسعر النفط الروسي في بداية شهر سبتمبر[٢] وعلى الرغم من أن الأمر كان قد قوبل ببعض الآراء التي تشكك من جدواه في البداية، [٣]لكنه ساهم في خلق حالة من الهبوط في السوق. وفي نفس الوقت شجعت الولايات المتحدة الأمريكية المتداولين على تسهيل صادرات النفط السوقي إذا كان السعر المدفوع أقل من سقف الحد الأقصى المفروض.

ومع استمرار تراجع أسعار النفط زادت مخاوف منظمة الأوبك وبدأت في إلقاء اللوم على توجهات السوق بلا جدوى، وفي النهاية وفي بداية شهر أكتوبر أعلنت منظمة الأوبك + رسميًا تخفيضًا في الإنتاج بمقدار ٢ مليون برميل. وهو القرار الذي أدين على الفور وأُصبِغت عليه تأويلات سياسية من قبل الحكومات والصحافة في مجموعة الدول السبع.[٤] ومن الجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية لم ترد على الفور لكن قيل إن العلاقات مع المملكة العربية السعودية ستخضع لـ «مراجعة»[٥] وسيتم الإعلان عن العواقب في الوقت المناسب، وقد اتضح لاحقًا أن ولي العهد السعودي- الأمير محمد بن سلمان- قد لوح بتهديدات رسمية أو غير رسمية «بعواقب اقتصادية كبيرة قد تطول واشنطن» هذا إذا ما اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية أي رد فعل على تخفيضات الإنتاج. [٦]

وفي ظل ذلك التدهور السريع الذي تشهده العلاقات فإن السوق النفطي لم يشهد بدوره الكثير من التغيرات على أرض الواقع، وتحديدًا لم تحدث زيادة في الأسعار التي كان من المتوقع أن تنتج عن قرار الأوبك + حيث وصل سعر خام غرب تكساس الوسيط في مخزون كوشينج اوكلاهوما الأمريكي من النفط الخام إلى ١٢١,٩ دولار للبرميل في ٨ يونيو كما انخفض إلى ٧٧,١٧ دولار للبرميل في ٢٦ سبتمبر؛

(١) منتجي النفط الأمريكيين يتحدون الدعوات الموجهة لتوفير النفط وترويض أسعار الطاقة التي تحركها الحرب» ، الفاينانشيال تايمز، ٦ أغسطس / آب ٢٠٢٢ ؛ «يزعم بايدن أن شركات النفط» تستغل الحرب» لأنه يطرح ضريبة غير متوقعة»، الفاينانشيال تايمز، ٣٢ أكتوبر ٢٠٢٢.

(٢) اتفقت مجموعة الدول السبع الكبرى على تحديد سقف لأسعار النفط الروسي، فايننشال تايمز بتاريخ ٢ سبتمبر ٢٠٢٢

(٣) «كيف سيتم تطبيق سقف الأسعار الذي قررته مجموعة السبع على النفط الروسي؟» الفاينانشال تايمز، ٢ سبتمبر ٢٠٢٢؛ «الولايات المتحدة تهدد بفرض عقوبات على المشترين الذين يتجاهلون سقف أسعار النفط الروسي»، الفاينانشال تايمز، ١٠ سبتمبر ٢٠٢٢؛" ما هو السعر المناسب؟ لماذا يعد تحديد سقف سعر للنفط الروسي أمرًا معقدًا، «نيويورك تايمز، ١٩ سبتمبر ٢٠٢٢.

(٤) «البيت الأبيض يتهم الأوبك + بالتحالف مع روسيا،» فايننشال تايمز، ٦ أكتوبر ٢٠٢٢ ؛ «الأوبك + تطلق العنان لموجات الصدمة مع خفض كبير في إنتاج النفط،» فايننشال تايمز، ٦ أكتوبر ٢٠٢٢ ؛ «الولايات المتحدة تقول» لا شيء على الطاولة « استجابة لتخفيضات الأوبك + النفط «، الفاينانشال تايمز، ٧ أكتوبر ٢٠٢٢ ؛ «حرب النفط الجديدة: الأوبك تتحرك ضد الولايات المتحدة»، الفاينانشال تايمز، ٧ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٢ ؛ «محور الأمير السعودي المشؤوم مع بوتين»، الفاينانشال تايمز، ٧ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٢.

(٥) وفقًا لتصريحات أحد مستشاريه «جو بايدن» يعيد تقييم «العلاقات السعودية بعد تخفيضات الأوبك،» فايننشال تايمز، ١١ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٢ ؛ «جو بايدن يحذر من تبعات خفض إنتاج النفط على المملكة العربية السعودية،» فايننشال تايمز، ١٢ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٢ ؛ «الولايات المتحدة ترفض الدفاع السعودي عن تخفيضات إنتاج النفط في الأوبك + بوصفها أنها « اقتطاع»، فايننشال تايمز، ١٣ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٢٢. لمزيد من المناقشة المطولة، انظر كوتس أولريشسن وفينلي وكرين،» ظاهرة الأوبك + للتعاون السعودي الروسي وانعكاساته على العلاقات الأمريكية السعودية «، معهد بيكر، ١٨ أكتوبر ٢٠٢٢.

(٦) جون هدسون «ولي العهد السعودي يهدد بخسائر اقتصادية» كبيرة على «الولايات المتحدة وسط النزاع بشأن النفط» واشنطن بوست، ٨ يونيو ٢٠٢٣.

المصدر: فورين بوليسي

بينما قفز سعر البرميل إلى ٩٣ دولارًا للبرميل في ٧ أكتوبر استجابةً لقرار الأوبك + الذي صدر قبل ذلك التاريخ بيومين، ولكنه بدأ في الانخفاض مرة أخرى واستمر في الانخفاض واستمرت التقلبات حتى شهر مارس ٢٠٢٣، عندما وصل إلى سعر ٦٦,٦ دولار للبرميل (في ١٧ مارس)، وكانت هناك مخاوف من أن يتسبب دخول قرار الحظر الصادر عن مجموعة الدول الصناعية السبع (G7) والحد الأقصى لأسعار النفط الروسي حيز التنفيذ في ديسمبر الى حدوث زيادة حادة في الأسعار إلا أن أي من تلك المخاوف لم يتحقق على الإطلاق.

سقف السعر لخام غرب تكساس الوسيط لدى مؤسسة كوشينج للتنمية الاقتصادية

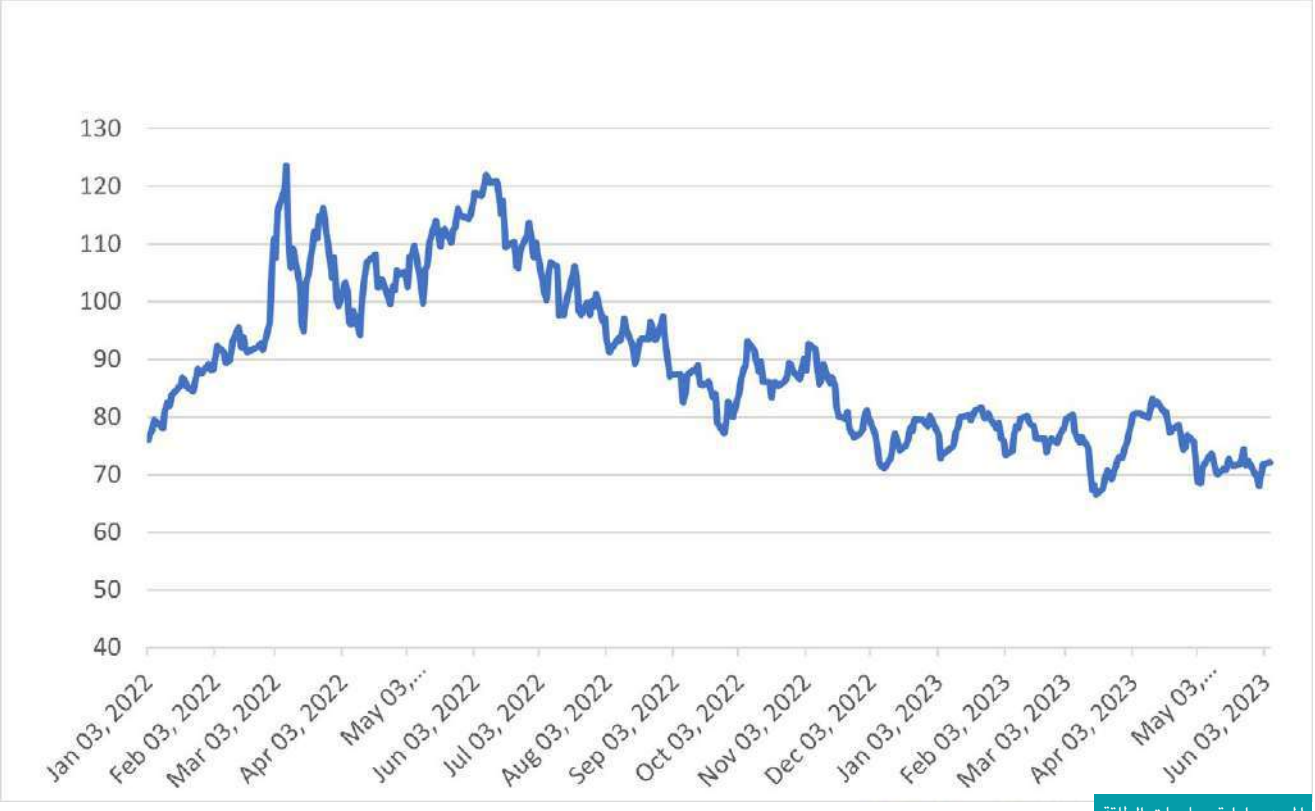

المصدر: إدارة معلومات الطاقة

قـد تكـون هنـاك عـدة أسـباب سـاهمت في الوصـول إلى هـذه النتيجـة:

• بقرابـة نهايـة عـام ٢٠٢٢ أصبح مـن الجلي أن الحالـة الطارئـة التي كان يُخـشى حدوثهـا في مجـال الطاقـة في أوروبـا لم تتحقـق، وقـد سـاعد عـلى ذلـك الشـتاء اللطيـف نسـبيًا (والـذي قـد يشـكل الوضـع الطبيعـي الجديـد نظـرًا للارتفـاع العالمـي في درجـات الحـرارة) عـلاوةً عـلى الاسـتجابة الأقـوى مـما كان متوقعًـا مـن قبـل المسـتهلكين الصناعيـين والسـكان بحيـث انخفـض الطلـب عـلى النفـط والغـاز انخفاضًـا ملحوظًـا.

• ولقـد قابلـت البنـوك المركزيـة نسـب التضخـم العاليـة في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة وأوروبـا بزيـادات كبـيرة في نسـب الفائـدة مـما أكـد عـلى منـح الأولويـة لاسـتقرار السـعر عـلى تحقيـق النمـو الاقتصـادي، والـذي أدى لعكـس المواقـف السـائدة خـلال فـترة تفـشي جائحـة Covid-١٩، فالتوقعـات جـاءت لتبـشر ببـطء النمـو الاقتصادي في مجموعـة الـدول السـبع مقرونـة بـردود الفعـل الحذرة مـن الاقتصـاد الصينـي عنـد نهايـة الغلـق العـام خـلال فـترة تفـشي جائحـة Covid-١٩، في سـياق التوتـر المتزايـد بـين الصـين ومجموعـة الـدول السـبع.

• تسـتمر الولايـات المتحـدة الأمريكيـة في تبنـي سياسـة الاسـتعانة باحتياطـي البـترول الاسـتراتيجي للتحكـم في ارتفـاع الأسـعار معلنـة اسـتعدادها لسـحب المزيـد مـن المخـزون الاحتياطـي[١] في حالـة ارتفـاع الأسـعار، وملوحـةً بوضـع أرضيـة للأسـعار (الحـد الأدنى للسـعر) وذلـك مـن خـلال الإعـلان عـلى أنـه قـد تبـدأ عمليـات الـشراء لتعويـض المخـزون الاحتياطـي في حالـة انخفـاض الأسـعار بـين ٦٧ و٧٢ دولار/ للبرميـل. [٢]ولكـن عندمـا وصـل السـعر بالفعـل إلى هـذا النطـاق أشـارت وزيـرة الطاقـة الأمريكيـة جينيفـر جارنهـولم إلى أن المشـتريات المنتظـرة لـن تحـدث عـلى الفـور ولـن تكـون تلقائيـة.[٣] كـما أن الحكومـة الأمريكيـة اسـتمرت في دعـم زيـادة الإنتـاج المحـلي.

• كـما اتضـح أكـثر مـن أي وقـت مـضى فـإن التقلـص في الإنتـاج الطاقـي والـذي كان يخشـاه الجميـع قـد أدى لتعزيـز الالتـزام بتقليـل الاعتـماد عـلى الوقـود الأحفـوري وليـس العكـس، وقـد أجـازت العديـد مـن الـدول تدابيرهـا في ذلـك الاتجـاه، ولكـن أولاً وقبـل كل شيء كان اعتـماد قانـون تخفيـض التضخـم في الولايـات المتحـدة الأمريكيـة- والـذي ينـص عـلى تقديـم دعـم مـالي كبـير لـكل مـن المصـادر البديلـة للوقـود ولزيـادة الإنتـاج المحـلي مـن الوقـود الأحفـوري- يُعـد نقطـة تحـول محوريـة.

هـذا وقـد أدى الاسـتمرار في انخفـاض أسـعار النفـط إلى الإعـلان عـن المزيـد مـن التخفيضـات الطوعيـة مـن قبـل المملكـة العربيـة السـعودية بمقـدار ٥٠٠٠٠٠ برميـل في اليـوم في شـهر أبريـل ٢٠٢٣، بينـما أعلنـت روسـيا في نفـس الوقـت أنهـا سـوف تمـد التخفيـض المُعلـن عنـه في الإنتـاج بمقـدار ٥٠٠٠٠٠ برميـل في اليـوم- والـذي يتوافـق ببسـاطة مـع عـدم قدرتهـا عـلى الإبقـاء عـلى مسـتويات التصديـر، وعـلى جانـب آخـر فقـد أعلنـت خمـس دول أخـرى مـن دول الأوبـك + عـن تخفيضـات طوعيـة بإجـمالي يصـل إلى مليـون برميـل يوميًـا، ومجـددًا تـم تفسـير القـرار في سـياق أهميتـه الجيوسياسـية بوصفـه قـرار داعـم لروسـيا ومناهـض لرغبـات واشـنطن.[٤] ولكـن رد الفعـل كان أقـل شـدة بصفـة عامـة؛ فعـلى الرغـم مـن ارتفـاع الأسـعار لفـترة قصـيرة فـوق ٨٠ دولار/ للبرميـل (انظـر الشـكل أعـلاه) سرعـان مـا بـدأت تلـك في التراجـع مـرة أخـرى لتـتراوح بـين ٧٠ و٧٥ دولار أمريـكي للبرميـل طـوال شـهر مايـو، وهـذا يعنـي أنهـا جـاءت ضمـن النطـاق الـذي ترغبـه الحكومـة الأمريكيـة، وفي الواقـع وفي وسـط شـهر أبريـل أعلنـت وزيـرة الطاقـة الأمريكيـة جينيفـر جارنهـولم أن الحكومـة «قـد تبـدأ في شراء النفـط لتكويـن مخـزون لحـالات الطـوارئ في وقـت لاحـق مـن هـذا العـام» [٥]

(١) «جـو بايـدن يأمـر المسـؤولين بالاسـتعداد لمزيـد مـن اسـتخراج النفـط في حـالات الطـوارئ»، الفايننشـال تايمـز، ١٩ أكتوبـر / تشريـن الأول ٢٠٢٢ ؛ «الولايـات المتحـدة تسـتخدم مخـزون الخـام كسـلاح في معركـة أسـعار النفـط العالميـة،» الفايننشـال تايمـز، ٢٣ أكتوبـر، ٢٠٢٢.

(٢) «الولايات المتحدة تعيد شراء النفط لمخزون الطوارئ بعد انخفاض الأسعار،» فايننشال تايمز، ١٦ ديسمبر ٢٠٢٢

(٣) «أسعار النفط الخام تنخفض مع تأجيل الولايات المتحدة قرارها لتعويض الاحتياطيات»، الفايننشال تايمز، ٢٥ مارس ٢٠٢٣.

(٤) «ارتفاع أسعار النفط بعد قيام دول الأوبك + بخفض مفاجئ للإنتاج»، الفايننشال تايمز، ٣ أبريل / نيسان ٢٠٢٢.

(٥) "وزير الطاقة الأمريكي يشير إلى خطة لإعادة بناء احتياطي النفطي»، الفايننشال تايمز، ١٣ أبريل ٢٠٢٢.

عند انعقاد مؤتمر الأوبك العادي في موعده في شهر يونيو كانت المملكة العربية السعودية تشير بوضوح إلى شعورها بالإحباط[١]، في حين أُعلن أن صادرات روسيا تشهد حالة من التزايد[٢] ، وقد أُختتم المؤتمر باتفاق معقد شهد قبول أعضاء الأوبك التقييم المستقل للطاقة الإنتاجية القصوى لكل عضو بهدف إعادة تعيين الحصص بشكل أكثر واقعية لعام ٢٠٢٤ (أي تقليل حصة البلدان التي تُعد عملياً غير قادرة على ملء تلك الحصص بسبب القدرة غير الكافية)، وفي هذا السياق فقد تم رفع حصة الإمارات العربية المتحدة- والتي كانت قد أفصحت عن شكواها منذ فترة طويلة بخصوص عدم قدرتها على استغلال زيادة طاقتها- بمقدار ٢٥٠٠٠٠ برميل، وأخيرًا فاجأت المملكة العربية السعودية الحضور بإعلانها عن تخفيض أحادي إضافي بمقدار مليون برميل يوميًا في بداية شهر يوليو[٣] وقد أشارت التقارير الصحفية إلى أن المملكة العربية السعودية وجدت نفسها[٤] معزولة تقريبًا في سعيها للمزيد من تخفيض الإنتاج، وعلاوة على ذلك فلا يبدو أن قضية صادرات روسيا قد وجدت حلًا لها[٥] .

ولمرة أخرى لم يُسفِر إعلان نتائج مؤتمر الأوبك عن حدوث أي ارتفاع في أسعار النفط؛ فبعد أسبوع واحد انخفض سعر مؤشر غرب تكساس الوسيط بمقدار ١,١٢ دولار للبرميل ليتجاوز حد ٧٠ دولار للبرميل، كما انخفض سعر نفط برنت بمقدار ١,٨ دولار للبرميل ليصل إلى قرابة ٧٥ دولار للبرميل الواحد، وبالنظر إلى أن القدرة الإنتاجية القصوى للمملكة العربية السعودية تقدر بـ ١٢ مليون برميل يوميًا فإن التخفيضات المتتالية تعني أن الإنتاج سيقتصر على ٩ ملايين برميل يوميًا؛ أي أقل بنسبة ٢٥ ٪ من القدرة القصوى للإنتاج، وفي الوقت نفسه فقد تراجع السعر بشكل عام لذلك فإن المملكة تتكبد خسائر كبيرة فيما يتعلق بإيرادات النفط وقد لا تسمح الأسعار الحالية بخلق توازن في الميزانية السعودية على مدار العام ، والدفع القائل بأن تخفيضات الإنتاج تخدم مصلحة المملكة العربية السعودية الوطنية في الوقت الحالي لا يتوافق مع الواقع الذي يشهده السوق.

حجم الطاقة التي تستوردها الصين من منطقة الخليج

نصيب دول الخليج من واردات الطاقة الصينية، بالنسبة المئوية (2019)

المصدر: معهد الدراسات الدولية السياسية

إن الحكم على هذه المسألة يعتمد على الفرضية المضادة للواقع والتي تظل قائمة؛ إذ أوضح وزير الطاقة السعودي أن السياسة الحذرة في الإنتاج تهدف إلى تحقيق الاستقرار في السوق ويعني ذلك أنه إذا لم تُقدِم السعودية على تخفيض الإنتاج كانت الأسعار ستنهار، ولكن هل هذا صحيح؟! إذا قبلت السعودية دعوة بايدن لضخ المزيد من النفط داخل السوق لكان من الممكن تنفيذ قيود على صادرات روسيا بشكل أكثر حزماً، وعلى النقيض من ذلك فقد تم التهاون مع مسألة استمرارها في التصدير بل أن روسيا لاقت تشجيعًا على ذلك، وكان الأثر الناتج عن كل ذلك

(١) قال الوزير السعودي: «يجب أن تكون أوبك + يقظة وعليها أن تعمل بشكل استباقي للحفاظ على استقرار سوق النفط»، ذا ناشيونال، ٢٣ مايو ٢٠٢٣ ؛ انظر أيضًا، ديفيد فيكلينج، «السعودية لا تستطيع الفوز في معركتها مع البيع على المكشوف،» بلومبرج، ٢٤ مايو ٢٠٢٣.

(٢) «تصاعد صادرات النفط الروسي إلى معدل غير مسبوق منذ الغزو»، صحيفة فايننشال تايمز، ١٦ مايو ٢٠٢٣؛ انظر أيضًا «توتر العلاقات بين السعودية وروسيا بسبب تخفيضات إنتاج النفط»، صحيفة وول ستريت جورنال، ٢٧ مايو ٢٠٢٣.

(٣) «تسعى المملكة العربية السعودية إلى تعزيز أسعار النفط بخفض الإنتاج بمقدار مليون برميل يوميًا،» فايننشال تايمز، ٥ يونيو ٢٠٢٣.

(٤) ديفيد شيرد، «أوبك+ ليست على وفاق مع النهج الذي تتبناه السعودية الذي يحمل رسالة «بأي ثمن»، صحيفة فايننشال تايمز، ٥ يونيو ٢٠٢٣؛ انظر أيضًا خافيير بلاس، «تخفيض إنتاج النفط بقرار فردي من السعودية هو استراتيجية محفوفة بالمخاطر»، بلومبرج، ٦ يونيو ٢٠٢٣.

(٥) ليكس، «أوبك +: الإنتاج الروسي يترك الصقور السعودية في عزلة»، الفايننشال تايمز، ٥ يونيو ٢٠٢٣ ؛ انظر أيضًا، «ظهور توتر في شراكة النفط الروسية والسعودية» نيويورك تايمز، ٧ يونيو ٢٠٢٣.

هـو تمكـن روسـيا مـن الاحتفـاظ بصادراتهـا، وامتـلاء صهاريـج مصـافي النفـط في الصـين، والهنـد خاصـة، بالنفـط الـروسي الرخيـص (بفضـل سـقف الأسـعار المفـروض عليهـا) كـما أن السـعودية قـد خفَّضـت بدورهـا إنتاجهـا ولكنهـا لم تجـنِ ثمـار ارتفـاع الأسـعار.

ومـن الـوارد طبعًـا أن يشـهد الوضـع تغـيرًا في النصـف الثـاني مـن السـنة، وهـذا هـو مـا يتوقعـه غالبيـة المراقبـين؛ إذ إنـه مـن المحتمـل أن يسـتمر الطلـب في التزايـد وقـد تنتقل السـوق في نهايـة المطاف إلى حالـة عجـز يـؤدي تدريجيًـا إلى تـآكل المخزونـات التجاريـة المتراكمـة وقلـب توقعـات السـوق، وفي تلـك الحالـة فإنـه قـد يكـون مـن الأسـهل عـلى المملكـة العربيـة السـعودية الحفـاظ عـلى انضباطهـا داخـل الأوبـك+، وقـد تـؤدي التوتـرات المحتملـة إلى تقليـص الأهميـة المنسـوبة لارتفـاع الصـادرات الروسـية، وفي الوقـت نفسـه فإنـه مـن المتوقـع أن تتفاقـم الأمـور مـع واشـنطن مـرة أخـرى: إذ تعاملـت إدارة بايـدن وحتـى الآن بأسـلوب هـادئ جـدًا عنـد تناولهـا للقـرارات السـعودية غـير المرحـب بهـا مـن قبـل الجانـب الأمريـكي وذلـك لأن السـوق في النهايـة قـد حقـق النتيجـة التـي كانـت واشـنطن تسـعى إليهـا - لذلـك لم يعـد هنـاك حاجـة للمزيـد مـن التعنـت في الـرأي، ولكـن إذا ارتفعـت الأسـعار مـرة أخـرى أو أصبحـت روسـيا أكـثر قـدرة عـلى تجـاوز سـقف الأسـعار المفـروض مـن قبـل مجموعـة الـدول السـبع فإنـه مـن الواضـح أن الانقسـام سـيعود مـن جديـد بـل أنـه سـيكون أشـد مـن ذي قبـل.

وقـد يكفينـا مطالعـة البيـان الختامـي الصـادر في أعقـاب اجتـماع وزراء مجموعـة الـدول السـبع للمنـاخ والطاقـة والبيئـة في سـابورو للحصـول عـلى فكـرة عـن وجهـة نظرهـم؛ فقـد جـاء البيـان الافتتاحـي بمـا يـلي:

«إننـا ندين ونشـجب الحـرب الروسـية غـير القانونيـة وغـير المـبررة- والتـي لم يقدهـا أحـد إليهـا ضـد أوكرانيـا- وانتهاكهـا لميثـاق الأمـم المتحـدة وتجاهلهـا الآثـار التـي سـوف تخلفهـا حربهـا عـلى الشـعوب في جميـع أرجـاء العـالم، كـما ندين أيضًـا محـاولات روسـيا لاسـتخدام الطاقـة والغـذاء كأدوات للتأثـير الجيوسـياسي، ونكـرر التزامنـا بدعـم أولئـك الذيـن تأثـروا بشـدة جـراء اسـتخدام روسـيا لـكل مـن الطاقـة والغـذاء كأدوات حـرب، ويعترينـا شـديد القلـق تخوفًـا مـن الآثـار المُدمـرة للحـرب الروسـية المعاديـة عـلى أوكرانيـا بمـا في ذلـك الأضرار التـي قـد تلحـق بالبيئـة والتسـبب في حـدوث أزمـة غـير مسـبوقة في مجـال الطاقـة في جميـع أنحـاء العـالم تلـك الأزمـة التـي تتميـز بارتفـاع أسـعار الطاقـة وتقلبـات السـوق والاضطرابـات في إمـدادات الطاقـة، والتضخـم الـذي تسـبب في تدهـور اقتصـادي ملمـوس في حيـاة النـاس وارتفـاع أسـعار الحبـوب والأسـمدة في العـالم مـما تسـبب بـدوره في زيـادة انعـدام الأمـن الغـذائي وسـوء التغذيـة» (تـم اسـتخدام الخـط المائـل للتأكيـد)، وبالتـالي فـإن أزمـة الطاقـة ترتبـط ارتباطًـا مبـاشرًا بالعـدوان الـروسي عـلى أوكرانيـا ولـن نقبـل اسـتخدام الدعـم الـذي توفـره منظمـة الأوبـك برفـع الأسـعار لصالـح روسـيا.

لكـن ربمـا يثبـت خطـأ التوقعـات بارتفـاع أسـعار النفـط في النصـف الثـاني مـن عـام ٢٠٢٣ وهـو رأي بعـض الخبراء مـن ذوي البـاع الطويل في هـذا المجـال أمثـال إدوارد مـورس[٦] أو كارول نخلـة[٧] ، والتـي لا ينبغـي الاسـتهانة بهـا، وفي هـذه الحالـة، يصبـح مـن الأصعـب فـرض الانضبـاط داخـل منظمـة الأوبـك حيـث تتخـذ المنافسـة الموضوعيـة عـلى حصـة السـوق مـع روسـيا شـكلًا أشـد حـدة، وبذلـك فـإن موقـف دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة قـد يكـون حاسـمًا: فقـد خلُـص معهـد بيكـر إلى أن دولـة الإمـارات العربيـة المتحـدة سـتكون الطـرف المسـتفيد إن تخلـت عـن منظمـة الأوبـك. [٨]

والكثـير بالطبـع يعتمـد عـلى التطـورات الحاصلـة عـلى أرض المعركـة إلا أن فـرص إيقـاف إطـلاق النـار في أوكرانيـا لا تـزال ضئيلـة، ومـع اسـتمرار القتـال يظـل تسـييس القـرارات المتعلقـة بالنفـط أمـرًا حتميًـا لا مفـر منـه، وقـد يواجـه منتجـو النفـط والغـاز في الخليـج تحديـات كُـبرى في الشـهور المقبلـة.

(٦) انظر «حالة السوق النفطي المتدنية،» فاينانشيال تايمز، ١٣ يونيو ٢٠٢٣.

(٧) انظر «الأحوال المتداعية في سوق النفط،» فايننشال تايمز، ١٣ يونيو ٢٠٢٣.

(٨) ونجد أن خروج الإمارات من الأوبك سيؤدي إلى مكاسب واضحة على المدى القصير وعدم تقييد إنتاج البلاد من النفط. يمكن أن تؤدي هذه الخطوة إلى زيادة الإيرادات السنوية الإضافية بمقدار ٥٠ مليار دولار بناءً على الطاقة الفائضة الحالية واستكمال الاستثمار الرأسمالي المستمر. تشمل المزايا الأخرى آفاق تحسين العلاقات مع الولايات المتحدة. يجب موازنة هذه المكاسب مقابل احتمال تصدع العلاقات مع المملكة العربية السعودية المجاورة واحتمال اندلاع حرب أسعار مدمرة «. كرين وكواتس أولريشسن وفينلي، «هل يجب أن تنسحب أبو ظبي من الأوبك؟ إعادة النظر في عضوية الإمارات «، معهد بيكر، ١ يونيو ٢٠٢٣.

د. محمد عبد الرؤوف وأسوكا ناجاساوا

قضايا تغير المناخ والبيئة على هامش مؤتمر الأمم المتحدة للتغير المناخي «كوب ٢٠٢٣»

التوازن الخليجي في تناول الصراع الروسي–الأوكراني

يُعد الوقود الأحفوري ركنًا ركينًا ترتكز إليه اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بما فيها البحرين والكويت وسلطنة عُمان وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وعلى الرغم من تباطؤ النمو العالمي الذي وصل إلى ٢,٨٪ فإن دول مجلس التعاون الخليجي تتوقع تحقيق نموًا مرنًا عند ٣,٢٪[١] ، كما أن البنك الدولي يرى أنه إذا نجحت دول مجلس التعاون الخليجي في تنفيذ استراتيجية النمو الأخضر المُراعي للبيئة فقد يصل إجمالي الناتج المحلي المشترك لها إلى أكثر من ١٣ تريليون دولار أمريكي بحلول عام ٢٠٥٠ أي أكثر من ضعف التوقعات الحالية التي لا تتجاوز ٦ تريليون دولار أمريكي.[٢]

وفي الجدول نسب النمو المتوقع لدول مجلس التعاون الخليجي في ٢٠٢٣، ومن المثير للاهتمام ملاحظة أن النمو في المملكة العربية السعودية قد بلغ ٨,٧٪ وفي دولة الإمارات العربية المتحدة ٧,٦٪ في ٢٠٢٢ مما يعكس انخفاضًا في معدلات النمو لهاتين الدولتين من الدول الأعضاء.[٣]

الجدول رقم ١: النمو المتوقع في ٢٠٢٣ داخل دول مجلس التعاون الخليجي [٤]

الدولة	النمو المتحقق في 2023
البحرين	%2,7
الكويت	%1,5
سلطنة عُمان	%2,6
قطر	%2,7
المملكة العربية السعودية	%3,5
الإمارات العربية المتحدة	%3,7

رؤية عامة لقضية التغير المناخي والاستراتيجيات البيئية الأخرى

على الرغم من الحالة الإيجابية النسبية التي تعكسها النظرة قصيرة المدى فإنه لا شك من أن التغيرات المناخية تشكل خطرًا كبيرًا على المدى المتوسط إلى الطويل في المنطقة، وتعد دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر عرضةً من غيرها لتأثيرات التغير المناخي فتواجه تلك الدول ظواهر مثل ارتفاع درجات الحرارة والفيضانات وندرة المياه ومخاطر الصحة العامة إضافةً إلى التهديدات التي تحيق بالنظم البيئية والتنوع البيولوجي؛ إذ تشهد المنطقة بالفعل ارتفاعًا في درجات الحرارة بمعدل يضاعف

(١) إيموجين ليلي وايت، «اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي في معزل نسبي عن التعافي الاقتصادي المتعثر» برايس ووتر هاوس كوبرز،» الزاوية، ٩ مايو ٢٠٢٣، https://www.zawya.com/en/economy/gcc/gcc-economies-somewhat-insulated-from-rocky-recovery-pwc-nVzV1i0b.

(٢) البنك الدولي: توقع نمو اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٦,٩٪ في ٢٠٢٢، بيان صحفي، ٣١ أكتوبر ٢٠٢٢، https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2022/10/31/gcc-economies-expected-to-expand-by-6-9-in-2022 (تمت مطالعة الخبر في ١٢ مايو ٢٠٢٣).

(٣) أظهر استطلاع للرأي أجراه أنانت شانداك، أن اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي ستنمو بوتيرة أبطأ بكثير في عام ٢٠٢٣، مقارنة بالعام الماضي»، رويترز، ٢٦ أبريل ٢٠٢٣، https://www.reuters.com/world/middle-east/gulf-economies-grow-much-slower-pace-2023-04-26/ (تمت مطالعة الخبر في ١٢ مايو ٢٠٢٣).

(٤) المرجع السابق.

معدل الارتفاع العالمي مما يؤدي بدوره إلى زيادة الطلب على مصادر الطاقة لأغراض التبريد ومما يؤثر أيضًا على صحة الإنسان وإنتاجيته، كما أن وتيرة الفيضانات التي تسبب خسائر ضخمة وتلقي بظلالها على أعمال البناء في المنطقة تشهد ارتفاعًا ملحوظًا، علاوة على ذلك فإن ندرة المياه تُعد واحدة من القضايا المُلحة التي تؤرق مضجع دول مجلس التعاون الخليجي حيث تعتمد تلك الدول وبشكل كبير على عمليات تحلية مياه البحر للحصول على مياه الشرب، وبالتالي فإن ارتفاع ملوحة المياه بسبب التغير المناخي قد يؤثر على فعالية محطات تحلية المياه.

كما أن تغير المناخ يشكل خطرًا على الصحة العامة؛ حيث تساهم موجات الحرارة والظواهر الجوية الشديدة وسوء جودة الهواء في حدوث المشكلات الصحية، أما عن الموائل البحرية والساحلية الفريدة في دول مجلس التعاون الخليجي- بما في ذلك الشعاب المرجانية والأعشاب البحرية وأشجار القرم (المانجروف)- فهي معرضة للخطر بسبب ارتفاع درجات حرارة البحر وزيادة حمضية المحيطات.

ولكي تقلل دول مجلس التعاون الخليجي المخاطر البيئية والاجتماعية والاقتصادية فإنها مطالبة بالاستمرار في السعي إلى تحقيق التنويع الاقتصادي؛ لا سيما في القطاعات «صديقة البيئة» حيث إنها أصبحت مثار اهتمام الكثير من دول العالم ممن يتبنون هذا الاتجاه، واعتبارًا من ٢٠٢٣ باتت مصادر الطاقة المتجددة تمثل ٧٪ من قدرة توليد الطاقة في المنطقة مع الأخذ في الاعتبار هذا التفارت الكبير في السعة ومعدل النمو بين دول المنطقة كما هو موضح في الجدول رقم ٢.

الجدول رقم 2: إجمالي سعة الطاقة المتجددة (بالميجاوات) (المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة)

الدولة	2018	2019	2020	2021	2022
البحرين	7	10	10	12	12
الكويت	55	106	106	106	106
سلطنة عُمان	8	59	162	188	688
قطر	24	24	24	24	824
المملكة العربية السعودية	87	113	113	443	443
الإمارات العربية المتحدة	559	1919	2062	2734	3058

لقد أعلنت كل من دولة الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عُمان عن أهدافهما المعدة للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام ٢٠٥٠ بينما أعلنت المملكة العربية السعودية والبحرين عن استهدافهما الوصول لهذا المعدل بحلول عام ٢٠٦٠ ، وقد تعهدت جميع دول مجلس التعاون الخليجي- وبعيدًا عن أهداف الحياد الكربوني- بزيادة الطاقة المتجددة ضمن مزيجها الطاقي.

إن تزايد التركيز المنصب على الطاقة النظيفة يعزز من قيمة الاهتمام بمفهوم التمويل الأخضر وتدابير تطبيقه، فبينما لا يزال سوق السندات الخضراء في دول مجلس التعاون الخليجي في مهده إلا أن الاستثمارات الكبيرة في المنطقة في مجال الطاقة المتجددة- وخاصة الطاقة الشمسية- تمهد الطريق أمام فرص خلق الصفقات التي تتم تمويلها عن طريق التمويل الأخضر، فتعمل حكومات دول مجلس التعاون الخليجي على وضع حجر

الأساس لقطاع التمويل الأخضر، فبينما تطمح دبي في أن تصبح محورًا إقليميًا للطاقة النظيفة فإن انتقال المنطقة إلى اقتصاد منخفض الكربون سيتطلب استثمارات ضخمة، ويمكن أن يلعب التمويل الأخضر دورًا في تمويل تلك المشاريع المتجددة، ومن المتوقع أيضًا أن يستفيد قطاع العقارات في دول مجلس التعاون الخليجي من التمويل الأخضر نظرًا لتخصيص عائدات السندات الخضراء لمشاريع البناء صديقة البيئة، وفي ظل تسارع قدرة المنطقة من الطاقة المتجددة فإنه من المتوقع أيضًا تطوير سوق سندات المشاريع في دول مجلس التعاون الخليجي ونمو الصكوك الخضراء (أدوات مالية إسلامية)، وفي المجمل فإن دول مجلس التعاون الخليجي تُعد نفسها لتكون منطقة جذب لرأس مال المشاريع المستدامة ولتدلي بدلوها في الجهود العالمية المبذولة للتعامل مع قضايا التغير المناخي. [١]

تشهد منطقة الخليج اليوم جهودًا تُبذل لتطبيق المزيد من التدابير البيئية؛ ففي ٢٠٢٢ أعلنت إمارتي أبو ظبي[٢] ودبي[٣] في دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين[٤] عن حظر أو تقييد الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد، بالإضافة إلى ذلك تشهد المنطقة حاليًا ارتفاعًا ملحوظًا في شعبية السيارات الكهربائية مما يجعلها أقرب إلى الاتجاهات السائدة في الأسواق الغربية؛ إذ يشهد سوق السيارات الكهربائية العالمي نموًا سريعًا بعد أن تضاعفت المبيعات في ٢٠٢١ واستحوذت على ٩٪ تقريبًا من سوق السيارات العالمية، واستجابة لهذا الزخم فقد وضعت دول مجلس التعاون الخليجي- بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة- أهدافًا طموحة لاعتماد المركبات الكهربائية كما أنها تضطلع أيضًا باستثمارات كبيرة في مجال تطوير البنية التحتية ومرافق التصنيع، ومن الجدير بالذكر أن الشغف الشديد تجاه السيارات الكهربائية قد أشعل فتيل المنافسة بين العلامات التجارية البارزة مثل تسلا وبي إم دبليو وأودي ومرسيدس بينز مما خلق حالة من الانتعاش داخل سوق السيارات الكهربائية في دول مجلس التعاون الخليجي. [٥]

البحرين

تلي البحرين كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية من حيث إلزام نفسها بتحقيق صافي الانبعاثات الصفري قبل ٢٠٦٠، وقد شهد ٢٠٢٣ إعلان البحرين- في ضوء سعيها لتحقيق هذه الأهداف- عزمها على زيادة حصتها من الطاقة المتجددة لتصل إلى ٢٠٪ من إجمالي مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٣٥، بالإضافة إلى ذلك فإن البحرين تراقب الانبعاثات الناتجة عن المصانع الكبيرة لضمان الامتثال للمعايير البيئية. [٦]

وفي شهر نوفمبر ٢٠٢١ أصدر مصرف البحرين المركزي توجيهاته لجميع الشركات المرخصة لزيادة مداركها ذات الصلة بالمخاطر

(١) تيموسين انجين، الاقتصاد الأخضر يسيطر على دول الخليج العربي تقييمات اس اند بي العالمية، ١٨ فبراير ٢٠١٩ https://www.spglobal.com/en/research-insights/articles/green-finance-takes-hold-in-the-gcc, (تم الاطلاع على المقال في ١٧ مايو ٢٠٢٣)

(٢) أسوشيتد برس ، «أبو ظبي تحظر الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد اعتبارًا من يونيو» ، AP News ، ٦ أبريل ٢٠٢٢ ، https://apnews.com/article/business-dubai-united-arab-emirates-middle-east-abu-دبي -٢٠٣٧٠ ٢٠٤٣٠b٢١٦٩f٠b٩٦٠٥٩٥٠٤cd٥٩٦٦١٤e.

(٣) أسوشيتد برس ، «دبي تفرض رسومًا على الأكياس البلاستيكية ، وتهدف إلى إصدار القانون ذي الصلة في غضون عامين» ، وكالة أسوشيتد برس ، ٢ فبراير ٢٠٢٢ ، https://apnews.com/article/middle-east-environment-and-nature-dubai- united -arab-emirates-b٠b١a-٨١١f١b٦eVc٤٩d١٨٨٨٩٩cd٩٣a٢٦ddc.

(٤) أسوشيتد برس ، «البحرين تحظر الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد اعتبارًا من سبتمبر »، أسوشيتد برس ، ٢٤ أبريل ٢٠٢٢ ، https://apnews.com/article/business-environment-middle-east-united-arab-emirates-bahrain-٩f٢٧٧٨٣٩٤٦٣٣٩١a٧١٠١b١b٣٣٩٧٥٧٤٣c٦.

(٥) جمانة خميس «زيادة ملكية السيارات الكهربائية في مجلس التعاون الخليجي تسير بخطى حثيثة نحو الحياد الكربوني في المستقبل، أخبار العرب، ٣ مايو ٢٠٢٢ https://www.arabnews.com/node/٢٠٧١٢٢٦/business-economy (تم الاطلاع على المقال في ٣١ مايو ٢٠٢٣).

(٦) فريد رحمن ، «البحرين تهدف إلى مضاعفة أهداف الطاقة المتجددة في ظل الزيادة الانتاجية لدول منطقة الخليج» ، ذا ناشيونال ، ٨ مايو ٢٠٢٣ ، https://www.thenationalnews.com/business/energy/٢٠٢٣/٠٥/٠٨/bahrain-aims - مضاعفة أهداف الطاقة المتجددة مثل دول الخليج - زيادة الإنتاج /

المتعلقة بالمناخ داخل منظماتها وتقييم آليات التعرف على هذه المخاطر وإدارتها، فنجد أن كِيانات مثل مجموعة البركة المصرفية وبنك الخليج الدولي وبنك البحرين الوطني وبنك البحرين الإسلامي لديهم مبادراتهم الخاصة في مجال الاستدامة، وعلى وجه الخصوص فقد انضم فرع المملكة المتحدة لبنك الخليج الدولي إلى قائمة العاملين بموجب مبادئ منظمة الأمم المتحدة للاستثمار المسؤول ومبادئ منظمة الأمم المتحدة للصيرفة المسؤولة بينما وقعت الجهات الحكومية عددًا من عقود التمويل المشتركة ذات الصلة بالاستدامة لا سيما شركة الومنيوم البحرين والشركة القابضة للنفط والغاز (نوجاهولدينج)[٧] ، كما أن البحرين قد أطلقت مبادرة للحد من التلوث من خلال حظر استخدام المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد. [٨]

الكويت

سعيًا منها لتحقيق الأهداف التي انطوت عليها اتفاقية باريس والتي تتمثل في الحفاظ على نسبة الارتفاع في درجة حرارة العالم بحيث لا تتجاوز حد ١,٥ درجة مئوية بحلول عام ٢٠٣٠ فقد تعهدت الكويت بتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بنسبة ٧,٤ بالمائة بحلول عام ٢٠٣٥، إلا أن هذا الهدف يبعد بشكل كبير عن الحد المطلوب تقليله والبالغ ٤٥ بالمائة[٩] ، علاوة على ذلك، ووفقًا لما قد صرح به وزير الخارجية الكويتي فقد التزمت الكويت بأن تكون محايدة مناخيًا في قطاع النفط والغاز بحلول عام ٢٠٥٠ وفي جميع القطاعات الأخرى بحلول عام ٢٠٦٠، ومع ذلك فالكويت لم تكن محددة بشكل كافٍ بشأن المواعيد النهائية أو الإجراءات التنفيذية أو السياسة المتبعة حتى وقت صدور التقرير الماثل.

وإذا أخذنا في اعتباراتنا أن النفط يشكل أكثر من ٥٠٪ من إجمالي الناتج المحلي و٩٥٪ من الصادرات و٩٠٪ من إيرادات الصادرات الحكومية فإن تحقيق صافي الانبعاثات الصفري قد يكون هدفًا بعيد المنال، بالإضافة إلى ذلك فإن الأجواء السياسية في الكويت قد أدت لتباطؤ الإصلاحات الهامة مما قد يؤخر بدوره مساعيها الرامية إلى تنفيذ سياساتها المناخية[١٠] ، ووفقًا لما أصدرته هيئة البيئة العامة فقد تشهد بعض مناطق البلاد زيادة في درجات الحرارة تصل إلى ٤,٥ درجة مئوية من عام ٢٠٧١ إلى ٢١٠٠ مقارنةً بالمتوسط التاريخي لدرجات الحرارة في البلاد[١١] وهذا من شأنه أن يثير مخاوف من أن الشعب الكويتي قد يكون عرضة للتهجير البيئي أو أن يصبحوا لاجئين مناخيين في المستقبل. [١٢]

سلطنة عُمان

أعنت سلطنة عُمان عن رؤيتها «رؤية عُمان ٢٠٢٠» ومعها أعلنت السلطنة أيضًا عن خطتها الطموحة للوصول الى صافي الانبعاثات الصفري قبل حلول عام ٢٠٥٠[١٣] وقد صاحب إعلانها هذا افتتاح أعمال مركز الاستدامة العُماني والذي- على الرغم من أهدافه الكبيرة- لا يشمل تطبيق الجداول الزمنية أو إجراءات للرقابة والإبلاغ.

وقد أعلنت كِيانات السلطنة الكبرى التزامها بتحقيق صافي الانبعاثات الصفري قبل ٢٠٥٠ ومنها- على وجه الخصوص- شركة تنمية نفط عمان وهي أكبر منتج للنفط والغاز في البلاد، وفي ضوء التصريحات التي أدلى بها المسؤولون فقد نفذت الشركة مشروعات لتخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري لتصل

(٧) عمر شيخ، مؤتمر كوب ٢٨ المنعقد في دبي: الالتزامات المناخية داخل دول مجلس التعاون الخليجي، خليج تايمز ، ١٧ مايو ٢٠٢٣. https://www.zawya.com/en/opinion/business-insights/cop٢٨-in-dubai-الالتزامات-المناخية-داخل-دول-مجلس-التعاون-الخليجي-bgmVz٠h٨

(٨) أسوشيتد برس، «البحرين تحظر الأكياس البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد اعتبارًا من سبتمبر»، أسوشيتد برس، ٢٤ أبريل ٢٠٢٢، https://apnews.com/article/business-environment-middle-east-united-arab-emirates-bahrain-٩f٢٧٧٨٣٩٤٦٣٣٩١a٧١٠١b١b٣٣٩٧٥٧٤٣c٦.

(٩) بلومبرج ، «الكويت تناقش خطوات خفض الانبعاثات في ظل ارتفاع درجات الحرارة» ، بلومبرج ، ١٨ يناير ٢٠٢٢. https://www.arabianbusiness.com/politics-economics/

(١٠) الشيخ، « مؤتمر كوب ٢٨ المنعقد في دبي: الالتزامات المناخية داخل دول مجلس التعاون الخليجي»، مرجع سابق.

(١١) بلومبرج، «الكويت تناقش اتخاذ خطوات لخفض الانبعاثات الدفيئة مع ارتفاع درجات الحرارة»، بلومبرج، ١٨ يناير / كانون الثاني ٢٠٢٢. https://www.arabianbusiness.com/politics-economics/kuwait-discusses-steps-to-lower-emissions-as-temperatures-rise

(١٢) غدير غلوم، «هل سكان الكويت معرضون لخطر أن يصبحوا لاجئين بسبب المناخ؟»، كويت تايمز، https://www.msn.com/en-ae/news/featured/are-residents-of-kuwait-at-risk-of-becoming-climate-refugees/ar-AA١b٢fag (تم الاطلاع على المقال في ١٢ مايو ٢٠٢٣)

(١٣) مينا الدروبي، «سلطنة عُمان تحدد هدف ٢٠٥٠ لتحقيق الحياد البيئي»، خليج تايمز، ١١ أكتوبر ٢٠٢٢، https://www.thenationalnews.com/gulf-news/oman/٢٠٢٢/١٠/١١/سلطنة-عمان-تحدد-هدف-٢٠٥٠-لتحقيق-الحياد-البيئي-goal-to-achieve-net-zero-carbon-emissions-٢٠٥٠-oman-sets/

إلى النصف بحلول ٢٠٣٠، ولقد أقر البنك المركزي العُماني بأن المخاطر ذات الصلة بالمناخ تعكس مشاكل خطيرة بالنسبة للنظام المالي وأنه- بالتالي- يعمل على توسيع قدراته ليشمل المخاطر البيئية عند تقييمه للاستقرار المالي في البلاد، وحتى يتم بيع السندات المستدامة أو الخضراء بسهولة ويسر فإن البنك المركزي العُماني يعمل على وضع إطار تمويلي للممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات، وفي نفس السياق وضعت هيئة سوق المال إطارًا لسندات وصكوك الممارسات البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات وذلك سعيًا منها للمساهمة في إصدار الديون المحلية المستدامة. (١٤)

وعلى صعيد آخر فقد أقرت سلطنة عُمان بأهمية السياسات التنظيمية المتبعة في مجال إنتاج الطاقة المتجددة، ومن الجدير بالذكر أن السلطنة قد احتلت المكانة السادسة عالميا والأولى ضمن دول مجلس التعاون الخليجي وذلك من حيث مؤشراتها التنظيمية إذ حققت-وعلى وجه التحديد- الأطر التشريعية للطاقة المتجددة والتوسع في إنتاج الطاقة المتجددة أعلى درجة. (١٥)

قطر

شهد شهر أكتوبر ٢٠٢١ إعلان قطر عن خطة عمل استجابةً منها لتغيُّر المناخ بهدف خفض الانبعاثات بنسبة ٢٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠. وتعتزم قطر تكثيف جهودها لتوريد الغاز الطبيعي المُسال وجعله أقل إنتاجاً للكربون. وتأمل قطر أن يساهم الغاز الطبيعي المُسال في تحول الطاقة. وهي أكبر مُنتِج للغاز الطبيعي المُسال على مستوى العالم ولا تزال تطمح في زيادة إنتاجه؛ إذ أنَّ الغاز الطبيعي المُسال أقل تلويثاً للبيئة من النفط والفحم، ومتاح على نطاق أوسع من الطاقات المُتجددة. وهذا يجعل الغاز الطبيعي المُسال مُنتَجاً مهماً يُمكن الاعتماد عليه حتى تصبح الطاقة المُتجددة أكثر انتشاراً. وعلاوةً على ذلك، فمن خلال احتجاز الكربون وتخزينه، تهدف قطر إلى تقليل بصمة الغاز الطبيعي المُسال الذي تُنتجه.

وقد دخل «بنك قطر الوطني»، وهو أكبر بنك في البلاد، سوق السندات الخضراء، في حين صرَّح كلٌ من «بنك الدوحة:» و«البنك التجاري القطري» بأنهما يُخططان لإصدار سندات خضراء. ووفقاً لتصريح لوزير المالية، فستُصدر الحكومة القطرية سندات سيادية خضراء، بناءً على أوضاع السوق. وقد صمَّمَ «مركز قطر للمال» إطار عمل جديد لتنظيم إصدار الصكوك والسندات المُستدامة وفقاً لمبادئ السندات الخضراء ومبادئ السندات الاجتماعية وإرشادات السندات المستدامة الصادرة عن الرابطة الدولية لأسواق رأس المال.

ولا يزال أمام قطر طريق طويل لتقطعه قبل تحقيق أهداف الاستدامة التي تطمح إلى تحقيقها؛ إذ أنه وفقاً للتقارير الحديثة، فإنَّ ٧٠٪ من الزيادة في الانبعاثات تعود إلى التوسع الذي بدأ مؤخراً في حقل الشمال، وهو أكبر حقل للغاز الطبيعي غير المصاحب للنفط في العالم، قبالة الساحل الشمالي الشرقي لقطر. (١٦)

المملكة العربية السعودية

في عام ٢٠٢١، أكَّدت المملكة العربية السعودية تعهُّداتها التي أعلنت عنها في اتفاقية باريس وأعلنت عن أهدافها لتحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام ٢٠٦٠. لكن في الوقت نفسه، وضَّحت المملكة أنه إذا أثَّرت السياسات الدولية المتعلقة بتغيُّر المناخ سلباً على صادرات الوقود الأحفوري، فيُمكنها تعديل تعهُّداتها. (١٧)

وتأتي «مبادرة السعودية الخضراء» (SGI) كسياسة وطنية لمواجهة تغيُّر المناخ أعلنتها الحكومة السعودية كجزء لا يتجزأ من رؤية ٢٠٣٠، الرؤية الاقتصادية للمملكة في مرحلة ما بعد النفط. فبحلول عام ٢٠٣٠، تسعى المملكة إلى إنتاج ٥٠٪ من الكهرباء من مصادر مُتجددة. كما تهدف المملكة إلى الالتزام بما جاء في الميثاق العالمي للحد من انبعاثات الميثان، من خلال خفض انبعاثات الميثان بنسبة ٣٠٪ بحلول عام ٢٠٣٠.

(١٤) عمر الشيخ، المرجع السابق.

(١٥) مسقط ديلي، «عمان السادسة في العالم، الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا في مؤشر تنظيم الطاقة المتجددة»، مسقط ديلي، ١٧ يناير ٢٠٢٣، https://www.muscatdaily.com/٢٠٢٣/٠١/١٧/oman-٦th-in-world-٦th-in-mena-in-renewable-energy-regulatory-index-١st/

(١٦) الشيخ، مرجع سبق ذكره.

(١٧) متتبع العمل المناخي، «السعودية»، ٤ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢١، https://climateactiontracker.org/countries/saudi-arabia/.

وبالإضافة إلى ذلك، تأمل المملكة العربية السعودية أن يكون ما لا يقل عن ٣٠٪ من أسطولها من السيارات التي تعمل بالطاقة الكهربائية بحلول عام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، وضعت المملكة خططاً جديدة لإنشاء مصنع دولي داخل أراضيها. [١٨]

هذا وأعلنت الجهات الرئيسية الأخرى عن أهداف إزالة الكربون. ووعدت شركة النفط السعودية (أرامكو) بأنه بحلول عام ٢٠٥٠، سيكون لجميع أصولها المملوكة والمدارة بالكامل صافي انبعاثات الغازات المُسببة للاحتباس الحراري (GHG) من النطاق ١ والنطاق ٢. كما وَعَدَ صندوق الاستثمارات العامة (PIF) بأن يكون صافي الانبعاثات صفر بحلول عام ٢٠٥٠. ففي فبراير ٢٠٢٢، أصدر صندوق الاستثمارات العامة (PIF) إطار العمل الخاص بالتمويل الأخضر، وفي سبتمبر ٢٠٢٢ تمت عملية بيع أولى السندات الخضراء بقيمة ٣ مليارات دولار. وأنشأت كيانات أخرى غير حكومية أطرها المالية الخاصة وأصدرت صكوكاً مستدامة، مثل «الشركة السعودية للكهرباء» و«بنك الرياض». [١٩]

كما أطلقت المملكة العربية السعودية «مبادرة الشرق الأوسط الأخضر» التي حظيت بالثناء من نائب الأمين العام للأمم المتحدة لقيمتها كالتزام إقليمي. وتهدف المبادرة إلى توفير ١٠,٤ مليار دولار كصناديق استثمارية تساهم فيها المملكة العربية السعودية بنسبة ١٥٪ من الأموال. كما صرَّح ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان بأنَّ المملكة ستُنشِئ صندوق استثماري لحلول الاقتصاد الدائري الكربوني وستُقدِّم حلول الطاقة النظيفة للتعامل مع قضية الأمن الغذائي العالمي. كما تسعى المبادرة إلى خفض انبعاثات الكربون في صناعة الهيدروكربونات في المنطقة بنسبة ٦٠٪ ومكافحة التصحُّر من خلال زراعة الأشجار على نطاق واسع. وفي حدث كبير حَضَرَهُ قادة العالم ومبعوثو المناخ قبل انعقاد مؤتمر COP٢٦ في «جلاسكو»، أعلنت المملكة عن خططها لتطوير البنية التحتية، بما في ذلك إقامة مركز إقليمي للعمل على تنفيذ مشروع احتجاز الكربون وتخزينه. هذا وتستثمر دول الخليج في الطاقة المُتجددة والنظيفة مع اعترافها بالأهمية المستمرة للهيدروكربونات لأمن الطاقة العالمي. [٢٠]

غير أنَّ هذه المبادرة لا تخلو من النقد؛ إذ يؤمن النُّقاد بأنَّ هذه التحركات ما هي إلا ستار من الدخان للحفاظ على الاعتماد على الوقود الأحفوري مُستشهدين بخطط المملكة العربية السعودية لزيادة إنتاج النفط الخام على الرغم من الحاجة إلى تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري. وتُدافع المملكة عن موقفها باقتراح «اقتصاد دائري للكربون» يجمع بين الاستخراج وخطط احتجاز الكربون. وهنا تحديدًا، تُصبح فعاليَّة احتجاز الكربون وجدوى الاعتماد عليها موضع شك. [٢١]

الإمارات العربية المتحدة

تسعى الإمارات العربية المتحدة إلى تحقيق أفضل أهداف صافي الانبعاثات الصفري في منطقة الخليج، والمقرر الوصول إليها بحلول عام ٢٠٥٠؛ ففي أكتوبر ٢٠٢١، أعلنت دولة الإمارات لأول مرة عن هدفها للوصول إلى صافي الانبعاثات صفر وكانت أول دولة خليجية تُعلن عن التزاماتها. وفي مفاوضات قمة COP٢٧ العام الماضي، أعلنت الإمارات العربية المتحدة عن «المسار الوطني لتحقيق صافي الانبعاثات الصفري بحلول عام ٢٠٥٠»؛ وفي مارس ٢٠٢٣، صَدَّقت حكومة الإمارات العربية المتحدة على ميثاق صافي الانبعاثات الصفري ٢٠٥٠.

وفي الوقت نفسه، يُصنِّف مُتتبع العمل المناخي (CAT) جهود دولة الإمارات العربية المتحدة على أنها «غير كافية «، خاصة بالنسبة لهدف المساهمة المُحدَّدة وطنيا والذي يُقال بأنه يفتقر إلى المعلومات الموثوقة عن تفاصيل بِنية الهدف وبيانات نطاق عمله. وعلاوةً على ذلك، لم تُقدِّم دولة الإمارات استراتيجية طويلة الأجل إلى اتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيُّر المناخ. ولا يتماشى هذا النهج مع اتفاق باريس الذي يهدف إلى احتواء

(١٨) خميس، جمانة، «تزايد ملكية دول مجلس التعاون الخليجي للسيارات الكهربائية يبشر بالخير لمستقبل خال من الانبعاثات.» مرجع سابق.

(١٩) الشيخ، مرجع سبق ذكره.

(٢٠) أزهر، سعيد ويوسف سابا، «المملكة العربية السعودية تحدد خططا في إطار مبادرة الشرق الأوسط الأخضر»، رويترز، ٢٥ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، https://www.reuters.com/business/cop/mideast-green-initiative-invest-bln-says-saudi-crown-prince-idUSKBN٢٧٤١٠٤-٢٠٢١-١٠-٢٥/ (تم الاطلاع في ٣٠ مايو/أيار ٢٠٢٣).

(٢١) كينيدي، روبرت، «خطير ووهمي»: النقاد ينددون بخطة المناخ السعودية»، الجزيرة، ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١، https://www.aljazeera.com/news/٢٠٢١/١٠/٢٦/green-or-greenwashing-saudi-arabias-climate-change-pledges (تم الاطلاع في ٢٦ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٢١).

الاحتبـاس الحـراري ويسـعى لِحَـدِّه في ١,٥ درجـة مئويـة، بـل سـيؤدي هـذا النهـج إلى زيـادة درجـة حـرارة الكـرة الأرضيـة بنسـبة ٤ درجـات مئويـة إذا حَـذَت الـدول الأخـرى حَـذو الإمـارات العربية الـمتحدة في هـذا الشـأن. [٢٢]

ومـع ذلـك، تُعَـدُّ الإمـارات العربيـة الـمتحدة رائـدة في منطقـة الخليـج في الحـد مـن التلـوث البلاسـتيكي والطاقـة الـمُتجددة والـمَركبات الكهربائيـة. وبالإضافـة إلى الحظـر الـمفروض عـلى الـمواد البلاسـتيكية ذات الاسـتخدام الواحـد في «أبـو ظبـي» و«دبي»، تسـعى دولـة الإمـارات إلى تنفيـذ مجموعـة واسـعة مـن مشروعـات الطاقـة الـمُتجددة التـي تجمـع مـا يقـرب مـن ٧٠٪ مـن إجـمالي الطاقـة الـمُتجددة في دول مجلـس التعاون الخليجـي[٢٣] ؛ إذ أعلنت عـن اسـتثمارات تزيـد قيمتهـا عـن ١٦٠,٠ مليـار دولاراً أمريكيـاً عـلى مـدى العقـود الثلاثـة الـمُقبلة بمـا في ذلـك مُجَمَّـع محمـد بـن راشـد للطاقـة الشمسـية بسـعة إنتـاج متوقَّعـة تبلـغ ٥ جيجـاوات كأكـبر محطـة لإنتـاج الطاقـة الشمسـية.[٢٤] وعـن الـمَركبات الكهربائيـة ، ذكـرت الدولـة أنهـا تأمـل في نـشر ٤٢٠٠٠ سـيارة كهربائيـة في شـوارعها خـلال العقـد الـمُقبل وقـد افتتحـت بالفعـل مُنشـأة تصنيـع الـمركبات الكهربائيـة. [٢٥] كـما حافظـت دولـة الإمـارات العربيـة الـمتحدة عـلى تقدُّمهـا في تنويـع اقتصادهـا، حيـث بلـغ الناتـج الـمحلي الإجـمالي غـير النفطـي ٥٩٪ في عـام ٢٠٢١ مُقتـرباً مـن هدفهـا لعـام ٢٠٣٠ البالـغ ٦٤٪.

(٢٢) متتبع العمل المناخي، «الإمارات»، ٥ أبريل/نيسان ٢٠٢٣، https://climateactiontracker.org/countries/uae/.

(٢٣) بيرسون، تمارا، «كيف تدعم أرامكو السعودية أزمة المناخ العالمية»، العربي الجديد، ١٤ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٩، https://www.newarab.com/opinion/how-saudi-aramco-powering-global-climate-crisis.

(٢٤) فريد رحمن، «البحرين تهدف إلى مضاعفة أهداف الطاقة المتجددة مع زيادة دول الخليج للإنتاج»، مرجع سابق.

(٢٥) خميس، المرجع السالف الذكر.

الجدول رقم 2: إجمالي سعة الطاقة المتجددة (بالميجاوات) (المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة)

الدولة	صافي الانبعاثات الصفري	أهداف الطاقة المُتجددة	مبادرات الهيدروجين الأخضر	تدابير بيئية أخرى	مبادرات التمويل الأخضر
البحرين	2060	20% بحلول عام 2035	استكشاف الفرص لمشروعات الهيدروجين الأخضر والاستثمارات المُحتمَلة	حظر المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد	مبادرات الاستدامة من قبل البنوك وتطوير قطاع التمويل الأخضر
الكويت	2050 (النفط والغاز بحلول عام 2060)	غير مُحدَّد	استكشاف الفرص لمشروعات الهيدروجين الأخضر والاستثمارات المُحتمَلة	التعرض لتغيُّر المناخ وبطء الإصلاحات	غير مُحدَّد
سلطنة عُمان	2050	غير مُحدَّد	إطلاق Hydrom ، الذي يستهدف إنتاج 1 مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً بحلول عام 2030	السياسات التنظيمية للطاقة المُتجددة، وتطوير إطار تمويل ESG	تطوير سندات وصكوك الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، وإصدارات ديون مستدامة
قطر	غير مُحدَّد	خفض الانبعاثات بنسبة 25% بحلول عام 2030	استكشاف الفرص لمشروعات الهيدروجين الأخضر والاستثمارات المُحتمَلة	احتجاز الكربون وتخزينه، والتركيز على الغاز الطبيعي المُسال	سوق السندات الخضراء، خطط للسندات السيادية الخضراء
المملكة العربية السعودية	2060	50% كهرباء متجددة بحلول عام 2030، 30% أسطول EV بحلول عام 2030	بناء أكبر محطة للهيدروجين الأخضر في العالم، وهو مشروع مشترك بين أكوا باور برودكتس ونيوم	مبادرة السعودية الخضراء، مبادرة الشرق الأوسط الأخضر	أطر التمويل الأخضر وإصدار الصكوك والسندات المستدامة
الإمارات العربية المتحدة	2050	زيادة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي، والاستثمارات الكبيرة في الطاقة المتجددة والمَركبات الكهربائية	إنتاج الهيدروجين الأخضر لتصنيع الفولاذ الأخضر؛ تهدف إلى إنتاج ما يصل إلى 1 مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً بحلول عام 2030	حظر المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد وتنويع الاقتصاد	مبادرة استراتيجية صافي الانبعاثات الصفري 2050، خطط لاعتماد المَركبات الكهربائية، استثمارات الطاقة المُتجددة

الهيدروجين الأخضر: خطوة محفزة نحو مستقبل الطاقة النظيفة

للهيدروجين دورٌ لا غِنَى عنه في المستقبل الأخضر لدول مجلس التعاون الخليجي لأنه عامل تمكين رئيسي لتحقيق أهداف صافي الانبعاثات الصفري وإيجاد مصادر دخل مستدامة. تتمتع منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بمزايا كبيرة في إنتاج الهيدروجين النظيف بسبب وفرة موارد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح منخفضة التكلفة والبنية التحتية ذات المستوى العالمي وأسواق التصدير الراسخة والطلب المحلي المتزايد. ومع ذلك، فهناك بعض التحديات التي ينبغي التغلب عليها لكي يُمكن تسويق الهيدروجين الأخضر بفاعلية، مثل تكاليف النقل إلى الأسواق التي سيتم التصدير إليها . لذلك ينبغي الوصول إلى حلول فعَّالة للمشكلات التقنية وتكلفة النقل العالية حتى نتمكن من الانتقال إلى الهيدروجين الأخضر كبديل للطاقة الأحفورية بشكل كامل.[١] في الوقت الحالي، يُحوِّل المُنتِجون في دول مجلس التعاون الخليجي الهيدروجين الأخضر إلى الأمونيا الخضراء باستخدام الطاقة المُتجددة لتصديرها إلى شرق آسيا، حيث يتم تكسير الأمونيا لاستخراج الهيدروجين.

يتمتع الهيدروجين بعديد من المميزات مثل طبيعته المستدامة والطاقة الهائلة التي يُمكن الحصول عليها من خلاله وقدرته على استبدال الوقود الأحفوري والمساهمة في إزالة الكربون. ومن المتوقع أن تنخفض تكاليف إنتاج الهيدروجين الأخضر مع التطوُّر التقني وانخفاض تكلفة إنتاج الطاقة المُتجددة، مما سيسمح بالتوسُّع في استخدامِه بحلول عام ٢٠٣٠ ؛ إذ إنه من المتوقع أن يصل الطلب العالمي على الهيدروجين الأخضر إلى أكثر من ٥٣٠ مليون طن بحلول عام ٢٠٥٠.

تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي بمزايا في ريادة سوق الهيدروجين، بما في ذلك البنية التحتية المتقدمة لاحتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS)، وكذلك وفرة كهوف الملح اللازمة لتخزين الهيدروجين، بالإضافة إلى انخفاض تكاليف إنتاج مصادر الطاقة المُتجددة. ومع ذلك، فلا تزال هناك حاجة إلى مزيد من التطورات لخفض تكاليف التحليل الكهربائي والتوسُّع في إنشاء شبكات البِنية التحتية وتحسين نماذج التصدير وتلبية الطلب المحلي المتزايد.[٢]

تستثمر الصناديق السيادية والكيانات الحكومية مليارات الدولارات في تطوير محطات الهيدروجين الأخضر. فالمملكة العربية السعودية، على وجه الخصوص ، لها دور رائد من خلال بناء أكبر مصنع للهيدروجين الأخضر في العالم -وهو مشروع مشترك بين «أكوا باور» و«إير برودكتس» و«نيوم»، ومن المتوقع أن يُصبح أكبر منشأة لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم، ومن المقرر الانتهاء من تشييده بحلول نهاية عام ٢٠٢٦، وسيُبنى على مساحة ٣٠٠ كيلومتر مربع ، ويُنتِج ما يصل إلى ٢,٢ جيجا وات من الطاقة الشمسية ، و٦٠٠ طن يومياً من الهيدروجين الخالي من الكربون لوسائل النقل في شتَّى أنحاء العالم. ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى القضاء على حوالي ٥ ملايين طن من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون سنوياً. هذا وتهدف المملكة العربية السعودية إلى إنتاج ٢,٩ مليون طن من الهيدروجين سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠ و٤ ملايين طن بحلول عام ٢٠٣٥. ومن المتوقع أن تُحقق المنطقة مكاسب اقتصادية كبيرة، مع إيرادات محتملة تتراوح بين ١٢٠ و٢٠٠ مليار دولاراً أمريكياً بحلول عام ٢٠٥٠ من خلال تصدير الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

كذلك تعمل دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى على إنشاء مصانع الهيدروجين؛ إذ أعلنت شركة «أبوظبي الوطنية للطاقة (طاقة)» عن شراكتها مع «حديد الإمارات» لإنتاج الهيدروجين الأخضر لتصنيع الصلب الأخضر. وتهدف «مصدر»، وهي كيان آخر في أبوظبي، إلى إنتاج ما يصل إلى ١ مليون طن من الهيدروجين الأخضر سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠، مما يُرَسِّخ مكانة إمارة «أبو ظبي» كمركز عالمي لإنتاج الهيدروجين وتصديره. وبالإضافة إلى ذلك، تستثمر سلطنة عمان أيضاً في الهيدروجين

(١) فالنتينا العلبي، «دور الهيدروجين في المستقبل الأخضر لدول مجلس التعاون الخليجي»، تحليل جيبكا، ٢٦ مارس ٢٠٢٣. https://www.gpca.org./ae/٢٦/٠٣/٢٠٢٣/the-role-of-hydrogen-in-the-gccs-green-future

(٢) المرجع نفسه.

الأخضر وقد أطلقت شركة «هيدروم» (Hydrom) لإنتاجه، مستهدفةً إنتاج ١ مليون طن سنوياً بحلول عام ٢٠٣٠. [٣]

هذا ويُمكن أيضًا الاستفادة من الهيدروجين الأزرق، الذي يتم إنتاجه من خلال إعادة تشكيل الميثان بالبخار (SMR) ، بالإضافة إلى احتجاز الكربون واستخدامه وتخزينه (CCUS) ؛ إذ يعمل الهيدروجين الأزرق كخطوة وسيطة نحو الهيدروجين الأخضر ويسمح لمُنتِجِي النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي بالاستفادة من البِنية التحتية الحالية. كذلك تشمل مزايا المنطقة لإنتاج الهيدروجين الأزرق امتلاكها البنية التحتية اللازمة لنقله وتخزينه والغاز الطبيعي الوفير بالإضافة إلى الخصائص الجيولوجية المناسبة.

بالرغم من أنه من المتوقع أن يظل دور الهيدروجين في مزيج الطاقة في الشرق الأوسط ضئيلاً في العقود المُقبلة، فإنَّ إمكانات نموه كبيرة؛ إذ تُشير التقديرات إلى أنَّ الهيدروجين يُمكن أن يُمثل ما يصل إلى ١٨٪ من استهلاك الطاقة العالمي بحلول عام ٢٠٥٠ مما سيتطلب التغلب على التحديات والنهوض بصناعة الهيدروجين ، وذلك لن يتحقق إلا من خلال التزام جميع الأطراف المَعنيَّة وتعاونهم. [٤]

دول الخليج في مفاوضات مؤتمر الأمم المتحدة لتغيُّر المناخ

من المقرر أن تبدأ محادثات مؤتمر الأمم المتحدة لتغيُّر المناخ COP٢٨ في نوفمبر ٢٠٢٣ في إمارة «دبي»، بدولة الإمارات العربية المتحدة. ولقد أعرب نشطاء البيئة عن شكوكهم بشأن النتيجة المُحتَمَلَة لهذه الجولة من محادثات المناخ. وقد أثار اختيار سلطان آل جابر، رئيساً لمؤتمر COP٢٨، درجة من الجدل لأنه يشغل منصب الرئيس التنفيذي لشركة بترول أبو ظبي الوطنية. هذا بالإضافة إلى استضافة منطقة الشرق الأوسط المؤتمر، وهي منطقة معروفة باعتمادها على الوقود الأحفوري. ولا يزال نشطاء المناخ مقتنعين بأنَّ انتقال الطاقة الذي يشمل الوقود الأحفوري لا يُمكن أن يكون ناجحاً، وبالتالي قاموا بحملة من أجل التخلُّص التدريجي السريع من جميع أنواع الوقود الأحفوري. ومع ذلك، فإنَّ مثل هذه الخطوة، في هذه المرحلة تحديداً، قد تُحدِث أضراراً باقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي.

تدور نقطة الخلاف الرئيسية حول أهمية التقنية في إزالة الكربون والتركيز على الوقود الأحفوري؛ إذ ترى دول مثل المملكة العربية السعودية أنه يُمكن استخدام التقنيات المستقبلية مثل «التقاط الهواء المباشر» من أجل تحقيق «اقتصاد الكربون الدائري». وكانت هناك دعوات، خاصة وعامة، من دول الخليج لاستخدام تقنيات احتجاز الكربون. قد صَرَّح آل جابر قائلاً إنه «ينبغي أن نَصُبَّ تركيزنا على التخلُّص من انبعاثات الوقود الأحفوري تدريجياً والانتقال لبدائل خالية من الكربون يُمكن استخدامها على نطاقٍ واسع بتكلفة مقبولة».[٥] ووصف رئاسة المفاوضات بأنها «فرصة» لقطاع صناعة الطاقة للانخراط في «الثورة التقنية» ، كما أظهر تفاؤلاً تجاه تعزيز المحادثات عن التمويل اللازم لإزالة الكربون[٦] ، و على عكس الرؤساء السابقين للمؤتمر وعد بالاستفادة من خبرته في تنظيم المشروعات والإدارة لإجراء مزيد من المحادثات وإشراك القطاع الخاص في تقديم التمويل الضخم اللازم.[٧]

يُمكن لمنصب رئيس المؤتمر أن يخلق مزيداً من الفرص كما يُمكن أن يجلب مزيداً من التحديات؛ ففي الغالب تُنتَقَد مُمارسات الدول التي تعتمد على الهيدروكربونات أثناء مثل

(٣) مات سميث، «دول مجلس التعاون الخليجي ومصر تتنافسان على أن تصبحا رائدتين عالميا في مجال الهيدروجين الأخضر»، زاوية، ٢٢ مايو/أيار ٢٠٢٣، https://www.zawya.com/en/business/energy/gcc-states-egypt-vie-to-become-global-leaders-in-green-hydrogen-hw٧١tm٩k.

(٤) مجموعة أكسفورد للأعمال، «الهيدروجين يبشر بالخير كمصدر للطاقة في الخليج»، https://oxfordbusinessgroup.com/reports/bahrain/-report/٢٠٢٣-economy/powering-the-transition-hydrogen-holds-promise-for-sustainable-energy-in-the-gulf

(٥) داميان كارينغتون، «نهج host UAE Cop٢٨ ‹خطير›، كما يقول رئيس المناخ السابق للأمم المتحدة»، الغارديان، ١٦ مايو/أيار ٢٠٢٣، https://www.theguardian.com/environment/٢٠٢٣/may/١٦/cop٢٨-united-arab-emirates-climate-host-uae، (تم الاطلاع في ١٦ مايو/أيار ٢٠٢٣).

(٦) جون غامبريل، «قائد مؤتمر COP٢٨ في الإمارات: «مكافحة تغير المناخ، وليس بعضنا البعض»، أسوشيتد برس، ١٤ فبراير/شباط ٢٠٢٣، https://apnews.com/article/united-nations-dubai-business-climate-and-environment-bddc٣٩٠٧٥٢٥٥f٤٤٠٧b٧b٨٥٤٢a٦٠d٩٢٧b.

(٧) فيونا هارفي ، «رئيس COP٢٨: العالم بحاجة إلى عقلية الأعمال لمعالجة أزمة المناخ» ، الجارديان ، ٧ أبريل ٢٠٢٣ ، https://www.theguardian.com/environment/٢٠٢٣/apr/٠٧/cop٢٨-president-world-needs-business-mindset-tackle-climate-crisis-sultan-al-jaber.

هـذه الـمفاوضات كمؤتمـر COP٢٨ ، لأنهـا دائمـاً مـا تحـاول التأثيـر عـلى جـداول الأعـمال . وقـد تتـزايد هـذه الانتقـادات إذا لم يُظهـر الرئيـس موقفـاً محايـداً في الـمفاوضات. وعـلى وجـه التحديـد، نظـراً لأن آل جابـر شـخص لديـه خـبرة في القطـاع الخـاص، فقـد يكـون هنـاك تخـوُّف مـن التأثـير عـلى جـدول الأعـمال وعـدم تحقيـق التـوازن بـين الـمصالح المتنوعـة لأعضـاء الـمؤتمر.

في الوقـت نفسـه، قـد يـؤدي إسـناد منصب رئاسـة الـمؤتمر COP٢٨ إلى آل جابـر الـذي يشـغل منصـب الرئيـس التنفيـذي لشركـة نفـط [وهـي «شركـة بـترول أبوظبـي الوطنيـة»] الى إثـارة الحـوار حـول الجانـب الـمالي لـمشروع انتقـال الطاقـة. وأعلـن آل جابـر أن تمويـل الـمرحلة الانتقاليـة سـيكون عـلى جـدول الأعـمال. ويُمكـن أن يُصبـح تعزيـز توافـق الآراء والتعـاون في هـذا الأمـر نجاحـاً كبـيراً، يُعـزِّز السُّـمعة الدوليـة للإمـارات العربيـة الـمتحدة وربمـا تأثيـرها عـلى الصعيـد الـدولي. [٨]

وبشـكلٍ عـام، فـإنَّ اختيـار «جمهوريـة مـصر العربيـة» و»الإمـارات العربيـة الـمتحدة» كمُضيفـين لـمؤتمر COP٢٧ ومؤتمـر COP٢٨ لـه أثـر بالـغ عـلى الـمنطقة، ومـن شـأنه أن يقـود مبـادرات الطاقـة النظيفـة ويجـذب الاسـتثمارات الدوليـة إلى أهـداف الطاقـة الـمُتجددة في العـالم العـربي. لقـد كان لـمنطقة الـشرق الأوسـط دور فعـال في خفـض تكلفـة إنتـاج الطاقـة الـمُتجددة عـلى نطـاق الـمرافق، وكذلـك الوصـول إلى مُعَـدَّلات غـير مسـبوقة عالـمياً في إنتـاج طاقـة الريـاح والطاقـة الشمسـية. وتُمثـل اسـتضافة مثـل هـذه الـمؤتمرات فرصـة كبـيرة للمنطقـة لجـذب مزيـد مـن الاسـتثمارات وتسريـع الانتقـال إلى الطاقـة النظيفـة.

هـذا ويُنظـر إلى مثـل هـذه الـمؤتمرات عـلى أنهـا منصَّـات لتعزيـز التنميـة الاقتصاديـة مـن خـلال العمـل الـمناخي وخلـق فـرص العمـل. وقـد تعهَّـدت الإمـارات العربيـة الـمتحدة والـمملكة العربيـة السـعودية بالفعـل بزيـادة حصـة الطاقـة الـمُتجددة في مزيـج الطاقـة لديهـما، في حـين تهـدف جمهوريـة مـصر العربيـة إلى زيـادة إمـدادات الكهربـاء مـن مصـادر الطاقـة الـمُتجددة بشـكلٍ كبـير. وسـتؤدي جهـود هـذه الـدول، إلى جانـب القـرارات والاتفاقـات الـمتوقع اتخاذهـا في مؤتمـر COP٢٧ ومؤتمـر COP٢٨، إلى تسريـع الانتقـال إلى الطاقـة النظيفـة. ومـع ذلـك، فـلا تـزال هنـاك حاجـة إلى زيـادة التمويـل والاسـتثمار الأخـضر في الـمنطقة لدعـم التنميـة الـمستدامة. وبشـكلٍ عـام، تُعَـدُّ اسـتضافة مثـل هـذه الـمؤتمرات أمـراً بالـغ الأهميـة لـمـنطقة الـشرق الأوسـط، التـي تُعـانِي مـن التعـرُّض لآثـار تغيُّـر الـمناخ، وستُسـاعد هـذه الـمؤتمرات في إظهـار مـدى تقـدُّم دول الـمنطقة والتزامهـا بالتوجـه نحـو الطاقـة الـمستدامة وخفـض الانبعاثـات.

[٩]يبقـى أن نـرى كيـف يُمكـن أن يُسـاهم مؤتمـر COP٢٨ في هـذا التطـور عـلى الـمدى الطويـل. ومـن خـلال الاضطـلاع بـدور قيـادي في مؤتمـر الـمناخ، يُمكـن لدولـة الإمـارات العربيـة الـمتحدة إعطـاء الأولويـة للمناقشـات والـمبادرات الـمتعلقة بالتقـدُّم التقنـي في قطـاع الطاقـة. ويُتيـح هـذا التركيـز عـلى التقنيـة فرصـاً لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي لـمواصلة سـعيها للحصـول عـلى الوقـود الأحفـوري مـن أجـل الاقتصـاد الدائـري للكربـون مـع دمـج حلـول الطاقـة الخـضراء لتظـل ذات صلـة بالتحـول الأخـضر. ومـن خـلال إظهـار التزامهـا بتطويـر التقنيـات النظيفـة والاعتـماد عليهـا، يُمكـن لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي جـذب الاسـتثمارات والـشراكات والخـبرات في مجـال الطاقـة الـمتجددة والـممارسات الـمستدامة. ويسـمح هـذا النهـج لهـا بتنويـع اقتصاداتهـا، والحـد مـن انبعاثـات الكربـون وضـمان الاسـتدامة الاقتصاديـة عـلى الـمدى الطويـل. وعـلاوةً عـلى ذلـك، فمـن خـلال الـمشاركة الفعَّـالـة في محادثـات مبـادئ نقـل التقنيـة والبحـث والتطويـر والابتـكار، يُمكـن لـدول مجلـس التعـاون الخليجـي تعزيـز قدرتهـا التنافسـية وتشـجيع الصناعـات الـمحلية وتعزيـز مكانتهـا كـدول فاعلـة في سـوق الطاقـة عـلى الـمستوى العالـمـي.

(٨) روث مايكلسون وباتريك غرينفيلد، «الإمارات تستخدم دورها كمضيف COP٢٨ للضغط على سمعتها المناخية»، الغارديان، ١٦ نوفمبر ٢٠٢٢، https://www.theguardian.com/environment/٢٠٢٢/nov/١٦/uae-cop٢٧-cop٢٨-reputation-climate-lobby-host

(٩) جامعة هيريوت وات، «استضافة COP٢٧ وCOP٢٨ ستسرع طموحات الطاقة النظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، ٢٨ فبراير ٢٠٢٢، https://www.hw.ac.uk/news/articles/٢٠٢٢/cop٢٧-hosting-cop٢٨-and-mena.htm-will-accelerate.

الخاتمة

تخطو دول مجلس التعاون الخليجي خطوات كبيرة في جهودها لمواجهة تغيُّر المناخ والانتقال نحو اقتصادات أكثر استدامة وصديقة للبيئة. وبرغم اعتماد هذه الدول على الوقود الأحفوري، فإنها تُدرك الآن الحاجة إلى تنويع اقتصاداتها والحد من بصماتها الكربونية. وتشمل الخطوات المهمة تحديد أهداف صافي الانبعاثات الصفري (الإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان لعام ٢٠٥٠، والبحرين والمملكة العربية السعودية لعام ٢٠٦٠)، وزيادة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لديهما، والتخفيف من المخاطر البيئية من خلال تنفيذ سياسات للحد من التلوث والحد من المواد البلاستيكية ذات الاستخدام الواحد. كما تُدرك دول مجلس التعاون الخليجي إمكانات الهيدروجين الأخضر بوصفه خطوة محفزة نحو مستقبلها الأخضر. ومع موارد الطاقة المتجددة الوفيرة، فإنَّ هذه الدول في وضع جيد يُتيح لها أن تُصبح رائدة في سوق الهيدروجين الأخضر.

في الوقت ذاته، لا يزال هناك مُتَّسَعَاً للتحسين؛ فبعض دول مجلس التعاون الخليجي، مثل الكويت وقطر، لم تُعلن بعد عن أهداف مُحدَّدة للوصول إلى صافي الانبعاثات الصفري أو اتخاذ خطوات مهمة نحو تطوير السياسة البيئية. وبالإضافة إلى ذلك، فقد أثيرت مخاوف بشأن استضافة مفاوضات مؤتمر COP٢٨ في الإمارات العربية المتحدة ، وعمَّا إذا كانت ستؤدي إلى إحراز أي تقدُّم في محادثات تغيُّر المناخ. وجدير بالذكر، أنَّ مفاوضات مؤتمر COP٢٨ القادمة يُمكن أن تُوفِّر فرصة للحوار والتعاون وإيجاد حلول تمويل مبتكرة لتسريع التحوُّل إلى الطاقة النظيفة ليس داخل منطقة الشرق الأوسط فحسب، بل وخارجها أيضاً. ومما لا شكَّ فيه أنَّ استغلال هذه الفرصة السانحة سيعود بالنفع على جميع دول العالم.

قائمة المراجع:

- موقع «العربية» باللغة الإنجليزية، مايو ٢٠٢٣ - «جامعة الدول العربية تختتم القمة بتبنيها إعلان جدة».

Arab-League-concludes-summit-adopts-Jeddah-/١٩/٠٥/٢٠٢٣/https://english.alarabiya.net/News/saudi-arabia
-Declaration

- الجزيرة، يوليو ٢٠٢٢ - «الرئيس الفرنسي يعقد محادثات تناولت مجال الطاقة مع ولي العهد السعودي محمد بن سلمان في باريس».
frances-macron-talks-energy-with-saudi-crown-prince-mbs-in-paris/٢٩/٧/٢٠٢٢/https://www.aljazeera.com/news

- آراب نيوز، ديسمبر ٢٠٢٢ – «القادة السعوديون والرئيس الصيني يوقعون عدة اتفاقيات في الرياض.

saudi-arabia/٢٢١٣٠٢١/https://www.arabnews.com/node

- آراب نيوز، يوليو ٢٠٢٢ - «القادة العرب والرئيس الأمريكي بايدن يؤكدون رؤاهم المشتركة للمنطقة خلال قمة جدة».

saudi-arabia/٢١٢٣٥٤١/https://www.arabnews.com/node

- آراب نيوز، يوليو ٢٠٢٢. «صندوق النقد الدولي يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد السعودي لعام ٢٠٢٣ إلى ٣,٧٪»

business-economy/٢١٣٠٠٥١/https://www.arabnews.com/node

- آراب نيوز، يونيو ٢٠٢٣ – «الأمير فيصل يؤكد على أهمية عدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلدان المنطقة خلال محادثات طهران.
saudi-arabia/٢٣٢٣١٩٦/https://www.arabnews.com/node

- أريبيان بيزنيس ، نوفمبر ٢٠٢٢ - «مشاهدات فاعليات كأس العالم قطر ٢٠٢٢ تتجاوز المليار في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا».

exceeds-over-one-billion-viewers--٢٠٢٢-https://www.arabianbusiness.com/lifestyle/lifestyle-sport/fifa-world-cup-qatar
in-mena

- بوتر، أبريل ٢٠٢٠ - «دَين السيسي لداعميه العرب». تشاتام هاوس.

egypt-and-gulf/sisis-debt-his-gulf-arab-backers/٠٤/٢٠٢٠/https://www.chathamhouse.org

- الإدارة العامة للجمارك الصينية، ديسمبر ٢٠٢٢ - «المخطط الأبرز لليوم: الصين ودول مجلس التعاون الخليجي على طريقهما لتعزيز العلاقات الشاملة».

-Chart-of-the-Day-China-and-the-GCC-to-enhance-compuate-ties/٠٩-١٢-٢٠٢٢/https://news.cgtn.com/news
index.html/١fCwZqzVNV٦

- شريف وحسنوف، سبتمبر ٢٠١٤ - «تحليق صقور الخليج عاليًا: التنويع في مُصدري النفط في دول مجلس التعاون الخليجي في سبعة اقتراحات». ورقة عمل صندوق النقد الدولي.

pdf.wp١٤١٧٧/٢٠١٤/https://www.imf.org/external/pubs/ft/wp

- دي دبليو، فبراير ٢٠٢٢ - «كيف يمكن للأزمة الأوكرانية أن تؤثر على منطقة الشرق الأوسط.»

٦٠٨٠٢٧٤٥-https://www.dw.com/ar/how-could-the-ukraine-crisis-affect-the-middle-east/a

- وحدة الاستخبارات الاقتصادية ، مارس ٢٠٢٢ - «مخطط الأسبوع الأبرز لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تصويت الأمم المتحدة على الصراع الروسي-الأوكراني».

١_Country=Palestine&topic=Politics&subtopic&٢٨١٩٣٣٠١١=articleid؟http://country.eiu.com/article.aspx

- وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، أغسطس ٢٠٢٢ - «تعرض بنوك دول مجلس التعاون الخليجي للتزايد السلبي الائتماني في تركيا».

٢٠٢٢-٠٨-٣٠-https://www.fitchratings.com/research/banks/gcc-banks-exposure-to-turkiye-increasingly-credit-negative

- فورين بوليسي، أكتوبر ٢٠٢٢ - « تخيفضات إنتاج النفط في الأوبك: ضربة موجعة لبايدن».

/opec-cuts-oil-production-russia-war-biden/٠٥/١٠/٢٠٢٢/https://foreignpolicy.com

- جولف بيزنس، فبراير ٢٠٢٣- «السعودية تطلق شركة لتطوير أكبر "وسط مدينة» في العالم في الرياض».

/https://gulfbusiness.com/saudi-launches-company-to-develop-worlds-largest-downtown-in-riyadh

- معهد الدراسات السياسية الدولية، يونيو ٢٠٢٢ - «روسيا والخليج: لا سبيل أمامنا سوى التعاون.»

٣٥٣٦٤-https://www.ispionline.it/en/publication/russia-and-gulf-cooperation-no-matter-what

- معهد الدراسات السياسية الدولية، يناير ٢٠٢٢ - «الخليج والصين: شراكة موسعة»

٣٢٨٧٢-https://www.ispionline.it/en/publication/gulf-and-china-broadening-partnership

- كامل. د، يوليو ٢٠٢٣ - «الإمارات تضاعف استثماراتها في مصر لتصل إلى ١,٩ مليار دولار في ستة أشهر». ذا ناشيونال.

-uae-more-than-doubles-investments-in-egypt-to/٢٢/٠٨/٢٠٢٢/https://www.thenationalnews.com/business/economy
/١٩bn-in-six-months

- كويت تايمز، أكتوبر ٢٠٢٢ - «الأوبك+ توافق على تخفيضات كبيرة وتتسبب في إحباط بايدن».

/https://www.kuwaittimes.com/opec-agrees-major-cut-biden-disappointed

- محمود. س، يوليو ٢٠٢٣ - « بعد رحلة الأمير إلى بغداد قطر بصدد استثمار ٥ مليارات دولار في مشاريع داخل العراق «.

ذا ناشيونال. qatars-emir-sheikh-tamim-in-iraq-for-significant-/١٥/٠٦/٢٠٢٣/https://www.thenationalnews.com/mena/iraq
/visit

- سعودي جازيت، فبراير ٢٠٢٣ - «زيلينسكي يلتقي بوزير الخارجية السعودي ويشكر له الدعم الذي تبديه الرياض».

٦٣٠١٧١/https://saudigazette.com.sa/article

الزاوية، أبريل ٢٠٢٣ – «السفير السعودي: زيارتي إلى صنعاء لدعم الهدنة وتعزيز الحوار اليمني.»

https://www.zawya.com/ar/world/middle-east/saudi-ambassador-al-jaber-my-visit-to-sanaa-is-to-support-truce-foster-yemeni-dialogue-mdem٨fpo

- الزاوية، مارس ٢٠٢٣. «الطلب على عقارات دبي آخذ في الازدياد إلا أن المشترين الروس ليسوا هم المحرك الرئيسي».

https://www.zawya.com/ar/business/real-estate/demand-for-dubai-properties-is-increasing-but-russian-buyers-are-not-the-main-drivers-rkqoqu٤s

قائمة الملاحق:

- البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته الثالثة والأربعين:

٢٤٠٨١٥٥=lang=ar&newsid?https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php

-البيان المشترك (بيان جدة) الصادر عن المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية:

٢٣٧٠٢٢٨=lang=ar&newsid?https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php

- إعلان جدة: القادة العرب يؤكدون أهمية تعزيز العمل العربي المشترك القائم على أسس وقيم ومصالح ومصير واحد :

٤٧e١٧٧٨aaao/https://www.spa.gov.sa/en

- البيان المشترك الصادر عن البرلمان الأوروبي والمجلس – عقد شراكات استراتيجية مع دول منطقة الخليج:

Communication٪https://www.eeas.europa.eu/sites/default/files/documents/Joint ٢٠Par٪٢٠European٪٢٠the٪٢٠to٪٢٠C
٢٠ و٪ ٢٠٪ ٢٠ ٪ ٢٠-٪ ٢٠A٪ ٢٠ إسـتراتيجية٪ ٢٠ الشراكـة٪ ٢٠ مـع٪ ٢٠the ٪٢٠Gulf.pdf

-البيان المشترك الصادر في ختام القمة السعودية الصينية:

؟https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php

- البيان الثلاثي المشترك الصادر عن المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية وجمهورية الصين الشعبية:

https://www.spa.gov.sa/en/ed٧aabfefaw

- البيان الختامي لقمة الرياض العربية الصينية للتعاون والتنمية:

٢٤٠٨٢٧٣=lang=ar&newsid?https://sp.spa.gov.sa/viewfullstory.php

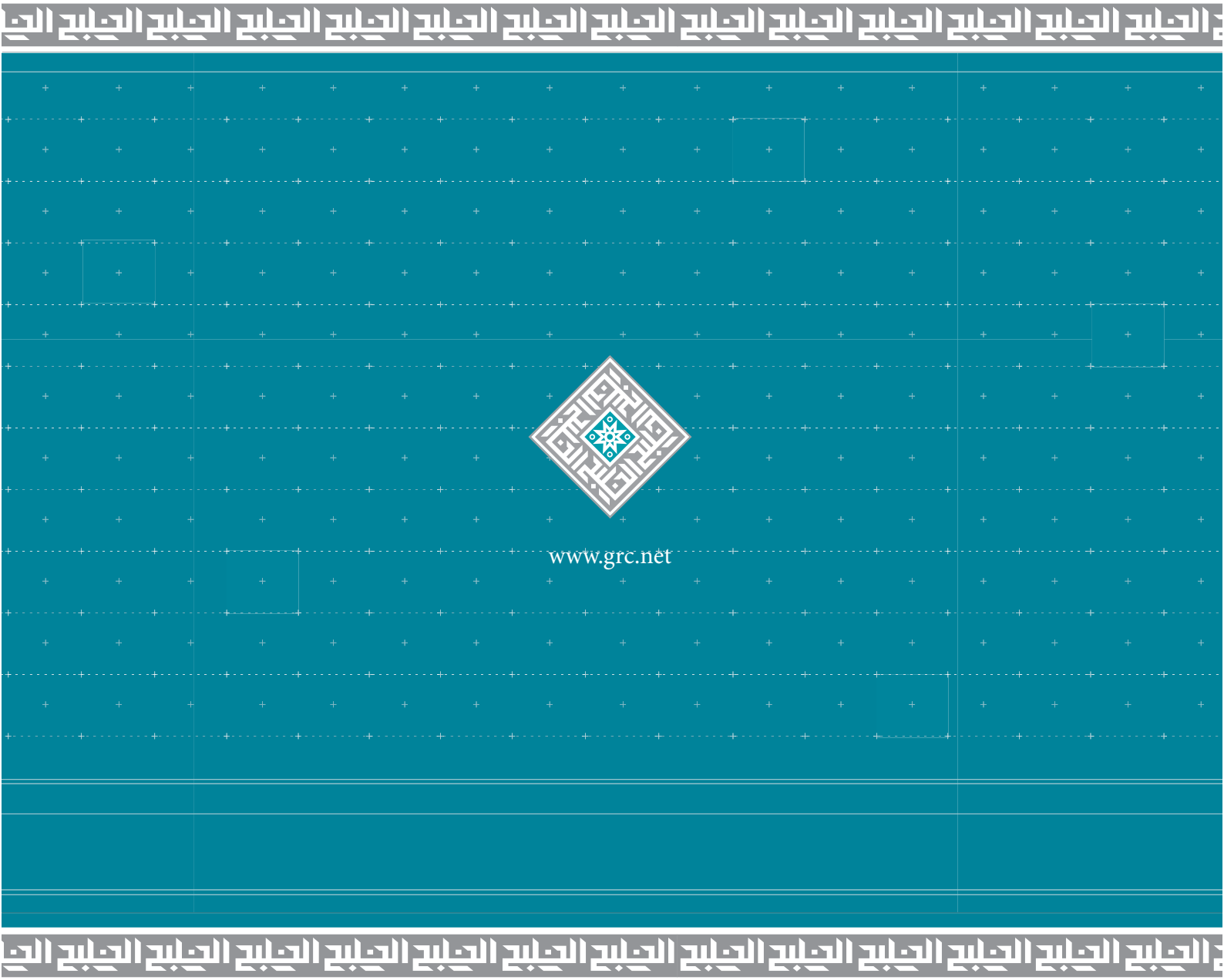

© Gulf Research Center (GRC) 2023. All rights reserved.